2015 32

SEYASAT

سياسات

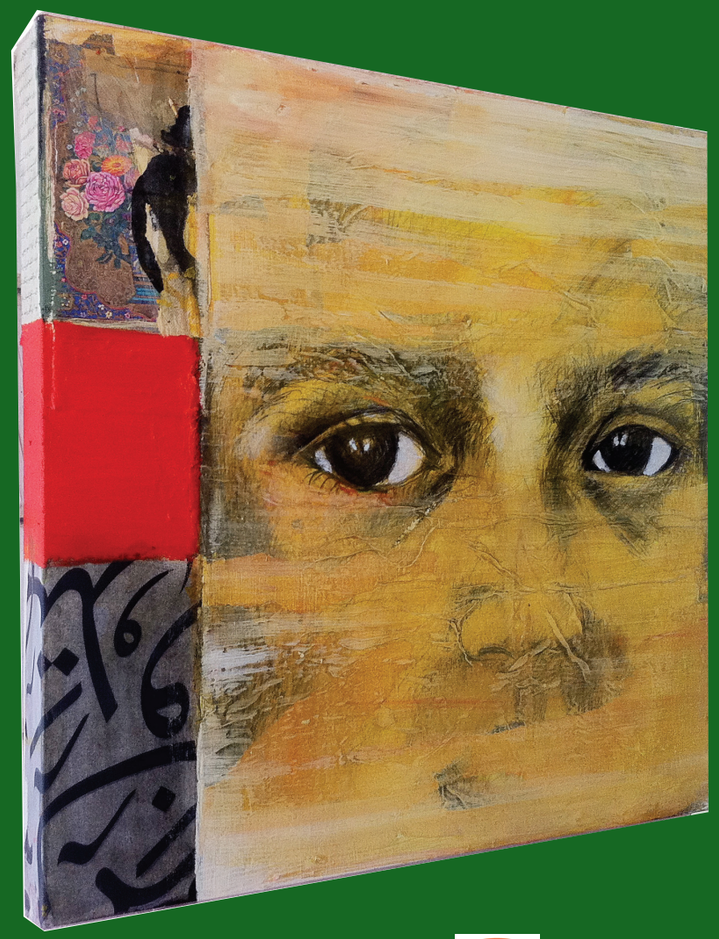

دراسات

- مراجعة نقدية لمسيرة الإعلام الفلسطيني
- عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة: أبعاد سياسية
- المرأة الفلسطينية: سياسات الدمج والإقصاء

مقالات

- واقع المصالحة الوطنية الفلسطينية وآفاقها
- الخيارات الفلسطينية في ظل حكومة نتنياهو الرابعة
- الفكر الديني بين مفهومين

سياسات عامة

- قطاع العدالة الفلسطيني من منظور تنموي حساس للنوع الاجتماعي

سياسة دولية

- السياسة الأميركية تجاه ليبيا - الثورة: سطو أم مهمة إنسانية؟

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات 32 2015

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٢) حزيران ٢٠١٥

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- مراجعة نقدية لمسيرة الإعلام الفلسطيني / د.حسين أبو شنب ٩
- عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة: أبعاد سياسية / د. سعيد يقين ٢٩
- المرأة الفلسطينية بين الدمج والتهميش/ دنيا الأمل إسماعيل ٥١
- واقع المصالحة الوطنية الفلسطينية وآفاقها / طلال عوكل ٧٢
- الخيارات الفلسطينية في ظل حكومة نتنياهو الرابعة / محمد هواش ٧٨
- الفكر الديني بين مفهومين / مهند عبد الحميد ٨٤
- قطاع العدالة الفلسطيني من منظور تنموي حساس للنوع الاجتماعي / محمد خطيب ٩١
- أبعاد الملكية الوطنية في خطة إعادة إعمار قطاع غزة / زكريا السرهد ١١٦
- السياسة الأميركية تجاه ليبيا - الثورة: سطو أم مهمة إنسانية؟ / نضال صلاح ١٣٤
- مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (قراءة في كتاب) ١٤٨
- المكتبة ١٥٨

دللت نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل مرةً بعد أخرى على أن المجتمع الإسرائيلي يتجه أكثر نحو اليمين، مشيرةً بوضوح إلى مستقبل غامض لعملية السلام المعطلة أصلاً، وباستثناء المبادرة الفرنسية التي رفعت إسرائيل شارة رفض صارخة في وجهها، فإن جهود التسوية لم تبرح مكانها.

في الجانب الآخر، فإن اتفاق الشاطئ الذي بلغ عامه الأول والحكومة التي نتجت عنه ما زالا عاجزين عن إيصال الفلسطينيين إلى المصالحة الحقيقية، فالحكومة لا تعمل بشكل حقيقي، وليست الزيارات المكوكية التي يقوم بها أركان الحكومة إلا دليلاً آخر على هذا العجز.

وفيما تذهب سياسات إلى المطبعة، فإن النقاش الفلسطيني كله يدور حول مستقبل الحكومة، وإذا ما كانت ستخضع لعملية تجميل كبيرة تشمل تحولها ضمن أشياء أخرى إلى حكومة وحدة وطنية وليست حكومة تكنوقراط، وبالتالي إدخال مكون سياسي مهم إليها على قاعدة التزامها ببرنامج الرئيس.

وبعد عام على العدوان الهمجي على قطاع غزة، فإن حالة القطاع ليست بأحسن حالاً، إذ إن عملية إعادة الإعمار لم تنطلق بشكل فعلي، وما زالت البيوت المهدمة شاهدةً على الجريمة وعلى العجز في معالجة تبعاتها، كما يظل غياب المصالحة غيمةً سوداء تحجب الرؤية الصحيحة، في ما التفاصيل كلها حول سبب عدم تحققها ليست إلا ثرثرةً نبيلةً لكن في غير وقتها.

تضم سياسات في هذا العدد مجموعةً متنوعةً من الدراسات التي تعالج مواضيع مختلفة تطرق جوانب جديدة ومهمة في السياق السياسي الفلسطيني.

يفتتح عدد سياسات بدراسة للدكتور حسين أبو شنب، أحد أهم خبراء الإعلام وأكاديميه في فلسطين بدراسة يتناول فيها الإعلام الفلسطيني في سياقاته المختلفة، مكملاً بذلك عدد سياسات السابق حول مرور خمسين عاماً على الثورة الفلسطينية، ويقدم أبو شنب دراسةً بانوراميةً لظهور إعلام الثورة وإعلام السلطة وتطورهما. كما تقدم الباحثة دنيا الأمل إسماعيل دراسةً مهمةً حول واقع المرأة الفلسطينية الحقوقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقدم فيها استعراضاً تحليلياً لهذه الحقوق والتأثيرات التي دخلت عليها، محاولةً تلمس سبل حمايتها وتعزيزها. كما تضم سياسات دراسةً جادةً للدكتور سعيد يقين حول الأبعاد السياسية لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، يكشف فيها يقين عن الجوانب التي يجب البناء عليها واستثمارها في ما يتعلق بعضوية فلسطين في المؤسسات الدولية.

وفي زاوية المقالات يكتب طلال عوكل حول واقع المصالحة وآفاقها، فيما يكتب محمد هواش عن الواقع السياسي في ظل حكومة

نتنياهو الرابعة، هذا إلى جانب مداخلة فكرية لمهند عبد الحميد بعنوان «الفكر الديني بين مفهومين» تضيء على صراع الهويات الاقليمي وخلفياته وبيئته.

وتضم زاوية سياسات العامة في العدد الحالي دراستين: الأولى للباحث زكريا السرهد يناقش خلالها خطة الحكومة الفلسطينية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد عام من العدوان الهمجي على القطاع، يقوم السرهد بمحاكمة الخطة الفلسطينية من منظور الملكية الوطنية. في ما تقدم الثانية رؤية للباحث محمد الخطيب حول قطاع العدالة الفلسطيني من منظور تنموي حساس للنوع الاجتماعي، في مقاربة جديدة تسهم في فهم كيفية جعل قطاع العدالة الفلسطينية أكثر قرباً من المواطنين. أما زاوية السياسة الدولية فيقرأ فيها الباحث نضال صلاح السياسة الأميركية تجاه ليبيا خلال الثورة، محاولاً فهم دوافع هذه السياسة وطريقة مقاربة واشنطن لما جرى في طرابلس الغرب.

وفي زاوية عرض الكتب تقوم سياسات بقراءة كتاب الدكتور جمال محيسن الجديد «مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين»، كما تعرض في زاوية المكتبة مجموعةً جديدةً من الإصدارات التي تناقش الوضع الفلسطيني وسياقه العربي والإقليمي الأشمل.

لا شك في أن الحال ليس بأفضل من السابق وأن سماء الصيف ليست صافية تماماً، خاصةً في ظل الحديث عن ترتيبات تجري حول قطاع غزة تشمل هدنةً طويلة الأمد مقابل ميناء ومطار وما شابه... ولا تهدف في المحصلة النهائية إلا لتعزيز فصل قطاع غزة عن مجمل المشروع الوطني.

إن سياسات ، وفي هذا السياق، ترفع مليون تحذير حول محاذير وعواقب ذلك.

مراجعة نقدية لمسيرة الإعلام الفلسطيني

د.حسين أبو شنب*

من المتفق عليه علمياً ضرورة المتابعة والتقويم والمراجعة النقدية بهدف التصرف على المسار والأداء ومدى تحقيقه الهدفَ المنشود والتوقف عند منعطفاته وما يحتويه من دلالات وإخفاقات ونجاحات، وتصويبه وتوفير متطلباته المالية والفنية وآليات التنفيذ وإعادة التوجيه.

نعمل في هذه الدراسة على إعادة القراءة والتأمل والمراجعة النقدية الإيجابية للمسيرة الإعلامية الفلسطينية بعد خمسين عاماً على انطلاقة الثورة الفلسطينية في الفاتح من العام ١٩٦٥، وفق البيان الأول الصادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة وما تلاها من انطلاقات للفصائل الوطنية والإسلامية والحزبية والتي شكلت إطاراً نضالياً اعتمد الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية التي قضّت مضاجع إسرائيل وألهبت مشاعر الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية وأحرار العالم، وأيقظت الحق في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وصولاً إلى دولة فلسطينية تجمع شتات الشعب الذي شهد مؤامرة دولية عنوانها خلق الكيان الصهيوني على أرض فلسطين ليكون جسراً للعبور إلى الأمة العربية والإسلامية وخدمة المصالح الغربية على حساب الشعب الفلسطيني وتنفيذ المخططات الاستعمارية التي تتجسد هذه الأيام في ما أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندا ليزا رايس في العام ٢٠٠٥، حول الفوضى

* عميد كلية الإعلام في جامعة فلسطين حالياً وعميد سابق لأكثر من كلية إعلام في الجامعات الفلسطينية.

الخلاقة وما يعرف بالربيع العربي والذي تتضرر من تداعياته في المقام الأول القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وما تم الاتفاق عليه في العام ١٩٩٣ في «أوسلو» والذي مضى عليه ما يزيد على عشرين عاماً، دون الوصول إلى نهاية تحقق السلام والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود ما قبل العام ١٩٦٧، وإعادة الاعتبار للقرار الدولي بالتقسيم وإقامة دولتين، وهو القبول بحل الدولتين والقرار الدولي (١٩٤) لتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين شردتهم المؤامرة الدولية عام ١٩٤٨، ليتشكل الواقع المعروف بالنكبة الذي لا يزال الفلسطينيون يعيشونه ويتأثر به العالم العربي مسلمين ومسيحيين وأحرار العالم، والذي دفع بإرهاصات الانطلاقة التي عاشت في وجدان الفلسطينيين وعقولهم وقلوبهم، والأحرار في كل مكان.

لماذا كانت الانطلاقة؟

تأمل ما يجري في مراكز الإيواء في قطاع غزة وما يثيره الدمار في بيت حانون والشجاعية والبريج وخزاعة وغيرها بسبب العدوان الإسرائيلي الغاشم والظالم وغير المبرر عام ٢٠١٤، وما يجري لأبناء الشعب الفلسطيني في سورية ولبنان، ولإخوتنا السوريين والعراقيين والأكراد والليبيين والصوماليين، يعيد إلى الأذهان ما عاشه الفلسطينيون بحكم التشريد والتهجير القسري والدعاية السوداء التي شارك الإعلام العربي والدولي فيها خدمة للإعلام الصهيوني عام ١٩٤٨، وما نراه هذه الأيام من صناديق الإغاثة وتراجع دولي عن الواجب الإنساني في الإعمار والخدمات الإنسانية والضرورية، وحصار بالغ الشدة والظلم والقهر والظلام ينعكس على المجتمع الفلسطيني بعامة والمشردين بخاصة، وحالة الضيق التي انفجرت بحكم الازدحام في السكن ومتطلبات العيش الكريم وانحسار الثقة في الإعلام العربي والخطاب السياسي العربي وتلاشي الأمل بالصورة القريبة المحتملة وفق ما تردد في الأوساط المحلية والعربية والدولية، وهو ما اندفع إلى عقول وعزم الشباب الفلسطيني المتوقد شوقاً إلى الحرية والاستقلال والثأر، فاندفع إلى الانتماء الحزبي المتوافر آنذاك، مثل، جماعة الإخوان المسلمين، وحزب البعث وحركة القوميين العرب، والشيوعيين على أمل أن هذه الأحزاب ستحقق شعاراتها المرفوعة وأهمها تحرير فلسطين وعودة اللاجئين. ظلت حالة الانتماء التي مارسها الفلسطينيون سنوات دون أن تحقق شيئاً من الشعارات، أشعلت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م، بقيادة الزعيم المصري جمال عبد الناصر والضباط الأحرار من الذين عاشوا النكبة والأكذوبة الدولية روح الثورة لدى الشباب الفلسطيني المتشوق للانطلاق من أجل التحرير، كما كان تشكيل خلايا الفدائيين بقيادة الضابط المصري مصطفى حافظ والمعروفة باسم (كاف ٤١) والتي أبلت بلاءً حسناً جعل

العصابات الصهيونية في حال اختلال نفسي يرددون دائماً (خياليم، أي فدائيين) وهو ما زاد من شدة الشوق إلى الالتحاق بقوافل الفدائيين وأثار لدى الفلسطينيين بوجه عام مشاعر فائقة الاندفاع ساعدت على التفكير الجاد لدى كوادر الأحزاب التي ينتمي إليها الشباب الفلسطيني في الانتقال إلى مرحلة جديدة بعد استشهاد مصطفى حافظ وأحمد عبد العزيز وغيرهما من أبناء مصر العزيزة، فكانت الانطلاقة في الفاتح من ١٩٦٥، على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني من مختلف أماكن وجوده في الوطن العربي في مصر والكويت والسعودية وغيرها، والتي عبرت عن نفسها في بيانها العسكري الأول وهذا نصه:

اتكالاً منا على الله، وإيماناً بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس، وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلى الخليج، وإيماناً بمؤازرة أحرار وشرفاء العالم، تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة ليلة الجمعة ١٩٦٤/١٢/٣١ وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأراضي المحتلة وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة.

وجاء في البيان السياسي الأول في اليوم نفسه، أن قوات العاصفة المنبثقة عن إرادة الجماهير الفلسطينية الثائرة، لتدرك إدراكاً كاملاً أبعاد المعركة سياسياً وعسكرياً، وهي تعمل متخطيةً كل الظروف والعقبات معتمدة على قوتها الذاتية وطاقات شعبنا العربي.

عكس البيانان العسكري والسياسي مرتكزات الخطاب الإعلامي والسياسي الذي ظل مصدراً أساسياً للحركة الإعلامية الفلسطينية بوجه عام، واستمد منهما القائمون على الإعلام الفلسطيني من بعد ذلك مادتهم الأساسية، إضافة إلى البيانات الأولى للفصائل الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعدها فصائل التيار الإسلامي وأبرزها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي.

سنحاول في دراسة أخرى قراءة إعلام الفصائل التي لا تزال تنهل من مرتكزات البيان الأول لكل فصيل قراءة تحليلية تأصيلية وإن اختلط ذلك مع شعار منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها «وحدة وطنية تعبئة قومية تحرير».

الإعلام الفلسطيني وتحديات العصر

أصاب فلسطين غبن عالمي لا يزال ينعكس سلباً على حياة الشعب العربي الفلسطيني وتسلل هذا الغبن والظلم إلى المؤسسات الفلسطينية ومنها المؤسسة الإعلامية بأركانها المختلفة، الطباعة والصحافة والإذاعة والمسرح والسينما، وفي مراجعتنا لما صدر من مادة إعلامية مطبوعة تؤرخ لوسائل الإعلام العربية تبين أن هناك إغفالاً غير مقصود على الأغلب بشأن التاريخ لوسائل الإعلام الفلسطينية على الرغم من أن الإذاعة الفلسطينية «هنا القدس» هي الثانية

في الوطن العربي بعد الإذاعة المصرية الأم، وأن الصحافة الفلسطينية تحتل المرتبة الخامسة في سلم نشأة الصحافة العربية المشرقية بعد مصر عـام ١٧٩٨، ولبنان عام ١٨٥٨، وسـورية عام ١٨٦٥، والعـراق ١٨٦٩. فقد صدرت صحيفتا «القدس الشـريف» و«الغزال» في فلسطين عام ١٨٧٦ تلتها اليمن عام ١٨٧٧ وينطبق الأمر ذاته على الطباعة والمسرح والسينما ما عدا التلفاز، حيث شهدت فلسطين لأول مرة البث التلفزيوني من الأرض الفلسطينية في مدينة غزة في أيلول عام ١٩٤٤ في ضوء مرحلة السـلام وإن امتلك الفلسـطينيون ساعات للبث في أميركا وأوروبا من خلال المؤسسـات التلفزيونية التجارية وفي ظروف خاصة وهي اليوم تعمل من رام الله.

وفـي الوقت الذي ينال فلسـطين هذا الظلم وبخاصـة في ميـدان الإعلام، تسـود الفكرة الصهيونية الاسـتعمارية التي روج لها كمفهوم سياسـي الدكتور ناثـان بيرنباوم في صحيفته المعروفة باسم «التحرر الذاتي» منذ العام ١٨٩٠ وبرز قادتها المؤسسـون في ميـدان الصحافة والإعلام ليشـكلوا اللوبـي الصهيوني بقواعده الثلاث (المـال والإعلام والنفوذ) لضمان القرار والامتـداد والتأثير، وزاد الظلـم والإغفال مع اشـتداد حالة الصراع والشـتات والتدخلات الخارجية، وهو ما يدعونا في هذه الدراسة إلى محاولة تصويب الرؤية وإلقاء الضوء على الحركة الإعلامية الفلسـطينية ومسؤوليتها الوطنية في عصر التحدي الإعلامي.

في مفهوم الإعلام بوجه عام

اكتسب الإعلام أهمية بالغة في العصر الحديث وبخاصة في الحربين العالميتين اللتين كان فيهما الإعلام سـلاحاً فعالاً علـى الجبهتين الداخلية والخارجية، بل لقد اسـتطاع الإعلام بأساليبه المتقنة أن يسقط إقليم «السار» دون قتال لصالح الألمان بفعل الدعاية المؤثرة لوزير الدعاية الألماني «جوبلز»، كما اسـتطاع الإعلام أن يوقع الألمان في متاهات الوهم في صراعهم مع بريطانيا بفعل السياسة الإعلامية الهادئة والمنتقاة التي اعتمدها الداهية البريطاني «تشرشل».

اختلفـت الروايات في تحديد مفهوم الإعلام، فهنـاك من يُعرف الإعلام علـى أنه النقل الحر والموضوعي للأخبار والمعلومات بإحدى وسائل الإعـلام أو أنه نقل الأخبـار والوقائع بصورة صحيحة وأنه يسـتهدف العقـل ولا يهدف إلى أي غرض سـوى الإعلام ذاتـه لغرض التمييز بينـه وبين الدعاية، وهنـاك من يرى في الإعلام نشـر المعلومـات بعد جمعهـا وانتقائها أو أنه يعني الدعوة ونشـرها لكسـب الأنصار، أو أنه الدبلوماسـية المفتوحة أو الدبلوماسية الشعبية والعمل السياسـي الخارجي، ويرى آخرون أن الإعـلام عملية تفاهم تقـوم على تنظيم التفاعل بـين الناس وتجاوبهـم وتعاطفهم فـي الآراء، ويربط الباحثون بين الإعلام والاتصال باعتباره مشتقاً من التعبير الأجنبي communication وباعتبـاره يقـوم علـى أسـاس التفاعل بين الجماهيـر، ولذلك كثيراً ما يـرد معنى الإعلام

مختلطــاً في الحديث عن الاتصال، فالإعلام هو تزويد الجماهيــر بالمعلومــات والأخبار بقصد التأثير على تلك الجماهير وإقناعها.

يســتقي الإعلام أهميته من كونه يؤثر ويتأثر بالنظام الاجتماعي، الذي يؤثر على تكوين وسائل الإعلام وأداء تلك الوسائل لعملها، كما أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على النظام الاجتماعي.

وكلمــا كانت المادة الإعلامية ملائمة للجمهور لغة ومحتوى ازداد تأثيرها، ولذا لابد من معرفة الجمهور معرفــةً عميقةً اقتصاديــاً واجتماعياً وثقافياً ليتســنى وضع المادة الإعلامية المناسبة ومــع تطور العلــوم وتقــدم التكنولوجيا تطور فن الإعلام وتقدمت وســائله وتعددت أساليبه، وأصبح هذا العلم أساســاً في العلوم الحديثة، ومادةً لا غنى عنها في الجامعات والبلاد، ولذلك فإن الإعلام ســلاح ذو حدين إن حسنت قيادته وبناؤه واســتثماره حسن تحقيق الأهداف، وإن اختل ميزان القيــادة الإعلامية واهتزت قواعده عاد الإعلام بالضرر على أهله وصانعيه.

تميــز القرن العشــرون والحادي والعشــرون بتطور هائل في وســائل الإعلام والاتصال، وبما تحدثــه من آثار عميقة في الحياة، فهو القوة التي تدفع بالمجموعات إلــى التلاؤم، وعندما نقارن ما نتعلمه من خبرتنا المباشــرة بما نحصل عليه من خلال الاتصال، ســنجد أن مجال خبراتنا محدود وبدائي، فالاتصال تفاعــل، وهما طريقان لعملية واحدة تشــتمل على الإثارة والمعانقة بين الجماعة والتعاقب والتفاهم، أي أنهما الأقنية التي تتسرب من خلالها المعلومات والأنباء والأفكار ذهاباً وإياباً، إنه الاجتماع سوية وحدوث لقاء في الأفكار.

يعتمد ما نعرفه من الأمور العامة في معظمه على ما تقدمه وســائل الإعــلام التي تعمل على تنميــة العلاقات وتوســيع المــدارك والمفاهيم، ونقل الثقافة مــن المجتمع إلى الأعضاء الجدد، فالإعلام في أي مجتمع يعكس البناء الاجتماعي والثقافي والسياســي والاقتصادي لأن وسائل الإعلام تتطور وتنمو بالوتيرة نفسها التي يسير بها التطور الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد نظماً إعلاميــةً متأخرةً في الدول النامية ونظماً إعلاميةً حديثة في الدول المتقدمة.

والمنطقة العربية جزء من العالم النامي، كونها تعاني من مظاهر التخلف ذاتها في الدول النامية، وتخضع في فلســفتها الإعلامية إلى الفلســفة نفسها وتتشابه أنظمتها السياسية مع تلك الدول الناميــة، وتعيش معها حالةً مــن عدم التوازن الإعلامي، وتشــكو من ظاهرة التدفق الإعلامي الدولي كغيرها من مناطق العالم النامي. وهو ما يتأثر به الإعلام الفلسطيني الذي يرتبط بالنظام السياسي والاجتماعي والثقافي والأيديولوجي.

فما هو إذن الإعلام الفلسطيني؟

يرتبــط مفهــوم الإعلام بالنظام السياســي والاجتماعي والاقتصادي السائد لأن العلاقة بين البناء الإعلامي وبناء وتطور المجتمع علاقة وثيقة، وبالتالــي فلكل بلد من البلدان أو دولة من الدول سياستها الإعلامية الخاصة بها غير المستوردة،

والنابعة من احتياجاتها الإنسانية الأساسية وظروفها وحقائقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد بدأت دول العالم الثالث في السعي إلى إيجاد سياسة إعلامية تواجه بها التدفق الإعلامي من الدول الصناعية واتخذت شكل التظاهرات الفكرية والإعلامية للمطالبة بهذا النظام الإعلامي الدولي الجديد، وكانت أول ندوة في هذا المجال لدول عدم الانحياز في تونس في الفترة الواقعة بين ٢٦ و٣٠ آذار ١٩٧٦.

تأثر المفهوم العام للإعلام الفلسطيني بواقع المجتمع الفلسطيني الذي يتعرض للغزو الصهيوني الاستيطاني المبرمج الذي وجد ضالته في وعد وزير خارجية بريطانيا بلفور، في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٧، وقد عاش المجتمع الفلسطيني حالة من الشتات والتناقض المترتب على هذا الشتات والتوزيع القسري خارج فلسطين في أقطار الوطن العربي وفي بلدان العالم المختلفة حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة في الفاتح من ١٩٦٥ التي استطاعت أن تبلور مفهوماً عاماً للإعلام الفلسطيني وسياسةً إعلاميةً تعكس النظام السياسي الفلسطيني في عصر الثورة عبّر عنها البلاغ العسكري الأول والبيان السياسي الأول، وإذا كان النظام الإعلامي أو الاتصالي في أي مجتمع يعكس البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يعمل فيه وفق ولبور شرام، وأن الظروف تؤثر مباشرة على وسائل الإعلام وانتشارها وسياستها فإن النظام السياسي الفلسطيني بذلك نظام متميز يؤثر ويتأثر بواقع المجتمع الفلسطيني متعدد التجمعات والانتماءات.

إضافة إلى أنه نظام سياسي لحركة تحرير وطني لا يزال يعيشها حتى هذه الأيام في ضوء عملية السلام وفي إطار السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطينية والذي يعمل جاهداً على ترسيخ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار الوطني الديمقراطي من أجل تدعيم البناء والانتماء في مواجهة سياسة الحصار والإغلاق والاستيطان والاستلاب.

وفي ضوء هذا الإطار، حددت القيادة السياسية الفلسطينية مفهومها للإعلام بأنه استثمار وسائل الإعلام والاتصال تجاه خدمة القضية الفلسطينية ودعمها على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية بما يحقق توظيف الرأي العام نحو الضغط المتواصل والمنظم على القيادات الفاعلة وصناع القرار في مختلف أرجاء المعمورة لاتخاذ المواقف والقرارات التي من شأنها أن تجعل من القضية الفلسطينية محوراً دائماً لاهتمام المجتمع الدولي وتوفير الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية في الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني، ومع قيام السلطة الفلسطينية وتشكيل وزاراتها العاملة، أكدت وزارة الإعلام الأهداف الإعلامية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها القيادة الوطنية

الشرعية، وأضافت وزارة الإعلام الفلسطينية إلى الأهداف السابقة دعم مشروعية السلطة الوطنية الفلسطينية التي تجسد الكيان الوطني على الأرض وأن نجاحها انتصار للشعب الفلسطيني باختلاف اتجاهاته وانتماءاته.

موقع الإعلام الفلسطيني في الإعلام العربي

كان الإعلام الفلسطيني في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين في تنافس مشرق ومثمر مع الإعلام المصري سواء في مجال الراديو «الإذاعة» أو الصحافة، وهما بالطبع يتصدران الإعلام العربي آنذاك. وتعاونت «الأهرام» و «المؤيد» و«الكرمل» في خطاب إعلامي رائد يرد على الحملة الإعلامية اليهودية المبكرة من خلال بعض الصحف والمراسلين اليهود، وهو ما أيقظ السياسيين والمثقفين العرب في بدايات المؤامرة، وكان العرب آنذاك لا يميزون بين اليهود والمسيحيين والمسلمين، فالجميع يعمل وفق الكفاءة وفي كل ميدان.

ساهم الكثير من الإعلاميين الفلسطينيين عند تصدر الإعلام المصري في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات خلال مرحلة المد القومي الناصري بدور ملموس في المعركة الإعلامية القومية، وظهر إعلام المقاومة الذي استقطب الإعلاميين العرب، ليدخل الإعلام العربي والفلسطيني مرحلةً جديدةً، فكانت صحيفة **«الثأر»** لحركة القوميين العرب وصحيفة **«فلسطيننا»** لحركة فتح «العاصفة» وشكل الإعلام الفلسطيني متعدد الاتجاهات مدرسةً إعلاميةً رائدة بين المدارس الإعلامية المتنافسة في السبعينيات والثمانينيات، المدرسة المصرية، واللبنانية، والخليجية، والفلسطينية، ومن أبرز صحف المقاومة آنذاك «الهدف» و«الحرية» و«المحرر» و«السفير» و«فلسطين الثورة» و«الصخرة» بالكويت بالإضافة إلى إصدارات الفصائل الفلسطينية المتعددة داخل الوطن وخارجه، وكانت الصحافة العربية المهاجرة بالاتجاهات السياسية المتعددة في لندن وباريس وقبرص وغير ذلك، وهو ما يحتاج إلى قراءة أخرى متخصصة، ومن ذلك بالطبع الصحافيون والإذاعيون الفلسطينيون المتميزون في وسائط الإعلام العربية المختلفة.

اختل الإعلام الفلسطيني والعربي في وقت لاحق متأثراً بمعارك بيروت ولبنان والعدوان الإسرائيلي الوحشي عام ١٩٨٢ وما واكبه من انقسام عربي ملحوظ وتشتيت للكفاءات الإعلامية وانتقام من بعضها، وزاد من ذلك بالطبع احتلال دولة الكويت واجتياح جيش النظام العراقي لأرضها ومؤسساتها الإعلامية وغيرها، وهو ما أدى إلى هزيمة النظام الإعلامي العربي المنقسم على أهله ورسالته، ومن ذلك بالطبع الإعلام الفلسطيني المتأثر بالانتماءات الحزبية والفصائلية والمصالحية أيضاً، وغابت في ذلك الرسالة الإعلامية الفلسطينية والعربية إزاء

القضيــة الأم، قضية فلســطين، وتناثر الإعلام الفلسطيني وتوزعت منابره دون خطة أو متابعة وفــي الأغلب دون جمهور يقرأ أو يســتمع، ولم تعــد القضية الفلســطينية مركــز الاهتمام أو الاســتقطاب، وأصبحت الإذاعة الإســرائيلية ووسائط الإعلام الإســرائيلية مصدراً أساسياً للمعلومات إن لم تكن المصدر الأهم، وساعد على ذلك بالطبع مؤتمر مدريد وما نتج عنه في العام ١٩٩١ والــذي زاد من حدة التناقضات العربية على الرغم من الحاجة إلى الاتفاق.

جاء اتفاق أوســلو عام ١٩٩٣ ليبدأ الإعلام الفلســطيني مرحلــةً جديدةً أطلقت بشــكل أو بآخــر هذا الإعلام من جمــوده وارتفعت به إلى مسارات جديدة لم تكن موجودة، فهو اليوم على أرض الوطن الــذي كان بعيداً، والقائمون على الإعلام هــم اليوم من كل الشــتات على أرض الوطن مع القائمين على الإعلام في أرض الوطن، وعلــى الرغم من اللقاء الجميل، لكنه ليس مثمراً وليس فاعلاً واشــتغل الطرفان، العائد والقائم بالاســتحواذ على المواقــع والدرجات وفي ظل الإعــلام بلا رســالة ولا ضوابــط ولا خطة ولا تخطيط ولا حتى التفكير في ذلك، فتراجع الإعلام وتراجعت معه القضية والفكرة وانشــغل الهواة بالقرصنة الإعلامية، فانتشرت المكاتب الإعلانية على شــكل إذاعات محلية محــدودة الجغرافية وخالية من الفن والفكر والإعلام، وسجل الإعلام الفلسطيني أنه إعلام أوسلو فعلاً والحائر بحثاً عن هدف أو غاية.

جــاءت الفضائيــات والبث المباشــر ليدخل الإعلام الفلســطيني مرحلة جديدة لا يقوى فيها على المنافسة. والعيب في ذلك في إدارة التلفاز من ناحية والادارة الإعلامية المركزية، ومن ناحية سياسة التوظيف العامة في البلاد التي جعلت غير المختصين في مواقع متقدمة لا يعرفون عنها شيئاً ومن ذلك بالطبع تلفزيون فلســطين الذي يحتاج إلى مراجعة شاملة ودقيقة.

وفي ضوء الرســالة السياســية التي ألقاها الرئيس محمود عباس في الندوة الإعلامية الموجهة إلى العالم الخارجي يوم الأحد ٢٠٠٥/٩/٢٥، فإن الإعلام الفلســطيني مطالب اليوم بسياسة إعلاميــة جديــدة تعيد إلى المدرســة الإعلامية الفلســطينية حضورها القديم قبــل النكبة عام ١٩٤٨، وأثناء الشــتات في سياق إعلام منظمة التحرير الفلسطينية واضحة الرسالة والسياسة بالقائمين على الإعلام من أهل الخبرة والتأهيل والاختصاص وليس مــن أصحاب وهواة جمع المواقع والاستئثار بكل شيء من أجل لا شيء.

إذن ما الخطة؟

يتطلب التصدي لما ســبق من السياســي والإعلامي الفلسطيني وأقصد هنا «المخطط» أي المتخصــص والمؤهل والمنشــغل بالواجب والإنتاج، والعالِم بســوق المنافســة الإعلامية والمدرك لتكنولوجيا الإعلام الحديثة والســرعة الفائقــة في الاختراق الإعلامــي التي لم تعد تكلــف كثيراً فــي الوصول إلــى المجتمعات

أفـــراداً وجماعـــات لتعـــدل ســـلوكها وتغيره وتقيم ثقافة جديدة غير الثقافة الســـائدة وإن ارتبطت بالعقائـــد والأيديولوجيات، أن يعرف ساحات الإعلام الفلسطيني بالضبط وسمات وخصائص كل ســـاحة سياســـياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وأن يعرف قدرات القائمين من طرفنا على كل ســـاحة وإمكانياتهم، وهذه المســـاحات بالطبع ترتبط بالخطة السياســـية للنظام السياســـي الذي يعـــرف بالضبط ما هو؟ وما إمكانياته وحدوده؟ وما هي المعطيات المحلية والإقليمية والدولية؟ وما هي قدرته على التنفيذ من أجل أن يحقق النجاح؟ وهذا يتطلب إعداد ملفات متكاملة.

وهنا أسوق مثالاً أقتبسه من أخي وصديقي محمد جلال عناية أورده في مقالة له منشورة في صحيفة «القدس» يوم الأربعاء ١٩٩١/١١/١٠ يقـــول فيها: «يطبـــق قادة الـــرأي والإعلاميون اليهود في أميركا استراتيجية ثابتة في مواجهة خصومهم السياسيين وتتمثل هذه الاستراتيجية في الاغتيال المعنوي والشخصي لمن يعتبرونهم خصومـــاً لهم بدلاً مـــن التعامل مع الحقائق في القضايا موضع الخلاف.

وللنجاح ايضاً..

لابـــد أن يكـــون القائمون علـــى الإعلام وفق تخصصاتهـــم المهنية والسياســـية والجغرافية قادرين على الإلمام بالمادة الإعلامية والسياسية المنشـــورة والمذاعـــة، بحيث يتســـنى الرد على المنشـــور ومحاولة تقديم الحجـــة بالدلائل، ومن شأن ذلك بالطبع إحداث حالة من الجدل والحوار تـــؤدي إلى تحريك الوعي بالقضية التي تخصنا وتعطينا المجـــال للتعرف إلـــى صياغة الإعلام وسياســـته وأقطابه وتقودنا نحن القائمين على الإعلام الفلسطيني إلى التعامل منهجياً وعلمياً مع الآخرين.

وهنـــا أســـوق مثـــالاً، نقلته وكالـــة الأنباء الفلســـطينية «وفا» ونشـــرته صحيفة «الأيام» يوم الخميس ٢٠٠٤/٦/٢٤ وعنوانه: «أكاديمي بريطانـــي» يقـــول: بعض مشـــاهدي القنوات الفضائيـــة البريطانية يظن أن الفلســـطينيين هم من يحتل أرضاً إســـرائيلية، والسبب في ذلك حســـب الأكاديمي البريطاني أن التغطية التلفزيونيـــة البريطانية للأحداث في الأراضي الفلســـطينية مليئـــة بالفجوات بحكـــم اللوبي الصهيوني فـــي الإعـــلام البريطاني وخاصة المرئي، ولذلك يشـــغل المؤيدون للإســـرائيليين من ذوي الرأي مســـاحات واسعة، وأضعاف ما تعطيـــه لمؤيدي وجهة النظر الفلســـطينية، ومـــن ذلك الحديـــث عن المســـتوطنات وكأنها صحية ســـهلة للإرهابيين دون الإشـــارة إلى مشـــروع للأرض الفلســـطينية ودون الإشارة إلى الممارســـات الإســـرائيلية الوحشية، ومن ذلك أيضاً العقـــاب الذي يصل إلى معارضي الممارسات الإسرائيلية، ودليلنا واضح مع ما حدث مع مسؤول إذاعة (BBC) في المنطقة حين تم تغييره بسبب السماح للمراسلين باستخدام

مفـردات لا يرضى عنها الإسـرائيليون مثل «الشـهداء فأصبحت القتلى» وغير ذلك الكثير الـذي يعكس وعي اللوبـي الصهيوني في كل مكان وهو ما نحتاج إليه اليوم وبشدة.

المهمات الإعلامية..

إذا اسـتطعنا تحديـد السياسـة الإعلامية وساحات الإعلام الفلسطيني أصبح من المطلوب تحديـد المؤسسـات الإعلاميـة ومرتكزات هذه المؤسسـات وأولها بالطبع إدارتها وسياسـتها التحريرية والبرامجية والضوابط الأدبية والأخلاقية والمؤهلات العلمية للقائمين عليها والفترات الزمنية للإدارة والعلاقات الإنتاجية والقدرة على التغيير والتجديد وإمكانية التجاوب مع المستجدات وما أكثرها في مثل حالتنا الفلسـطينية، وكثيراً ما يقع الإعلام الفلسـطيني في ورطة التعاطي مع الحدث وتحديد المفـردات والصياغات والأجندة الخبرية اليومية والأسبوعية والشهرية بالإضافة إلى الرأي الرسـمي والآراء ذات العلاقة وكيفية ترتيبها بحيث تؤدي إلى مضمون الرسالة سواء في الإذاعة أو التلفاز أو الصحافة.

آن الأوان لضبـط السياسـة الإعلاميـة الفلسطينية الرسمية والأهلية وخطاب المراسلين في سياق سياسة إعلامية واضحة لا تتعارض مع الحق في التداول الحر للإعلام والحق في التعبير والتأييد والاختلاف، ومن ذلك بالطبع السياسة الفلسـطينية في إنتاج المتحدثين الرسميين من الشـباب لبـث الرؤية الفلسـطينية الوطنية في مواجهة الضخ غير الملتـزم والروايات المتعددة دون إعـلام أو معرفـة، والهدف فـي ذلك فقط هو «إرضـاء للقناة أو الإذاعة» التي يراسـلها أو يخاطبها، وهنا أشـير إلـى بحث قدمته إلى مؤتمر علمي بكلية الإعلام بجامعة القاهرة حول الممارسة الإعلامية للمراسلين بين الحاجة الماسة وفق رغبات المراسلين إلى ناطق إعلامي رسمي عارف بالسياسة والمستجدات بدلاً من الاجتهاد الشخصي الذي قد يصيب وكثيراً ما يخطئ.

نتوقف في ضوء هذه العجالة عبر واقع الإعلام الفلسـطيني الفاعل عند أهـم مراحله عبر الحقب التاريخية والمتغيرات السياسية لنصل من بعد ذلك إلى الآمال والطموحات في ضوء هذه المتغيرات.

المراحل الأساسية في المسيرة الإعلامية

حاولت من خلال المتابعة الميدانية والأكاديمية إيجـاد صيغـة مناسـبة للمسـيرة الإعلامية الفلسـطينية عبر الحقـب التاريخيـة المتوالية والمتوافقـة مع المتغيرات السياسـية والنضالية التي انعكست بوضوح على القضية الفلسطينية سياسياً وإعلامياً، وهي على النحو الآتي:

مرحلة ما قبل النكبة عام ١٩٤٨

وهي المرحلة التي شـهدت بدايات الصراع بعد الابتـلاء بوعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢ واشـتداد الهجمـة الصهيونيـة والإمبرياليـة على اغتصاب الأرض وفتـح باب الهجرة اليهودية إلى فلسـطين

وإمداد هؤلاء القادمين بالمال والسلاح وإقامة مراكز الاستيطان، ما جعل الإعلام الفلسطيني في ذلك الوقت – متمثلاً في الصحافة الفلسطينية التي قادت معركة إعلامية هائلة في مواجهة الدعايات المضادة والمسنودة بالإمكانيات الفنية والمالية الاستعمارية – يوحد منهجه في الدعوة إلى الوحدة الوطنية والتمسك بالأرض، وفضح السياسة البريطانية في فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد قادت إذاعة «هنا القدس» حملة إعلامية بالغة التأثير أسهمت إلى حد كبير في تنمية الوعي الوطني وعطلت الكثير من هجمات الانتداب والاغتصاب.

المرحلة الثانية

مرحلة التشكيل الوطني الشعبي من (١٩٤٨–١٩٦٤) حيث اجتهد الكثير من الرواد في صناعة إعلامية صحافية وثقافية بالجهود الذاتية وبالإمكانيات المتواضعة فنياً ومالياً، ولعل أبرز هذه الجهود ما قامت به صحيفة «أخبار فلسطين» بالتعاون مع «أخبار اليوم» والتي أنجبت جيلاً من الصحافيين من أبرزهم، محمد آل رضوان وزهير الريس ومحمد جلال عناية ودرويش عبد النبي وغيرهم من السابقين كهارون هاشم رشيد وخميس أبو شعبان ومن جميع أنحاء فلسطين.

المرحلة الثالثة

مرحلة الإعلام في إطار منظمة التحرير الفلسطينية منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في ١٩٦٤/٥/٢٨ وحتى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بعد المرور على مراحل، بيروت وتونس وقبرص والكويت والمهاجر، وقد نجحت هذه المرحلة في خلق كوادر متوالية ومتميزة في العطاء والإبداع والإنتاج الإعلامي والثقافي، وهي مرحلة تشكيل فلسفة إعلامية واضحة ومعبرة عن المنطلقات الأساسية للمسيرة الوطنية الفلسطينية وتحدياتها المختلفة والتي حافظت على الشخصية الوطنية، والقرار الوطني المستقل ودافعت بوعي فائق عن حريتها في مواجهة سياسات الاحتواء والالتفاف والتمزيق والتفريق، فكان الإعلام الموحد تكريساً لإرادة التعبير في الاختلاف والاتفاق ضمن إطار الوحدة الوطنية الأوسع وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وكان للسياسة الإعلامية الواضحة المعبرة عن الفعل الوطني الفلسطيني الأثر الأكبر في الترويج للقضية والانتصار لها واستقطاب الأصدقاء، ما جعل العالم يعترف بفلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية عضواً مراقباً في الأمم المتحدة ويزيد عدد المعترفين بمنظمة التحرير على عدد المعترفين بالدولة الإسرائيلية آنذاك.

شهدت هذه المرحلة أشكالاً مختلفة من المؤسسات الإعلامية، الصحافية، والإذاعية، والتلفزيونية، والسينمائية، والمسرحية، والغنائية، والفنون الشعبية، إضافة إلى الاتحادات الشعبية واسعة التأثير والامتداد ومن بينها بالطبع الاتحاد العام للكتاب والصحافيين، والمؤسسات المتخصصة في الدراسات والنشر والطباعة والكتب، وأبرزها: مركز الأبحاث، ومركز

التخطيط، والموسوعة الفلسطينية، وقد ظلت معظم هذه المؤسسات تعمل بانتظام حتى العودة إلى أرض الوطن.

المرحلة الرابعة

مرحلة الإعلام في الأرض المحتلة، أي مرحلة الإعلام المقاوم، والذي استخدم أساليب مختلفة في التعبير، كالمنشور والملصق والكاسيت والفيديو والكتابة على الحائط والاتصال الفردي والاتصال الاجتماعي بالدواوين والأندية وجماعات الإصلاح وأهل الحل والعقد، وغير ذلك من الأساليب التي تفرضها الحالة والواقع، ولا تزال هذه المرحلة في حاجة للدراسة المتخصصة وبخاصة إعلام الانتفاضة عام ١٩٨٧ وما تلاها، إضافة إلى ما صدر من صحف ومجلات وجماعات مسرحية وفنية وغنائية أسهمت بشكل مباشر في التوعية والتحريض والتكافل الاجتماعي، وشدّت الانتباه خارج الوطن وحشدت التأييد والتعاطف العربي والإسلامي والدولي، وأحيت بين الشباب روح العطاء والإبداع الشعري والثقافي والسياسي الذي لفت الانتباه واستقطب الدارسين.

المرحلة الخامسة

مرحلة إعلام السلطة على الأرض الفلسطينية وفي ظل سيادة وطنية أنتجت صحافة يومية وأسبوعية ذات كفاءة فنية وتحريرية بعيداً عن إرهاب الرقيب وممارسات الاحتلال ودفعت بالشباب للتدريب والعمل، وهي المرحلة التي انطلقت فيها إذاعة «صوت فلسطين» من رام الله في ١٩٩٤/٧/١ – ومن محطة الإرسال الإذاعي الفلسطيني منذ العام ١٩٣٦ – وإذاعة صوت فلسطين – البرنامج الثاني من غزة في ٢٠٠٠/٣/٣٠ كما تشهد هذه المرحلة ولأول مرة على الأرض الفلسطينية في أيلول عام ١٩٩٤ ولادة تلفزيون فلسطين كما تشهد هذه المرحلة شكلاً جديداً من التدفق الإعلامي تمثله أعداد من الإذاعات الأهلية ومحطات التلفزة تزيد على أربعين إذاعة مسموعة ومرئية تحتاج على أي حال إلى تنظيم وإشراف وتوجيه دون تجاوز للحق في التعبير ومن أجل عمل إعلامي مستنير وهادف ومنظم في خدمة الوطن.

تشهد هذه المرحلة كماً هائلاً من المكاتب الإعلامية والفنية المختلفة ذات امتدادات مالية وفصائلية وحزبية إضافة إلى مراكز الدراسات والبحوث ودور النشر والطباعة والتعدد الواسع في المواقع والصفحات الإلكترونية التي تشكل مشهداً إعلامياً متعدد الاتجاهات والانتماءات والاجتهادات يستقطب أعداداً من المتابعين والمهتمين والمتخصصين، ولا يزال هذا المشهد في حاجة إلى المتابعة والتنظيم والتنسيق، كما شهدت هذه المرحلة مؤخراً، عودة مجلة «شؤون فلسطينية» للصدور، لتلبية حاجة وطنية إعلامية وثقافية متخصصة.

المرحلة السادسة

وهي امتداد طبيعي لمرحلة إعلام السلطة الوطنية، والتي تبدأ مع نتائج الانتخابات التشريعية

الثانية ٢٠٠٦/١/٢٥ وانتقال الأغلبية البرلمانية إلى التيار الاسلامي بزعامة حركة حماس والتي عملت جادّةً على التمتع الكامل بمقومات ومكونات السلطة والاستحواذ على المواقع الأساسية وتنفيذ البرنامج السياسي والإعلامي للحركة، وهو ما أحدث واقعاً إعلامياً جديداً يخدم هذا البرنامج، فزادت المنابر الإعلامية الملتزمة بهذا البرنامج وتلاشت منابر إعلامية كان لها التميز في مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية، وظهر من المنابر الإعلامية ما يخدم التوجهات السياسية الأخرى من اليسار واليمين، وهذا أمر مهم يحتاج إلى المتابعة والتقويم حتى لا يحدث الانفلات الإعلامي، غير أن المتابعة والتقويم لم يجدا لهما مكاناً في الفن الإعلامي وغابت قدسية الكلمة ومسؤولية القول عبر الأثير.

من أهم سمات هذه المرحلة حالة الانقسام السياسي والتنظيمي والإعلامي وبروز مفردات الغلظة والحقد والتحريض والتخوين وربما التكفير أحياناً، وهو ما كشف الغطاء عن عجز الإدارة الإعلامية الفلسطينية بوجه عام والإدارات الإعلامية الفصائلية بوجه خاص، وسادت في هذه الأجواء روح التفّرد والانسلاخ عن منظومة القيم والمعايير الأخلاقية، ساعد على ذلك ثورة الفيسبوك وإخوانه وتسريبات ويكليلكس والإعلام الإلكتروني متعدد الإمكانيات والاتجاهات بغير نظام أو توجيه أو متابعة وهبط المستوى الإعلامي بأركانه الفنية واللغوية والجمالية، وتربع على عروش الإذاعات الخاصة والحزبية من يفتقدون إلى هذه الأركان الأساسية، ويخدشون الأذن والذوق والجمال من ساعات الصباح إلى سكون الليل على الرغم من بعض الاستثناءات التي تحتاج إلى رعاية وتوجيه من العارفين بالفن الإذاعي وقواعده وجمالياته.

وللتدليل على ذلك، حاول أن تتابع بعض المراسلين وهم يحلّقون في آفاق الإنشاء العاجز مع التأتأة والبكبكة في محاولة لملء الفراغ في هواء مفتوح لا صاحب له ولا ضابط وبغير رسالة إعلامية واضحة، وليس هذا خاصاً بحالتنا الوطنية الفلسطينية بل يخص معظم الإذاعات والقنوات المفتوحة بغير حساب، وكأن الأمر يتوافق إلى حد كبير مع ثورات الربيع العربي غير الواضح مسارها، وإن رفعت شعار الثورة والإصلاح والتغيير وفي غير اتفاق كما يقول الشاعر:

لا يُصلح الناس فوضى لا سُراة لهم
ولا سراة لمن جهالهم سادوا

وعليه..

فإن المسؤولية الإعلامية هي في الأساس مسؤولية وطنية وأخلاقية واجتماعية ودينية وقيمية، والمسؤولية بهذه الأبعاد لا يؤديها إلا مسؤولون عالمون قادرون مدركون، مؤهلون، ملتزمون، ولا تكون المسؤولية الإعلامية إلا بأوعية نقية صافية معدّة إعداداً فنياً وعلمياً وأخلاقياً، حتى تنتج نماذج ممتلئة بهذه القيم والقواعد، التي في اعتقادي أن المجتمع

الفلسطيني وعبر التاريخ قد تميز بذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الإعلام الفلسطيني الذي تربع على عرش الصدارة والتنافس مع نظيره المصري في وقت خفت فيه ضوء الإعلام في غير مصر وفلسطين في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين والأمثلة على ذلك كثيرة ومن ذلك دار الإذاعة الفلسطينية «**هنا القدس**» عام ١٩٣٦، والإذاعة المصرية «هنا القاهرة» عام ١٩٣٤، وهما الإذاعتان المتبادلتان الفن والقول والأداء والانطلاق والبرامج، ورواد الأغنية العربية بدءاً من سيدة الغناء أم كلثوم، ومحمد عبد الوهاب وفريد الأطرش ومحمد عبد المطلب ورواد فن التمثيل والموسيقى، فكانت هاتان الإذاعتان نموذجين للإعلام المسؤول، يقوم عليهما كبار الأدباء والشعراء والمفكرين، ويتحدث من خلالهما محمود عباس العقاد، وطه حسين، والتاجي الفاروقي، وعبد الرحمن شكري، وخليل بيدس، وإسحاق الحسيني، ويزبك، ورشيد الخوري وغيرهم كثير نعرض لهم في قراءة خاصة أخرى.

الإعلام الفلسطيني ومتطلبات العصر

طرحنا في مقدمة هذه الدراسة أربعة أسئلة، يتعلق السؤالان الأول والثاني بمدى قدرة الإعلام الفلسطيني على الاستفادة من الثورة الاتصالية الكبرى للارتقاء إلى آفاق العصر، بينما يتعلق السؤالان الثالث والرابع بقدرة النخبة السياسية الفلسطينية على اتخاذ قرارات جريئة تفتح المجال للاستفادة من دور الإعلاميين والمثقفين الفلسطينيين في عملية الارتقاء بالإعلام الفلسطيني في ضوء هذه الاندفاعة التكنولوجية والتحديات الكبيرة التي تواجه الأمة العربية بعامة والفلسطينية بخاصة بعد مجموع التغيرات السياسية العربية والدولية والتي نعرض لها في هذه العجالة بعد أن تبين لنا قدرة الإعلام الفلسطيني في معظم مراحله وبخاصة في مرحلة ما قبل النكبة ومرحلة انطلاق منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية.

فما هي العلاقة بين الإعلام والاندفاعة التكنولوجية، وما مدى تأثيرها على الواقع الإعلامي والفلسطيني؟

أسفرت تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات بعد تتابع التطورات التقنية عن واقع جديد يفرض نفسه على عالمنا المعاصر، ولعل أهم علامات هذا الواقع احتكار الدول الغربية المتقدمة لتكنولوجيا الاتصال وتقنياته والتحكم في مصادر الإعلام والمعلومات، وأصبحت حرية تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل واقعاً لا جدال فيه، ما خلق حالة من عدم التوازن أثرت سلباً على الدول النامية بعامة وعلى المنطقة العربية بخاصة، ولعل أخطر قضايا الإعلام المعاصر في الوطن العربي، أننا لا نزال في موقف المتلقي، وأن صوتنا العربي

غير مسموع في ظل النظام الإعلامي الدولي غير المتــوازن، وأن ما يخص قضايانا العربية يأتي معظمه من الدول الغربية ولا تزال صورة العرب في وسائل الإعلام الغربية هي الصورة النمطية للعربي المسلم، بكل جوانبها وأبعادها السلبية.

أصبح العالم من حولنا خريطة إعلامية أكثر من كونها خريطة جغرافية أو تاريخية، وأصبح الإعلام اللاعب الأســاس في صياغة الترتيبات العالمية والمتغيرات السياسية، وللإعلام دوره في تشكيل العقل والســلوك البشري، وحسب عالم الاجتماع الأميركي (س.رايت ميلز) فإن معظم التصورات والأخيلة المكتنزة في عقولنا من العالم بوجه عام تصل إلينا عن طريق وســائل الإعلام بأنواعها، وبالتالــي فإن المتحكمين في الإعلام، هندســةً وتمويلاً وصياغةً هم الأكثر قدرةً على تشكيل خريطة العالم وفقاً لمصالحهم الخاصة، وهو ما يتفق مع واقع الإنتاج التكنولوجي، فقد اتضــح أن معظم الوســائل الإعلامية الحديثة يتم إنتاجها برعايــة وزارات الدفاع في أوروبا وأميــركا وبخاصة أجهــزة الكمبيوتر والأقمار الصناعية وبرامج المعلومات وشبكات الإنترنت، وهو ما كان قائمــاً في الحربين العالميتين، وهو ما شاهدناه في الحرب على أفغانستان والحرب على العراق وما عرف آنذاك بالحرب التلفزيونية وما نشاهده كذلك في الحرب الإسرائيلية الجوية على المقاومة الفلســطينية وشــبان الانتفاضة والملاحقــة الدقيقة للمقاومين، وهو ما خلق حالةً من المواجهة الجديدة في الفضاء الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بين الفلسطينيين وأنصارهم من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى، منذ انطلقت انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨ عقب زيارة شارون لساحة الحرم القدسي الشريف في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي «باراك» وقد أدت هذه الحــرب إلى إصابة الكثير من الأهداف المتبادلة بين الجانبين.

جعلت هذه الحرب الإلكترونية الباب مفتوحاً للتطــور الهائل في نظــم الاتصــال التزامنية واللاتزامنيــة، وقد يؤدي ذلك خلال الســنوات القادمة إلى تلاشــي الصيــغ الإعلامية الحالية وظهور الصيغ الجديدة بوســط (ويب) متكامل تصبــح بمقتضاها الوســائل الحالية المطبوعة والمسموعة والمرئية من التراث، وهو ما يتم تداوله فــي هذه الأيام، فقد فــاق الإنترنت الراديو في الفورية والخبر العاجل، وأصبحت شبكة الإنترنت أقدر من الصحيفة المطبوعة في القصة الخبرية وهو ما يحتاج كذلك إلى دراسة متخصصة.

تفــرض هــذه التحديات التقنيــة والفكرية والمتغيرات السياسية على المؤسسات الإعلامية العربية والفلسطينية والجهات المعنية بالتخطيط للإعلام اســتدراك الوعي واليقظة والعمل على وضع اســتراتيجية إعلامية تقوم على الأسس العلميــة بعيدة عن المضغ المتكــرر للمفردات الكبيــرة دون مضمون أو فعــل وإعادة النظر في السياسات الإعلامية العربية والفلسطينية الرســمية والابتعاد عن الوصاية الفوقية على المجتمع، وسياســة إخفاء الحقائق والمعلومات

واختلال أجهزة الإعلام وإتاحة الفرصة للتعددية الإعلامية في إطار نظام إعلامي له قواعده وقوانينه وضوابطه، فالإعلام المعاصر من خلال وسائله المختلفة إحدى المؤسسات الرئيسة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية political socialization وذلك بحكم قدرته غير المحدودة في التأثير على الفرد معرفياً وسلوكياً واتجاهياً في ضوء صناعة الإعلام والاتصال والأساليب التفاعلية والقدرة على الوصول بسهولة ويسر.

فاجأت الاندفاعة التكنولوجية الجديدة الأنظمة العربية وأفقدتها السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، فقد وفرت التقنيات الحديثة إمكانية توصيل البث التلفزيوني مباشرة إلى المستقبل دون وسيط ودون إذن من الدولة، وهو ما جعل الإعلام العربي يعيش أزمة حقيقية تعكس النظام السياسي العربي ولا يمكن مواجهة هذه الأزمة إلا بسياسة إعلامية واضحة واستراتيجية إعلامية متكاملة تتوافق فيها الاتجاهات والأيديولوجيات والتيارات الموجودة على الساحة العربية وفق الأحوال العلمية إلى تأهيل كادر إعلامي قادر على التعامل مع القضايا والمستجدات.

وفي هذا السياق، فإن البيئة الاتصالية بوجه عام تؤثر على نظم الاتصال القومي والمحلي، وأتاحت هذه الثورة الاتصالية من خلال وفرة المعلومات فرصة مناسبة للعمل بجدية على إعادة هيكلة وسائل الإعلام وتوفير فرصة للتنافس وتحسين الأداء والاتجاه نحو نظام جديد يعتمد على التعددية الإعلامية بعيداً عن احتكار الحكومات لوسائل الإعلام والسماح للقطاع الخاص بتشغيل القنوات الإذاعية والتلفزيونية وفق نظام وإشراف ومتابعة.

الطبيعي أن يتأثر الإعلام الفلسطيني بالاندفاعة التكنولوجية وأن ينعكس ذلك على الواقع الفلسطيني، فظهرت الإذاعات المحلية ومحطات التلفزة الخاصة في الضفة الغربية قبيل اتفاق «أوسلو» وبعد الاتفاق، وانتقلت هذه الحالة الإذاعية الخاصة إلى قطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى وبعد تدمير إذاعة «صوت فلسطين» وتجريفها وفي ظل انهيار المؤسسات الإعلامية بحكم الاحتلال وسياسة البطش والقتل والتجريف الإسرائيلية التي أصابت الشجر والحجر والأرض والأثاث والمؤسسات والمقررات المختلفة، وانعكس ذلك سلباً على السياسة الإعلامية الفلسطينية التي تشهد تراجعاً في المتابعة بوجه عام وزيادة شديدة الأهمية في ظل الصلف الإسرائيلي والتردد الأميركي والأوروبي والتراجع العربي، وكان أبرز هذه المتغيرات ما عرف بأحداث ٢٠٠١/٩/١١ والاحتلال الأميركي لدولة أفغانستان والاحتلال الأميركي لدولة العراق في ٢٠٠٣/٣/٢٠ وهي المتغيرات التي أدت إلى انهيار الأنظمة الشرقية الاشتراكية والأنظمة الغربية الرأسمالية الأوروبية وصعود القطب الواحد إلى واجهة إدارة العالم والمحاولات المتواصلة لتشكيل نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

انعكس ذلك على المنطقة العربية التي سادتها التباينات الطائفية والجهوية والسياسية والقطرية، ما أدى إلى خلخلة البناء العربي الرسمي وتهديد الجامعة العربيـــة التي فقدت حيويتها ورمزيتها وســـاعد على ذلك الهجمة الإسرائيلية الوحشية على الشـــعب الفلسطيني ومؤسســـاته وهيئاته ومقراتـــه وأفـــراده وأرضه وشـــجره وحجره، والالتفاف على اتفاقات السلام التي تم توقيعها في أوســـلو عـــام ١٩٩٣، وهـــذا الواقع الدولي والعربي انعكس على الحياة الفلســـطينية بوجه عام، ومن الطبيعي أن يتأثر الإعلام الفلسطيني بهذا الواقع شأنه شـــأن المؤسسات التشريعية والتنفيذيـــة والقضائية، وســـادت حالة الفلتان الأمني وقضايا الفساد والإصلاح والحاجة إلى الانتخابات والتغييـــر والتجديد، وتهددت حياة المواطنين وازدادت حدة الاشتباكات الدامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتراجع الدعم الدولي والعربي أيضاً، ووسط هذه الحالة الدامية غاب ياسر عرفات الرمز النضالي الوطني الفلسطيني الذي احتفلت به الجماهير الفلسطينية والعربية والأنصار في العالم، وشـــكل غيابه بذلك غياب مرحلة فلســـطينية كاملة، لتبـــدأ مرحلة جديدة بقيادة ولغـــة إعلامية جديدة، طالب بها الرئيس محمود عباس وفق سياسة جديدة وإعلام جديد ومسؤول.

وفي هذا الســـياق، برزت الحاجة إلى أهمية الإعـــلام ومصداقيته وقدرته على التأثير وخدمة الشـــعب، ومازالت هذه المصداقية موضع جدل وحوار منذ أزمة أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وما تلاها وبخاصة الحالة العراقية والفلســـطينية في ظل التحكم في مصادر الإعلام والمعلومات والهيمنة المطلقة من الدول الكبرى والحكومة الإسرائيلية، وبـــرزت أهمية إدارة الأزمة الإعلامية كجزء من الاستراتيجية السياســـية والعسكرية الأميركية والإســـرائيلية لتحقيـــق أهدافهما ومصالحهما، وزاد الأمـــر تعقيداً الحالـــة العربية في ضوء ما يعرف بثـــورات الربيع العربي التي انعكســـت سلباً على القضية الفلسطينية، وتراجعت بعيداً عن الأجندة الإعلامية العربية، وهو ما يضاعف المسؤولية الإعلامية الفلسطينية واتساع دائرتها وتقوية بنيانها، وبذلك نجيب عن السؤالين الأول والثاني في ضوء هـــذا الواقع التكنولوجي قبل الانتقال إلى السؤالين الثالث والرابع **ونقول**:

نعم، يســـتطيع الإعلام الفلسطيني أن يرتقي إلى آفـــاق العصر وأن يتحرر من الممارســـات التقليديـــة والفئويـــة والفصائليـــة والجهوية إذا ما أخذ أصحاب القرار بالمرتكزات الأساســـية العلميـــة والتجريبيـــة ومـــن خلال قـــوى الفعل العلمي والتقني والوطني العام، بمعنى أن يتسلم المختصون والمجرّبون مسؤولية الإدارة الإعلامية خلال الحقب التاريخية التالية والمسيرة الوطنية والعلاقـــات الدولية، وبخاصة أن فلســـطين في المرحلة الحالية، أي منذ ٢٠١٢/١١/٢٩ هي دولة عضو بصفة مراقب، وهو ما يفتح المجال أمامها للمشـــاركة الفعلية في المؤسســـات والمنظمات الدولية، ومن ذلك بالطبع المؤسســـات الإعلامية،

وهــو ما يوجب الحركة الســريعة والدقيقة نحو الانفتاح على الآخر الفلسطيني، وهو هنا الآخر المؤهــل، الآخر المختص، الآخر من ذوي الخبرة والتأهيل والتدريب، الآخر الأوســع شمولاً في الانتمــاء، أي الانتماء للوطن بصرف النظر عن الانتمــاءات الحزبيــة والفصائلية والعشــائرية والفئويــة والجهويــة، فقــد فرضــت الاندفاعة التكنولوجيــة واقعاً جديــداً، يغلب عليه التفتيت الإيجابــي الذي يعــزز من دور الفــرد المؤهل والأكثر عطاء.

وهــذا يتطلب من السياســي الفلســطيني والإعلامي الفلســطيني وأقصد هنا المســؤول وصاحب القرار والمخطــط، أي صاحب القدرة على التخطيط لسياســة إعلامية تصنع مدرسة إعلامية تعيد الإعلام الفلســطيني إلى المنافسة كما كان دائماً مع المــدارس الإعلامية المتميزة القادرة على الاختراق والتأثير والاســتقطاب، أي أن يجد الخطاب الإعلامي الفلسطيني طريقه إلى الساحات التي تشهد الاستقطاب، في إطار عملية الصراع وليست هذه الساحات بعيدة عن ساحات الإعلام عبر المراحل التاريخية.

متطلبات السياسة الإعلامية الفلسطينية

للإجابة عن الســؤالين الثالــث والرابع حول النخبة السياســية والكفــاءات الإعلامية نتأمل هــذه النظرية الإعلامية المتميزة (نظرية لازويل) التي تضع أساساً واضحاً وفاعلاً يؤكد الحاجة إلى المثقفين والإعلاميين لممارسة دورهم في بناء المؤسسة الإعلامية والتي تتلخص في الإجابة عن الأسئلة الخمس الآتية:

١. من يقول؟ أي المرسل والقائم بالاتصال، أي الإعلامي المتنوع.
٢. لمن يقول؟ أي الجمهور المستهدف والمجتمع المقصود.
٣. ماذا يقول؟ أي الرسالة الإعلامية المقصودة وفق الهدف.
٤. كيف تقول؟ أي الوسائل والأساليب الإعلامية التي تستخدمها لإيصال الرسالة المقصودة.
٥. أي تأثير؟ أي النتائج التي تم تحقيقها وفق الرســالة والأساليب والوسائل، وهذا يعني المتابعة، أي التكرار أو التقويم.

وفــي ضوء هذه النظريــة وتفصيلاتها، وفي ضــوء المتغيرات السياســية المتعلقــة بالقضية الفلسطينية التي نواجهها نضع بعض التساؤلات التي نعتقد أنها تسهم في رسم خريطة إعلامية وطنية قادرة على المنافسة والتأثير، ونفتح الباب لدخول المختصين، **ومن هذه الأسئلة**:

١. هل يمكــن أن نصنــع إعلاماً فلســطينياً مسؤولاً وفاعلاً؟
٢. هل نمتلك كفايات إعلامية متميزة قادرة على الصناعة الإعلامية؟
٣. مــا المعاييــر الوطنية والأخلاقيــة والمهنية المطلوبة لهذه الصناعة الإعلامية؟
٤. هل لدينــا الإرادة الحقيقية لاتخاذ قرارات جريئة لإنجاح صناعة إعلامية؟

٥. ماهي مقومات الإدارة الإعلامية المكلفة لمثل هذه المهمة؟
٦. ما المعيقات التي تواجه هذه الصناعة؟
٧. ما الأساليب الناضجة لمواجهة هذه المعيقات والتحديات؟
٨. من هم القائمون على الاتصال؟ وسماتهم وخصائصهم ومؤهلاتهم وإمكانياتهم؟
٩. ما الرسالة الإعلامية المطلوبة في ضوء التحديات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؟ وفي ضوء حالة الانقسام السياسي والجغرافي؟
١٠. هل لدينا الإدراك الواعي لمخاطر الصراع الدولي وتأثيره على الحالة الوطنية الفلسطينية؟
١١. هل تشكلت لدينا رؤية إعلامية قادرة على الاختراق في مواجهة الاندفاعة التقنية والسياسية والحالة الفلسطينية القائمة؟

وأخيراً مستقبل الإعلام الفلسطيني

يصبح من اللازم في ضوء هذا الواقع المتنوع إيجاد صيغة إعلامية تتوافق مع الحالة الوطنية والسياسية والتطور الهائل في وسائل الإعلام والتدفق المعلوماتي من أعلى إلى أسفل، وللأسف لم نجد في التجربة الإعلامية الفلسطينية في إطار السلطة الوطنية وحتى هذه الأيام تجربة محمودة أو إنتاجية، على الرغم من القدرات الذاتية الفلسطينية التي أسهمت في صناعة السياسات الإعلامية العربية المختلفة وعبر سنين طويلة من المسيرة الإعلامية العربية في كل الميادين ولا يزال للكفاءات الفلسطينية حضورها البارز في الإعلام العربي.

اعتقد بعضنا في إطار البحث عن هذه الصيغة أن إلغاء وزارة الإعلام وإبدالها بمسميات أخرى جديدة يمثل صيغة مناسبة للارتقاء بالإعلام الفلسطيني، وأخذ بعضنا يفصّل الثوب على المقاس ووفق الأفراد والتكتلات، كما اعتقد بعضنا أن الانغماس في الأنظمة الإعلامية الدولية يصنع فلسفة إعلامية، وهو ما يفسر هذا الاهتمام الجاد من أجل تشكيل مجلس أعلى للإعلام، يحل اللغز وينبئ عن مستقبل أفضل للإعلام ولا تزال معالمه مفقودة وآلياته غير واضحة. وحتى يكون هذا المستقبل ويكون للمجلس دور في هذا المستقبل المأمول – وهذا في اعتقادنا ممكن ولكنه يحتاج إلى آلية جديدة فاعلة ورأينا من خلال تجربتنا الممتدة في هذا الميدان والاطلاع على مكونات النهضة الإعلامية بعامة محلياً وعربياً وعالمياً – يجب أن نتخلى عن عقدة المؤسسات الحكومية التي ترى في هيئاتها صورة المجلس الأعلى للإعلام، أو عقدة المكاتب الإعلامية التجارية والإعلانية وما ينتج عنها من منابر إعلامية إذاعية أو تلفزيونية أو صحافية وطباعية باعتبارها أساس المجلس الأعلى أو مكونه الأساس لأنها تفتقد في معظمها على أقل تقدير إلى مكونات المنبر الإعلامي أو مكونات القائم بالاتصال المسؤول عن إدارة هذه المنابر وفق المعايير الإعلامية الدولية المتعارف عليها والقوانين المنظمة لذلك.

إذن.. كيف يتشكل هذا المجلس الإعلامي المنشود؟

يتشـــكل هذا المجلس في رأينـــا من ممثلين للمؤسســـات الإعلامية الأساســـية شريطة أن يخضـــع هـــؤلاء الممثلـــون للمعاييـــر الإعلامية والمؤهلات العلمية، سواء أكانت هذه المؤسسات رســـمية أم أهلية أم تجارية، ومن الشخصيات الإعلاميـــة ذات الكفاءة والشـــخصيات العامة ذات التأثير ومـــن ذوي الاتجاهات والانتماءات السياســـية والمشـــهود لهم بالعطاء والحضور الفكري والسياســـي ومن رجال الدين المشهود لهم بالحكمة والتنوير.

إن مجلســـاً هذا تكوينـــه في الإطار العام يمكن أن يصنع إعلاماً فلسطينياً واعياً بدوره، عارفاً بمتطلبات البنـــاء والتطور والتحديث، قادراً على التأثير والجذب والمنافسة بالتعاون مع الكوادر الفنيـــة العاملة والمجتهدة وذات الإبداع والتميز والاطلاع على المســـتجدات، قـــادراً علـــى أن يطـــل من نافذة المســـتقبل وينافـــس على التفوق والتميز والاســـتقطاب ويفسح المجال إلى أن يكون في دائرة التنافس والاختبار، فنحقق مـــا بدأنا به هذه القراءة بالأسئلة الأربعة حول قدرة الإعلام الفلسطيني على الارتقاء إلى آفاق العصر.

عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة: أبعاد سياسية

د. سعيد يقين*

مقدمة

نتيجة عنف الحالة الاستعمارية في فلسطين والتي اتخذت أنماطاً مختلفةً تستهدف بناء إسرائيل اليهودية كما هي إنجلترا إنجليزية، سلك الفلسطينيون دروباً مختلفةً لحماية البقاء الوطني العربي في هذا الحيز المكاني، أملتها عليهم ظروف نكبتهم من جهة، وقدرة عدوهم على بناء تحالفات استعمارية راسخة مع القوى الدولية الفاعلة في المجتمع الدولي من جهة أخرى. وأحد هذه الدروب الحضارية «السياسية» كان توجه الفلسطينيين نحو المجتمع والمؤسسات الدولية لتقديم رواية تاريخية مغايرة لتلك التي استطاعت الحركة الصهيونية أن تقدمها وتتقدم بها لهذا المجتمع وهذه القوى الدولية الفاعلة محدثةً اختراقات ومضيفةً ومسجلةً نجاحات سياسية لم يحققها مشروع استعماري حديث.

أولى الفلسطينيون من خلال منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة تمثيلية للشعب الفلسطيني اهتماماً كبيراً ودؤوباً لتقديم رواية تاريخية مغايرة تستهدف إحداث اختراق تراكمي في الضمير العالمي، بدءاً من اللحظة التي توجه فيها الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى الأمم المتحدة (بقوة المعطيات التاريخية) ليتمكن من (انتزاع) اعتراف أممي بالمنظمة كحركة تحرر وطني ومؤسسة تمثيلية للشعب الفلسطيني على طريق انتزاع حق تقرير المصير الذي يعتبر مدخلاً لصيانة الأمن والسلم الدوليين وحمايتهما وفق ميثاق الأمم المتحدة.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيت لحم.

كان الخطاب السياسي البراجماتي الفلسطيني ذا قـدرة إقناعيـة عالية لدى أوسـاط دولانية يحسب موقعها وموقفها دائماً إلى جانب الحالة الاسـتعمارية الصهيونية، واسـتطاعت القيادة الفلسـطينية بفعـل الجهد السياسـي الوطني المتراكم أن تخلق تحولاً جذرياً لدى هذه الأوساط عندما جرى الإعلان عن الكيانية الوطنية (إعلان الاسـتقلال) في العام ١٩٨٨ كبرنامج سياسي حظي بدعم دولي، مكّن القيادة الفلسـطينية من امتلاك شرعية تمثيلية دولية راسخة لشعب نظرت إليه دولة الاحتلال على أنه حالة غير موجودة.

أصبح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني جزءاً أساسياً من للنشاط السياسي الدولي في الشـرق الأوسـط، كحق لا يمكن القفز عنه أو التحايل عليه.

ويندرج ضمن هذا التطـور ما توصل إليه الفلسـطينيون مـن اتفاقيات سياسـية مكّنت الفلسـطينيين من إقامة سلطة وطنية فلسطينية على بعض من أجزاء ترابهم الوطني على طريق الاقتراب من تشـييد البناء السـيادي الراسخ لدولة فلسطين.

اصطدم المشـروع السـيادي الفلسـطيني بعناد إسـرائيلي على مدار عشـرين سنة من المفاوضـات، حاولت خلالها سـلطات الاحتلال تدمير المشـروع الوطني الفلسطيني مادياً من خلال إعادة احتلال المدن الفلسـطينية وتصعيد البناء في المستوطنات وتفكيك الإقليم الجغرافي بالجدار العازل والطرق الالتفافية وعزل القدس نهائياً عن باقي الأراضي المحتلة، إلاّ أن الجهد السياسي الفلسـطيني استمر متصاعداً سواء على صعيد التعاطي الإيجابي مع المفاوضات، أو على صعيد ترسيخ بناء المؤسسات وإصلاح أطر النظام السياسي الفلسطيني كمدخل مقنع للعالم بأحقية الفلسـطينيين وجاهزيتهـم لبناء دولتهم الفلسطينية. وكشـف هذا الالتزام الفلسطيني بالاتفاقيات الموقعة مع إسـرائيل – واستمرار الجانب الإسرائيلي في مشـروعه الاستيطاني التدميري لاسـتباق نتائـج المفاوضات بفرض وقائع استيطانية كولونيالية على الأرض – بشكل جلي عن سياسـة الاحتلال التي تسـتهدف وأد المشروع الوطني في حق تقرير المصير، وتدمير حل الدولتين الذي يحظى بإجماع دولي.

تناقـش هـذه الورقـة الآثـار والأبعاد السياسية الآتية:

١. الأبعاد الوطنية والقومية السياسية المترتبة على إفشال القيادة الفلسطينية مشروع الاحتلال القاضي بنزع اعتراف من الفلسطينيين بالدولة اليهودية كشرط للتسوية السياسية.
٢. الأبعاد السياسـية المترتبة على (مراكمة) الإنجازات الوطنية الفلسـطينية للاقتراب مـن حق تقرير المصيـر، تلك الخطوة التي بدأها ياسـر عرفـات في العـام ١٩٧٤، والتي رسـخها الرئيس أبو مازن بانتزاع الاعتراف الأممي بدولة فلسطينية غير عضو فـي الأمم المتحدة وهو القـرار (٦٧/١٩) ٢٠١٢/١١/٢٩.

٣. الأبعاد السياسية المترتبة على حشد قوى المجتمع الدولي الرسمية والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتداعيات ذلك على تنامي مقاطعة دولة الاحتلال لضمان التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية.

تناقش هذه الورقة أيضاً الآفاق السياسية الرحبة التي حققها الفلسطينيون بهذا الاعتراف سواء على صعيد الانضمام إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة لحماية المدنيين الفلسطينيين، أو على صعيد تفنيد أي شبهة حول الادعاءات الإسرائيلية القائلة إن إقليم الضفة الغربية هو إقليم غير محتل وإنما متنازع عليه، أو على صعيد كسر الطوق الاحتلالي القاضي بجعل المفاوضات قدراً مستداماً.

تتعرض الورقة إلى فشل الجهود الأميركية، والضغوط الإسرائيلية باعتراض العمل السياسي الفلسطيني وخاصةً في منظومة الدول الغربية، حيث بدأت دائرة التحالف الإسرائيلي بالتداعي أمام الحق التاريخي للفلسطينيين في التحرر وتقرير المصير.

أولاً: على طريق انتزاع الاستقلال الوطني (١٩٧٤- ٢٠١٢)

كانت اللحظة الزمنية الفارقة (١٩٦٧/٦/٥) حاسمةً في تأطير الكفاح الوطني الفلسطيني وترسيخ الوعي الوطني الفلسطيني، إذ شهدت هذه اللحظة انهياراً كاملاً لرهان الفلسطينيين على النظام السياسي العربي القُطري الذي تداعى وفقد مشروعيته جراء الهزيمة التي نقلت الجيش الإسرائيلي من التخوم الفلسطينية إلى الأراضي العربية المجاورة.

وبدا الفلسطينيون أكثر انحيازاً للذات الوطنية الفلسطينية بعد الفشل الذي منيت به التشكيلات السياسية القومية، التي انخرط فيها الفلسطينيون بعد نكبة العام ١٩٤٨.

أصبحت حماية الهوية الوطنية والتحرر من الاستعمار الصهيوني ونيل الاستقلال الوطني الفلسطيني هي المكونات الأساس للعمل الوطني الفلسطيني.

أطاحت هذه الهزيمة، أيضاً، بالمؤسسة التمثيلية التي كانت الجامعة العربية قد دعت إلى إنشائها في العام ١٩٦٤ بعد وفاة أحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين.

كان التفاف الشعب الفلسطيني حول الحركة الفدائية التي بدأت كفاحها الوطني في العام ١٩٦٥ هو المحطة الأولى التي منحت الحركة الوطنية الفلسطينية شرعيتها التمثيلية، وحسمت بذلك محاولات أطراف مختلفة عربية وفلسطينية تمثيل الفلسطينيين.

تمكنت المقاومة الفلسطينية من بناء مؤسستها التمثيلية وإعادة تشكيلها كحالة تحالف بين قوى الشعب الفلسطيني المنخرطة في الكفاح المسلح (المنظمة) بفكرها السياسي المعبر عنه بالميثاق الوطني الفلسطيني وبقيادتها الوطنية التي استمدت شرعيتها من الشعب الفلسطيني وليس

من أي مظلة رسمية عربية أخرى.

كانت المرحلة التي اكتسبت فيها (المنظمة) كحركة تحرر وطني فلسطيني شرعيتها الكفاحية مدخلاً مركزياً في نيل الشرعية من النظام السياسي الرسمي العربي ممثلاً في الجامعة العربية، ونظراً لتنامي الكفاح الفدائي الفلسطيني في الأراضي العربية والفلسطينية التي سيطر عليها العدو الصهيوني والذي أصبح يشكل ظاهرة وحالة إقناعية عالية، أقر مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة الرباط المغربية بين ٢٦- ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٧٤، أن: منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل والشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وكنتيجة مباشرة للتحولات في السياسة المصرية التي شكلت فيها مصر رأس النظام العربي بعد العام ١٩٧٣، وعمق التحالف الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي الذي ظهر جلياً في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. وبالتأكيد، وكنتاج دقيق لفهم طبيعة المرحلة التاريخية تلك وحرص القيادة الفلسطينية على التعاطي الإيجابي مع التحولات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالعلاقة مع الاتحاد السوفيتي والنظام الرسمي العربي، وبالقدر الذي يخدم وحدة الشعب الفلسطيني على أرض المعركة الممتدة مع العدو الصهيوني، وضمان شرعيته السياسية، أدت هذه الحالة المتداخلة فلسطينياً وعربياً ودولياً إلى انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة وإقرار البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) كتوجه براجماتي، يعني إقامة سلطة وطنية مستقلة مقاتلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره، حتى لو كان مدينة أريحا.[1] ويجب التنويه بأن هذا البرنامج السياسي البراجماتي حافظ على رفض أي مشروع لقيام كيان فلسطيني سياسي مستقل يكون ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة مع حالة الاستعمار الصهيوني التي عرفت نفسها بالمفهوم الديني (إسرائيل).

كانت الشرعية التي امتلكتها منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرر وطني، فلسطينياً وعربياً، وكحالة تحالف للقوى الفلسطينية الفدائية (الكفاح المسلح) وقدرة قيادتها التي تستند إلى قانون التاريخ وما ملكته من كاريزما ثورية قد تسلحت، أيضاً، بالبرنامج المرحلي (المشار إليه آنفاً) ليكون منطلقاً نحو اقتحام المجتمع الدولي وخاصةً المؤسسة الدولية الكبرى (الأمم المتحدة).

كان نجاح حركة التحرر الوطني الفلسطيني في الحصول على عضوية الأمم المتحدة بصفة مراقب مسبوقاً باعتراف منظمة دول عدم الانحياز، ومنظومة الكتلة الشرقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى الدائرة العربية التي تشكل الحاضن الأول والأساس للعمل الوطني الفلسطيني في إطار العمل القومي العربي الذي أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية هي عنوانه القومي الوحيد في ساحة العمل العربي بعد الهزيمة التي أصابت العمل القومي عام ١٩٦٧.

أصــدرت الجمعية العامة، فــي هذا الإطار وفي العــام ١٩٧٤، قرارين لهما صفة تاريخية (ســتظهر آثارهمــا لاحقاً) يعبــران عن عدالة القضية الفلسطينية في وجه المشروع الصهيوني الاستعماري (١٤ تشرين الأول ١٩٧٤) ودعت فيه الجمعية العامة حركة التحرير الوطني الفلسطيني منظمة التحرير إلى الاشتراك في أعمال الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية كجهة تمثيلية وحيدة للشــعب الفلســطيني كاملة الشــرعية. والثاني: بتاريخ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤) وفيه تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك فــي دورات الجمعية العامة بصفة مراقب ممثلة لفلسطين في القضايا الدولية كافة.[٢]

بلغت منظمة التحرير الفلســطينية ١٩٦٨ – ١٩٧٤ مســتوى قانونياً واعتبارياً رفيعاً عندما وقف الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على منبر الأمم المتحــدة في (١٣/١١/١٩٧٤) بعد أن تم إدراج القضيــة الفلســطينية على جدول أعمال المنظمة الدولية في الدورة رقم (٢٩)، وذلك للمرة الأولى منذ العام ١٩٥٢.

تقف فلسطين بين الأمم والشعوب بقوة القانون التاريخي والأخلاقي والسياســي في عناد أمام القوى الاســتعمارية التي أرادت أن تســتبدل بمكانتهــا ورمزيتها الحضارية التاريخية مدلولاً اســتعمارياً دينياً أطلق عليه المستعمرون اسم «إسرائيل»، فلسطين تقف أمام رواية استعمارية تزويريــة عنصرية دينية وأمام مقولات ونظريات الاستعمار والاستشراق التلفيقي، وأمام أخلاق التطهير العرقي وممارســاته،[٣] فلسطين تقف مــرة أخرى كما وقفت فــي المحطات التاريخية كافة أمام منطق القوى الاســتعمارية وأخلاقها وممارساتها بين الأمم والحضارات ليس كتعبير جغرافي، وإنما بصورة إنسانية حضارية تاريخية اســتعصت على الغــزاة عبر التاريــخ. وقفت فلســطين على هذا المنبر الأممي لتخاطب العالم من خلال قائد الثورة الفلسطينية ياسر عرفات: «إنني أعلن أمام حضراتكم (هنا) كرئيس لمنظمة التحرير الفلســطينية، وقائد للثورة الفلسطينية أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشــتركة من أجل فلســطين الغد، فهي تشمل في تطلعاتنا اليهود كافة الذين يعيشــون الآن في فلسطين ويقبلون بالتالي العيش معنا في ســلام ودون تمييز على أرض فلســطين... إننا نقدم لكم أكرم دعوة... أن نعيش في إطار الســلام العادل في فلسطين الديمقراطية... الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين».[٤]

هذا هــو الحصــاد الأول للحركــة الوطنية الفلسطينية الحديثة، التي أولت العمل الدبلوماسي مكانةً اســتراتيجية لإحداث الاختراق في جبهة السياســة الدولية ولا سيما في المعسكر الغربي الــذي كان عملياً قد تبنى المشــروع الصهيوني على أرض فلســطين منذ الحرب العالمية الأولى وأصبح داعمها الأكبر وحليفها الأعمق سياسياً وعسكرياً وثقافياً واقتصادياً.[٥]

أقر هذا الاعتــراف الدولي بمنظمة التحرير الفلســطينية شــرعية كفاحها من أجل تحقيق

تقريــر المصيــر ونيل الاســتقلال الوطني وفقاً للقانون الدولي الذي منح الشعوب التي تخوض كفاحها ضد الاستعمار شرعية قانونية تامة في انتهاج أساليب النضال كافة ومن ضمنها الكفاح المسلح. وكذلك فإن أهمية هذا الاعتراف الأممي تكمن في أنه أســقط الرواية الصهيونية القائلة بالإرهاب الفلسطيني. بل إن دولة الاحتلال نفسها بدأت تصبح فاقدة لجاذبيتها ومشروعيتها لدى كثير من المؤسسات الأممية والدول في العالم.

إعلان الاستقلال الوطني (١٩٨٨/١١/١٠)

خط التتابع التاريخي

جاءت الانتفاضة الفلســطينية التي انطلقت شرارتها بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩، لتؤكد مجموعة من الحقائق السياسية:

١. استحالة دوام الاحتلال الإسرائيلي كحالة استعمارية كولونيالية.
٢. أظهرت الانتفاضة شــحنة وطنيــةً جارفةً ومخزوناً وطنيــاً واســتعداداً عميقاً لدى الشــعب الفلســطيني للســير على طريق دحر الاحتلال، كما أمدت الانتفاضة قيادة (المنظمة) شــرعية ومشروعية عالية بعد أن اعتقد الاحتلال أن خروج المقاومة من لبنان عام ١٩٨٢ سيقوض هذه الشرعية الكفاحية.

دخلــت الانتفاضة الفكر الإنســاني والتراث الكفاحي للشــعوب كحالــة نموذجية ضد قوى الاستعمار بما تضمنته من فنون وآليات نضالية مهينة لقوات الاحتلال وقيادة الدولة في إسرائيل. وعلى مســتوى آخر أقر العالم بما فيه كثير من القــوى المتحالفة مع الاحتلال بأحقية الشــعب الفلسطيني في تقرير المصير.

تطلب تصاعد الانتفاضة وشموليتها المكانية والاجتماعية لــدى الفئــات الاجتماعية كافة، واستحالة السيطرة عليها بالوسائل العسكرية (كما اعترف بذلك قادة الاحتلال أنفسهم) إلى توظيف هــذا الفعل الوطني لمزيد من الحصاد السياسي على طريق الاستقلال الوطني، فكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلســطيني التي شــهدت توافقاً وطنياً عالياً لدى قادة وتيارات العمل الوطني الفلســطيني الذي كان قد شــهد توتراً وانقساماً سياسياً منذ العــام ١٩٨٣، وجاء انعقــاد هذه الدورة (١٢– ١٥ تشــرين الثاني ١٩٨٨)، اســتجابةً طبيعيــةً لهذا العمل الإبداعي النضالي، والتي قادت وقائعها إلى الإعلان السياسي الفلسطيني (إعــلان الاســتقلال) الذي ارتبط بمشــروع سياســي متجدد يستند إلى هذا الإعلان، جاء فيه: «تجاوباً مع الإرادة الإنســانية الســاعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي، وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية، فــإن المجلس الوطني يؤكد عزم (المنظمة) على الوصول إلى تســوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام

الشـــرعية الدوليـــة، وقـــرارات الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات القمم العربية، بما يضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني».[٦]

جـــاء إعلان الاســـتقلال بتتالـــي المواقف الدولية المعبرة عن اعترافها بإعلان استقلال دولة فلســـطين، إذ أعلنت علـــى مدار يومين ١٥–١٦ تشـــرين الثانـــي ٩٢ دولة اعترافها بالدولة الفلســـطينية وحولـــت ممثلياتها إلى سفارات كاملة الصلاحيات في هذه الدول وفق النظام والقانون الدولي الدبلوماسي الخاص بالممثليات والسفارات والقنصليات المتعارف عليه دولياً.[٧]

كان انعقـــاد الدورة الخاصة بالجمعية العامة لمناقشة القضية الفلسطينية عقب دورة الجزائر مباشرة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٣ في جنيف – بعد أن أخـــذت الولايات المتحدة قـــراراً بمنع دخول أبـــو عمار إلـــى نيويورك، وانتقـــال هذه الدورة إلـــى الانعقـــاد في جنيف – مؤشـــراً ســـاطعاً على احتضـــان العالم وقـــواه الحية للانتفاضة الفلســـطينية، وكذلـــك تبنـــي المجتمـــع الدولي للبرنامج السياســـي الفلســـطيني الذي أعلنته دورة المجلس الوطني. كان انتقال ١٥٤ دولة إلى جنيف للاستماع إلى ياسر عرفات، والاستماع للانتفاضة، والاستماع لفلسطين، تجسيداً فعلياً لفلســـطين السياســـية وتجســـيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.[٨]

القرار الدولي (٦٧/١٩) فلسطين (دولة) غير عضو في الأمم المتحدة؟

فصلت ٣٨ عاماً بين لحظتين ١٩٧٤ – ٢٠١٢، بينهمـــا من الوقائع والمتغيرات، والمعطيات ما لا يمكن حصره في هذه الورقة، شـــيء واحد بقي الأقـــوى من التحولات السياســـية والاقتصادية والأيديولوجية على المستوى الإقليمي والدولي هو: أن التاريخ يلاحق الصهيونية كما لاحق الحركات الاستعمارية. بضعة آلاف من الشهداء، وبضعة آلاف أخرى من الجرحى والمعتقلين، وآلاف أخرى من الأيتام والأرامل والمعاقين... يســـيرون كما سارت الشـــعوب المحتلة نحو الانعتاق من قيود الاستعمار والعبودية.

تمارس إســـرائيل هذا العنف الاســـتيطاني الإجرامـــي ليـــس فـــي تحد متوحـــش للأخلاق الإنســـانية والقوانين الدولية فحسب، ولكن لأن هذه هي الأيديولوجيـــا الصهيونية التي أرادت حيزاً جغرافياً نظيفاً من الأغيار.

وتناســـلت بالتالي الوســـائل الإجرامية التي تســـتهدف التطهير العرقي والإبادة السياسية للشـــعب الفلسطيني من هذا العنف الاستعلائي العنصـــري الاســـتعماري.[٩] وازدادت هـــذه السياسات الاستعمارية (التطهير العرقي والإبادة السياسية) حدةً وعنفاً بعد توقيع اتفاقيات أوسلو (إعلان المبـــادئ ١٩٩٣) واتفاقيات الاعترافات المتبادلة (١٩٩٣/٩/١٠)، وإعلان واشـــنطن/

المرحلة الانتقالية، (أيلــول ١٩٩٥) وملحقاتهما في طابا و»واي ريفر» وغيرهما.

بعد عقدين من المفاوضات مع دولة الاحتلال والتي أصبحت موصوفة بأنها مفاوضات عبثية – استغلتها إسرائيل للإطباق والإجهاز الفعلي على خيار التســوية السياســية القائم على حل الدولتــين وفق القــرار ٢٤٢، والإمعان العنيف فــي تهويد مدينة القدس العربية، وتقطيع وحدة الإقليــم الجغرافــي في الضفــة الغربية بجدار الفصــل العنصــري، وكنتيجة مباشــرة لهذه السياسات والممارســات العنصرية الاقتلاعية، وبالنظر إلى الوقائع الاســتيطانية على الأرض، وارتفاع عدد المســتوطنين إلــى أكثر من ٦٥٠ ألف مســتوطن، وانعدام أي فرصة لتوقف هذا المشروع الاســتيطاني الزاحف، على الرغم من التــزام الجانب الفلســطيني بخيار المفاوضات لتحقيق التســوية السياســية، وعلى الرغم من الضغوط الدولية لإجبار إسرائيل على التوقف عن تدمير الخيار التاريخي في حل الدولتين – ذهب الرئيــس أبو مازن إلى الأمم المتحدة على الرغم من الضغوط السياســية الأميركية والتهديدات الإسرائيلية للحصول على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة.

حفلت المسودة التي تقدمت بها منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة للحصول على مكانة (دولة) غير عضو في الأمم المتحدة بموروث قضائي وقانوني يؤكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويدين الإجــراءات الاحتلالية باعتبارها منافيةً للقانون الدولــي والقانون الدولي الإنســاني، والتي لم تتحول يوماً إلى إجراءات نافذة لوقف إسرائيل عن إجراءاتهــا التدميريــة للأراضي والمجتمع والموروث الثقافي والحضاري الفلسطيني، وبناءً على هذه القــرارات، فإن طلب العضوية ينتهي إلى القول: «تأكيداً على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة حول قضية فلسطين حتى يتم حلها بشكلٍ أمين ومرضٍ من جميــع جوانبها، وتأكيداً على مبدأ شــمولية العضوية في الأمم المتحدة وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل اســتقلاله في دولته على أساس حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧».

وبنــاءً على هذا الطلب الفلســطيني، ونتيجة لجلســة الجمعيــة العامــة للأمم المتحــدة رقم (٦٧/١٩) بتاريخ (٢٠١٢/١١/٢٩)، فقد قررت الجمعيــة العامة بعد تصويت ١٣٨ دولة لصالح الطلب الفلســطيني منح فلســطين صفة الدولة المراقبة في نظام الأمم المتحدة، دون المســاس بالحقــوق المكتســبة والامتيازات لــدور منظمة التحريــر كممثل للشــعب الفلســطيني بموجب القــرارات ذات الصلة، وتعــرب الجمعية العامة عــن الأمل بأن ينظر مجلس الأمن بإيجابية إلى الطلب الذي تقدمت به فلسطين (٢٠١١/٩/٢٣) للحصــول علــى العضويــة الكاملــة في الأمم المتحدة[١٠]

وضعت الولايات المتحدة ثقلها الاستراتيجي إلى جانب إســرائيل لحمل الفلســطينيين على العدول عن هذا العمل السياسي لما له من تبعات

ترى دولة الاحتلال أن لها نتائج كارثية على مشروعها الاستعماري في فلسطين وشرعية وجودها السيادي في الأرض العربية. بدأت إسرائيل حملتها باستخدام المقولات الركيكة نفسها التي استخدمتها ضد ياسر عرفات: فقد جرى وصف الرئيس محمود عباس بأنه غير مؤهل لامتلاك القدرة على الشراكة السياسية، بل إنه المعطل الأساس لمشروع حل الدولتين، وأن السلطة الوطنية لا تمتلك المؤسسات ذات الكفاءة لبناء الدولة، وأن الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية سوف يؤدي إلى سيطرة حركة حماس (الموصوفة) إسرائيلياً بالإرهاب على هذا الإقليم. وفي الجانب الأميركي قرر الكونغرس اليميني ذي الأغلبية الجمهورية وقف تقديم أي مساعدات أميركية إذا استمرت القيادة الفلسطينية في سعيها نحو الأمم المتحدة، ووقف المساعدات الأميركية للمؤسسات الدولية التي سوف تعترف بفلسطين كدولة. ولوحت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لتعطيل قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية. كما لجأت إلى ممارسة نفوذها لدى بعض الدول لثنيها عن التصويت لصالح الفلسطينيين. وكانت إسرائيل قد أعادت التهديد باحتلال الضفة الغربية وإلغاء اتفاقيات أوسلو إذا أقدمت السلطة على إجراء سياسي يمس الأمن الإسرائيلي، ووقف تحويل المستحقات المالية التي تجبيها إسرائيل لصالح الفلسطينيين من المعابر الإسرائيلية.[١١]

حازت فلسطين هذه المكانة السياسية والاعتبارية بتصويت ١٣٨ دولة ومعارضة ٩ دول فقط لهذا القرار وامتناع ٤١ دولة عن التصويت. وهذا يمثل اعترافاً أممياً بالدولة الفلسطينية (التي غيبها العنف الاستعماري) يمنحها مكانة قانونية كدولة وأحد أشخاص القانون الدولي، وسيمكن هذا الاعتراف الشعب الفلسطيني من الانضمام والتعاقد على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحماية الوجود الفلسطيني وممتلكاته وموارده الطبيعية وموروثه الثقافي من العنف الصهيوني.[١٢]

امتلك الرئيس الفلسطيني تفويضاً ودعماً كبيرين بما فيه دعم حركة حماس لهذه الخطوة، لأن هذا الخطوة من شأنها أن تسهم في تقصير عمر الاحتلال وفضح جرائمه بحق المدنيين الفلسطينيين، واستنزاف قوة إسرائيل ومكانتها وحصانتها السيادية. بالإضافة إلى أنها ستعيد تنظيم العملية السياسية وتحافظ على التأييد الدولي لحل الدولتين، وتوفر إطاراً للمفاوضات بمعايير ومرجعيات واضحة. ومن شأن ذلك تأصيل المكانة التاريخية للقضية الفلسطينية في السياسة الدولية. كما يعتبر فقهاء القانون الدولي أن هذا الاعتراف الذي أسس لوضع فلسطين كدولة ذات شخصية قانونية، سينقل الأراضي العربية من وضع أراض محتلة إلى دولة تحت الاحتلال، بما يترتب على ذلك من تبعات قانونية وفق اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم مسؤوليات وسلطات الاحتلال وخاصة تلك المتعلقة بعدم المساس بالبناء الطبيعي للأقاليم

المحتلة، وحظر النقل القهري للسكان الأصليين من مناطقهم التاريخية، وحظر استيطان/ إسكان مواطني الدولة المحتلة للأقاليم الواقعة تحت الاحتلال.[١٣] كما يأمل الفلسطينيون أن يشكل هذا الاعتراف مدخلاً لتفعيل وثيقة لاهاي التي أدانت بناء الجدار العازل الإسرائيلي في ٢٠١٤/٧/٩، ونصت على عدم شرعية البناء من حيث المبدأ وإزالة المقاطع التي تم تجهيزها في تلك اللحظة، وإعادة الأمور على الأرض إلى ما كانت عليه قبل الشروع في البناء... وقد مكن هذا الاعتراف من إزالة العوائق أمام انضمام فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأصبح بالمستطاع الانضمام إلى نحو ستين منظمة وهيئة دولية، ما سيعظم الاستفادة من القرارات الدولية وأهمها حقوق الدول ناقصة السيادة والتي أهمها على الإطلاق حق تقرير المصير للشعوب كأحد أبرز مبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة، لأنه يعتبر المصدر والأساس للحقوق الأساسية للشعوب، الذي يمنح هذه الشعوب قوة أخلاقية كبيرة في نضالها ضد السيطرة الاستعمارية والأنظمة العنصرية من أجل نيل حقها في تقرير المصير والاستقلال السيادي الناجز.[١٤]

ثانياً: انضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية الـ ١٥

بذلت الإدارة الأميركية بعد الفشل الذي منيت به الجهود الأميركية والإسرائيلية لثني القيادة الفلسطينية عن التوجه إلى الأمم المتحدة – والذي أسفر عن حصول فلسطين على صفة الدولة المراقب غير العضو في الأمم المتحدة، وبعد أن تيقنت إسرائيل والولايات المتحدة من جدية القيادة الفلسطينية في الاستمرار في هذا التوجه لدى المنظمات الدولية كافة – جهوداً سياسيةً كثيفةً لضمان عودة الفلسطينيين إلى طاولة مفاوضات الوضع النهائي بعد جمود استمر خمس سنوات (٢٠٠٩– ٢٠١٢).

بدأ وزير الخارجية الأميركي جون كيري جولاته التفاوضية المنفصلة بين الطرفين وأعلن في نهاية الجولة السادسة (٢٠١٣/٧/١٩) عن توصله إلى اتفاق يسمح بانطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين وفق سقف زمني حده الأعلى ٢٠١٤/٤/١٩، وبدأت المفاوضات رسمياً بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٩، على أن يلتزم الفلسطينيون بعدم التوجه إلى أي من المؤسسات الدولية لطلب عضويتها خلال الشهور التسعة من المفاوضات المباشرة.[١٥]

ووفق التقرير الذي قدمه صائب عريقات إلى اجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية للمنظمة. فإن هناك عدداً من العوامل التي دفعت القيادة للعودة إلى طاولة المفاوضات (مفاوضات الوضع النهائي) ومنها حصول الفلسطينيين على مرجعية خطية تقول إن هدف عملية السلام يتمثل بتحقيق حل الدولتين على حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه للأراضي، وأن جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي يشمل القضايا كافة، ورفض الحلول الانتقالية

أو المرحلية، والإفراج عن قدامى أسـرى ما قبل أوسلو على أربع دفعات. ثم دعم روسيا والصين واليابـان والنظـام العربي الرسـمي والاتحاد الأوروبـي لهذه الجولة من المفاوضات، وأن هذه العوامل كانت تشـكل عاملاً مقنعاً ومهماً لقبول الفلسطينيين بهذه الجولة التي بذلت فيها الإدارة الأميركية عبر وزيـر خارجيتها جهوداً مضنية للتوصل إليها.[١٦]

كان احتمـال نجـاح هذه الجولـة منخفضاً جداً عنـد الجانب الفلسـطيني نظـراً للخبرة التاريخية التي تراكمت لدى الفلسـطينيين على مدى العقدين السـابقين. وعلى الرغم من تحمل القيادة الفلسـطينية تبعات هذه الجولة من نقد لدى أوساط واسعة من الشعب الفلسطيني وقواه السياسية المختلفة، فإنها آثرت الاستجابة وقبول هذه الدعوة الأميركية مع قناعتها أن إسـرائيل لن تقترب من الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وجراء التعثر الشديد لهذه الجولـة عمل جـون كيري جاداً على اسـتباق تاريخ ٢٠١٤/٧/١٩، (نهاية الشهور التسعة)، والإعـلان عما أصبح يسـمى (اتفاق إطار/ أو خطة كيري)، والتي على ضوئها سـيصار إلى عدم الإعلان عن إخفاق هذه الجولة التفاوضية. فـي هذا المنـاخ الذي لم يشـهد أي مخرجات سياسـية مقنعة للفلسـطينيين، وفي خلال هذه الجولة التي لم تتوقف فيها الإجراءات الإسرائيلية الاسـتيطانية في الضفة الغربية والقدس، جاء الرفض الإسـرائيلي للإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو التي كان قد تعهد بها وزير الخارجية الأميركي كإجراء منفصل تماماً عن فشل أو نجاح جولة التسعة شهور بناء على الإصرار الفلسطيني.

عنـد هذه اللحظـة (التراجيديـة) التي كان الفلسـطينيون ينتظرون خروج أسراهم للحرية بعد أكثـر من ثلاثين عاماً من الأسـر. وخلال اجتماع القيادة الفلسطينية مساء ٢٠١٤/٤/١، أعلـن أبو مازن على الملأ أنـه في هذه اللحظة سيوقع على ١٥ قراراً من قرارات انضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية. وهو التعهد الذي كانت القيادة قد التزمت به على مدى الشهور التسعة الماضيـة بعدم التوجه إلى المؤسسـات الدولية بناء على تفاهمات مسبقة مع الولايات المتحدة. وبالفعل وقع الرئيس محمود عباس خمسة عشر طلباً للانضمـام للمواثيق الدولية وهي: مواثيق جنيـف الأربعة (١٩٤٩)، ميثـاق فينا للعلاقات الدبلوماسـية (١٩٦١)، ميثـاق فيينا للعلاقات القنصليـة (١٩٦١)، ميثاق قانـون المعاهدات (١٩٦٩)، اتفاقيـة منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقب عليها (١٩٤٨)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز (١٩٦٦)، ميثاق لاهاي (١٩٠٧)، الاتفاقيـة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصـري والمعاقب عليهـا، (١٩٧٣)، اتفاقية مناهضـة التعذيب وغيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينة (١٩٨٤)، البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسـية أو

اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٢)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بعدم مشاركة الأطفال في النزاع المسلح (٢٠٠٠)، الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦).[١٧]

كان حصول فلسطين على عضوية الدولة غير العضو (المراقب) في الأمم المتحدة إذن هو المدخل الوحيد الذي مكّن الفلسطينيين من الانضمام لهذه المواثيق الدولية، والقناة الوحيدة لفتح آفاق وطنية كفاحية جديدة على مسرح السياسة الدولية كبديل للمفاوضات التي استمرت أكثر من عشرين عاماً وتعمدت فيها إسرائيل إبقاء السلطة الفلسطينية دون سلطة، وجعل احتلالها لأراضي الدولة الفلسطينية دون كلفة، وإبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، ولهذا كان البحث عن مسار آخر بدل المفاوضات التي أصبحت عملية ميئوساً من جدواها أمراً حتمياً.

سيجعل انضمام فلسطين إلى هذه المواثيق الدولية وخاصة مواثيق جنيف لعام ١٩٤٩ من دولة فلسطين على حدود الخامس من حزيران وعاصمتها القدس – وحصولها على صك اعتبارها دولة متعاقدة سامية يوم ٢٠١٤/٤/٢ – دولةً تحت الاحتلال، وسيصبح في الإمكان إخراج المفاوضات من مربع الإملاءات الإسرائيلية إلى مستوى دائرة حماية القانون الدولي، وسيصبح هدف المفاوضات من الآن فصاعداً التوصل إلى اتفاق على خارطة الدولتين على حدود العام ١٩٦٧ مع جدول زمني للانسحاب من أراضي دولة فلسطين.[١٨]

ثالثاً: فلسطين الدولة والدولة اليهودية:

إشكاليات الاعتراف ومأزق الصهيونية

هل أيقظ اعتراف الجمعية العامة بفلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة حكومة إسرائيل بضرورة وسرعة سن قانون أساس يقضي بأن إسرائيل هي دولة القومية اليهودية؟ وهل كانت إسرائيل ذات يوم دولة غير يهودية؟ بدايةً يجب الإشارة إلى أن إعلان الاستقلال (إعلان قيام دولة إسرائيل) قد نص على الجوهرانية الدينية/العرقية صراحةً، فقد استهل بن غوريون إعلانه بالقول: «... وعليه فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلي المجتمع اليهودي في البلاد والحركة الصهيونية في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩٤٨/٥/١٤)، وبحكم حقنا التاريخي الطبيعي، وبمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، في دولة إسرائيل»[١٩]، ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن القوانين الأساس التي تستند إليها الدولة بما فيها قانون العودة شكلت في منظومتها

البنية التحتية الأيديولوجية والنظامية للمضمون اليهودي العرقي للحالة الاستعمارية (إسرائيل). كان القضاء الإسرائيلي (الصهيوني) صريحاً جداً، وحاد الصراحة والحدة في رسم الحدود العنصرية لدولة إسرائيل.

يفسر القاضي الأكبر وربما الأهم في تاريخ رؤساء محكمة العدل العليا الإسرائيلية (أهارون باراك) المضمون الجوهراني العرقي/ الديني/ لإسرائيل السيادية بالقول: «قيم إسرائيل لدولة يهودية، هي ذات مكانة دستورية فوق قانونية، وهي يهودية الدولة، هي المكون الأول في بناء كل القوانين الأساس، وتؤثر بذلك على دستورية كل القوانين، وهي تؤثر على تفسير كل النصوص القانونية، وذلك لأنه يجب أن نرى فيها جزءاً من القيم الأساس لدولة إسرائيل، وجزءاً من الغاية العامة القابعة في أساس كل قانون في إسرائيل». [٢٠] خلال التمهيد لإصدار هذا القانون، تساءل إيلي أمينوف (كاتب من اليسار الإسرائيلي): لماذا يدفع نتنياهو نحو إصدار أسوأ القوانين العرقية؟ هذا القانون (حسب أمينوف) يوجه رسالة إلى العالم كله بأن إسرائيل هي دولة يهود نيويورك، ولكن ليست دولة سكان قرية كفر قاسم العربية، وهو رسالة واضحة حول تفوق الطابع اليهودي للدولة وعلوه على طابعها الديمقراطي، وأن الحق في تجسيد تقرير المصير القومي في إسرائيل يخص فقط الذين تنتمي أمهاتهم للديانة اليهودية، وأن الهدف المركزي لهذا القانون الأساس هو إقصاء الفلسطينيين حيثما أمكن، والاستمرار في تمزيق الشعب الأصلاني إلى طوائف وقبائل وأقليات، بغية الحيلولة دون نهوضه واستمرار وجوده. وهو يشكل جائزة تشجيع لعصابات الإرهاب اليهودية (جماعة تدفيع الثمن). كما ينطوي هذا القانون على غاية أخرى خفية تنبع من طابع الحركة الصهيونية وبالأساس من البعد الوحشي لهذه الحركة، فهو يستهدف تصعيد اللاسامية في صفوف المجموعات القومية المتطرفة التي أخذت تجتاح أوروبا بصورة متزايدة، بهدف دفع اليهود للهجرة إلى إسرائيل حتى تستكمل إسرائيل دورها كمفوضية تاريخية لليهودية التوراتية وحتى تتحول إلى غيتو مسلح تستلهم فرضياته الأساس من حاخامي غوش إيمونيم والخلاصيين المسيانيين دعاة إعادة بناء الهيكل.[٢١]

لم يكف رؤساء حكومات إسرائيل عن المطالبة ذات الطابع الإلحاحي من الفلسطينيين بالاعتراف الصريح بالدولة اليهودية (أي إسرائيل ذات الطابع العرقي الحصري اليهودي – لليهود فقط) كشرط ومدخل للتوصل إلى تسوية سياسية وفق الشروط الإسرائيلية (طبعاً) إذ بدأت هذه المطالبة تستولي على الخطاب الرسمي في إسرائيل منذ لقاءات ومفاوضات كامب ديفيد الثانية عام ١٩٩٩، التي جاءت في إطار البحث حول قضايا الوضع النهائي. إذ طالب الإسرائيليون بضرورة الاعتراف بالبيت القومي اليهودي، وبحلول العام ٢٠٠٤، ونتيجة التطورات على الأراضي الفلسطينية في أعقاب

انتفاضة الأقصى وحرب الخليج وأحداث أيلول في الولايات المتحدة، حاولت الولايات المتحدة إحداث تسوية لجبهة الصراع في الشرق الأوسط من خلال مشروع (خريطة الطريق/٢٠٠٢).

قدمت إسرائيل من خلال رئيس حكومتها (شارون) أربعة عشر تحفظاً للموافقة على خريطة الطريق، وكان تحفظها وشرطها السادس يقول باعتراف الفلسطينيين أولاً بيهودية الدولة للموافقة على خريطة الطريق.[٢٢]

أصبح انتزاع الاعتراف بالدولة اليهودية، منذ العام ٢٠٠٧، هو المشروع السياسي والشرط الملهم للسياسة الإسرائيلية. في مؤتمر أنابوليوس (تشرين الثاني ٢٠٠٧)، قدم أولمرت هذا المطلب وهو: «أن إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وأن نقطة البداية في أي مفاوضات مع الفلسطينيين هي الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي، ولن ندخل في أي مفاوضات مع أي كان في العالم بشأن حقيقة أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي»، ثم أصبح هذا المطلب طاغياً على الخطاب السياسي الإسرائيلي. ففي آب قال نتنياهو بصريح العبارة: «إن أي اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية يجب أن يكون على أساس الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي».[٢٣]

يبدو أن لافتة الاعتراف بالدولة اليهودية كانت إحدى المحطات الأساسية لحفاظ نتنياهو على الائتلاف اليميني (البيت اليهودي) (وإسرائيل بيتنا) من جهة، وإعاقة عملية التسوية السياسية وتدميرها من جهة أخرى.

ارتفعت هذه اللافتة عالياً أثناء توجه القيادة الفلسطينية إلى الجمعية العامة لاكتساب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إذ توجه نتنياهو بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨، في كلمة له أمام الوكالة اليهودية في القدس إلى الرئيس أبو مازن، مطالباً بكل فظاظة بأن يردد أبو مازن على لسانه جملة واحدة لا تتجاوز أربع كلمات إذا أراد أبو مازن تسوية سياسية، عليه أن يقول: «أنا أقبل دولة يهودية»، وأجاب أبو مازن بكل جرأة ووضوح والتزام تاريخي، على هذا المطلب بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٧، أثناء جلسة المجلس المركزي لمنظمة التحرير في عبارة مختصرة من أربع كلمات: «لن نقبل بها مطلقاً».[٢٤]

ليس من المستغرب أن تقابل مثل هذه الدعوة الإسرائيلية الفاشية بالرفض المطلق والحاسم والحازم من الفلسطينيين والنظام السياسي العربي الرسمي على اعتبار أن قبول الاعتراف بـ يهودية الدولة، يعني التعرض لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة كحق جماعي وفردي، لا يلغى بالتقادم من أجل إفراغه من مضمونه، والمس بمكانة المواطنين العرب داخل إسرائيل السيادية سواء بالطرد أو التبادل السكاني، علماً أنهم (قانونياً) مواطنون في دولة تعمل على إخراجهم من إطارها بطرحها لسيادتها كدولة لليهود، ثم إن هذا المطلب يعني من حيث المبدأ تسليم الفلسطينيين بالفكرة والنظرية والمشروع الصهيوني والاعتراف بالدولة الصهيونية والتطهير العرقي الذي مارسته الميليشيات

الصهيونية في فلسطين وإكسابهما مشروعية باعتراف الضحايا بمشروعية الجريمة الصهيونية كحل للمسألة اليهودية.[٢٥]

لا تستقيم الديمقراطية مع النظام الديني، أي أنه من المستحيل أن تلتقي الديمقراطية مع اليهودية. فالدولة اليهودية هي لليهود كجنس وعرق ودين خاص «ولا ذكر في الدولة اليهودية للمعاملة الأخلاقية لغير اليهودي أو الغرباء»،[٢٦] التعريف الذي قدمته إسرائيل لنفسها والذي يتوجب على الفلسطينيين الاعتراف به هو المنطق النازي نفسه الذي رأى أن الدولة هي الجهاز الحي المعد لحفظ العرق والذي كان قد هيأ له هيرتزل بداهة (حيزاً جغرافياً نظيفاً من الأغيار)، وعليه فإن إسرائيل كنظام أثنوقراطي يتفوق بالتأكيد على ديمقراطيتها المزعومة، ولذلك فالدولة اليهودية ذات النظام الأثنوقراطي طورت منظومة قانونية تقوم على تدمير الأقلية العربية داخل حيزها السيادي.[٢٧]

فشلت إسرائيل في تمرير يهودية الدولة على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير على الرغم من أساليب الاحتيال والمراوغة والتسويغ، وكذلك فشلت الولايات المتحدة التي تقدمت بمقاربات سياسية لإقناع الفلسطينيين بتبني ودعم قيم النبوغ والتفوق والاستعلاء والفصل والعزل العنصري الكامنة في شيفرة الدولة اليهودية، ما حدا بهذه الحكومة يوم ٢٠١٤/١١/٢٣ إلى إقرار قانون أساس داخل الحكومة تمهيداً لعرضه على الكنيست لإقراره بالقراءات المختلفة.

أثار هذا الموقف أزمة داخل الحكومة والمفكرين الذين رأوا أن حكومة نتنياهو ورطت إسرائيل في أزمة أخلاقية، نجح الفلسطينيون فيها نجاحاً تاريخياً بتجاوز هذه المأساة الاعترافية، فليس اليساريون وحدهم الذين انتقدوا بشدة هذا الإجراء وإنما أيضاً أقطاب مهمة في الحكومة مثل لبيد (هناك مستقبل) ووزيرة العدل تسيفي ليفني، وقيادات تاريخية من الليكود أمثال (موشيه آرنس) الذي كتب في (هآرتس) مقالاً تحت عنوان: «قانون دولة يهودية وديمقراطية لا داعي له ومضر»: «عاشت إسرائيل خلال ٦٦ عاماً كدولة يهودية دون قانون الدولة القومية للشعب اليهودي، لسنا بحاجة إلى التشريع من أجل تحويل إسرائيل إلى دولة يهودية، إنها دولة يهودية لأن أغلبية سكانها من اليهود، ولأن لغتها هي العبرية، وأن أغلبية كتبها ومناهجها هي كتب ومناهج يهودية، ولأن النشيد الوطني هو (هتكفاه)، ولأن جيش الدولة هو جيش الدفاع الإسرائيلي، وإسرائيل في كل شيء دولة يهودية بسبب قانونها وطابعها وأنظمتها وأيديولوجيتها ... كل رمز فيها هو رمز يهودي... ومحاولات تبرير القانون بادعاء أن أغلبية المجتمع الدولي تؤيد الدولة الفلسطينية غير مقنعة...»، وكيف سيرد المواطنون العرب والمجتمع الدولي على هذا القانون الذي حول فعل التمييز من فعل تراكمي إلى فقه؟.[٢٨]

لاحق التاريخ الصهيونية كما لاحق المستعمرين، وبينما يتقدم الفلسطينيون، فإن إسرائيل تزداد

عزلــةً وانحطاطاً وانكشــافاً، وفي الوقت الذي يحصد فيه الفلسطينيون ثمار أخلاقهم الإنسانية، وثمار مصداقيتهم وإيمانهم بعدالة قضيتهم، فإن إســرائيل أصبحت تفقد مشروعيتها وشرعيتها لــدى معظم دول العالم وخاصة لدى المعســكر الغربي الذي يرى في هذا القانون مؤشــراً على عنصرية هذه الحالة السياسية من جهة، ومؤشراً أيضاً على صدقية النهج الفلسطيني ومصداقيته الذي بدأ أكثر إقناعاً ومشروعية ومصداقية في حقه في تقرير المصير.[٢٩]

رابعاً: تنامي إقرار العالم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتصاعد المقاطعة الدولية لإسرائيل:

مــن القواعد الثابتة في القانــون الدولي أن قضيــة الاعتراف بســيادة الدول هي مســألة ثنائية بين الدول الســيادية ذاتها، فقيام الدولة ووجودهــا والاعتراف بشــخصها الســيادي مســألة واقعية تخضع لمنظومة قانونية، كما أن مسألة الاستقلال مسألة داخلية تتولى الشعوب إعلانها من خــلال حركات التحرر فيها. «وعلى هذا فإن الأمم المتحدة ليست هي الجهة المخولة الاعتــراف أو عدم الاعتــراف، ولا هي المخولة إعــلان أو عدم إعلان الاســتقلال، ولكن ذلك لا ينفي الدور الأســاس الذي تلعبه الأمم المتحدة، أو أي منظمــة دولية في مجال الاعتراف بالدول الناشئة لأنه يشــكل شهادة من المنظمة الدولية عن حالة الكيان الذي يريد الانضمام إلى الأمم المتحدة، وشــهادة ولادة له. حيــث إن عضوية الدولة في الأمم المتحدة تكون قد أزالت الشكوك حول كيفية قيامها وشــرعيتها كدولة. وإذا كان أحد أســمى أهداف الأمم المتحدة تحقيق الأمن والسلام الدوليين باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن اعتراف الأمم المتحدة بفلســطين كدولة مراقب غير عضو وفق القرار (٦٧/١٩) قد فتح آفاقاً مهمة وواسعة أمام الدول الأعضاء التي لم تعترف بفلسطين كدولة حتى تسارع أو ترتب من الإجراءات النظامية ما يمكنها من احترام حق الشــعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويلزمها أخلاقياً بدعم الحركة الوطنية الفلســطينية في تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار.[٣٠]

مرت عملية الاعتراف بفلســطين كدولة حتى الآن بأربع مراحل:

- **أولاً:** اعترفت الأمم المتحدة بالمنظمة ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني في العام ١٩٧٤ ومنحتها صفة مراقب في المنظمة الدولية.
- **ثانيا:** تمكنت فلســطين من الحصول على اعتــراف ٩٢ دولة في العالــم عندما بادر المجلس الوطني في العام ١٩٨٨ إلى إعلان الاستقلال.
- **ثالثــاً:** حصلت فلســطين علــى الاعتراف الرسمي من الأمم المتحدة باعتبار فلسطين دولة مراقباً في الأمم المتحدة عام (٢٠١٢). وكانت هذه المرحلة بمثابة الانطلاقة التجديدية

التي فتحت الباب واسعاً أمام المجتمع الغربي على وجه الخصوص لأن يتحرر من الالتزامات الأميركية والانعتاق بعيداً عن الموقف الأميركي المتشدد إزاء الدولة الفلسطينية بصفته الحليف الاستراتيجي الأكبر لدولة الاحتلال.

بدأت دول الاتحاد الأوروبي فرادى أو مجتمعة تدرك ما يرتبه عليها الاحتلال من مسؤوليات أخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، فقد بادرت السويد في مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠١٤ إلى الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين، وتعد بذلك الدولة الأولى في الاتحاد الأوروبي التي تبادر إلى الاعتراف بفلسطين على هذا النحو الرسمي والشجاع، إلى جانب كل من المجر وبولونيا وسلوفاكيا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين سبق لهم الاعتراف بدولة فلسطين قبيل حصولهم على عضوية النادي الأوروبي، ولم تكن قد دخلت وقتها داخل دائرة ضغوط أحزاب الديمقراطيين المسيحيين الحاكمة في أغلبية الدول الأوروبية التي تعارض خطوات أحادية خارج طاولة المفاوضات.

أضافت الخطوة السويدية التي ستكون لها أهمية رمزية بعيدة صوتاً أكثر دعماً للفلسطينيين يمكنهم من التأثير في مواقف الاتحاد الأوروبي التي بدأت بشائرها في الحراك من خلال اعتراف البرلمانات الأوروبية الكبيرة بالدولة الفلسطينية[٣١]

قالت وزيرة الخارجية السويدية التي رفضت الانتقادات الأميركية لهذه الخطوة في تصريح سيادي شجاع: «إن السياسة السويدية لا يمكن أن تقرر من واشنطن». إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تباشر بأي نقد للخطوة السويدية، فقد قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأوروبية (كاثرين مايا): «إن السويد هي إحدى دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين، وقضية الاعتراف بالدول هي مسألة تتعلق بالدول الأعضاء نفسها»، وفي ذلك إشارة إلى تفهم ورضا بل ودعم الاتحاد الأوروبي لخطوة السويد التي بدأت تفتح توجهات أوروبية صريحة للاعتراف بدولة فلسطين وحق الفلسطينيين في تقرير المصير من جهة، واتخاذ مواقف أكثر حسماً وحزماً من السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

- **رابعاً:** المرحلة التي تلت قرار الجمعية العامة (٦٧/١٩) والتي بدأتها السويد، جعلت من الخطوة الفلسطينية نحو المؤسسات الدولية محطة مركزية للتحرر من خيار المفاوضات كخيار وحيد، وهي سياسة قالت عنها إسرائيل إنها «خطوات أحادية، وتستهدف نزع الشرعية عن إسرائيل...»، ويبدو أن عدالة القضية الفلسطينية وصدقية روايتها من جهة، وطغيان الحالة الاستعمارية وإجراءاتها العنصرية والتدميرية الإرهابية في السنوات الأخيرة ولا سيما الحرب على

قطـاع غزة التي أحدثـت مذابح يندى لها الجبين الإنساني (صيف، ٢٠١٤) وإجراءات التهويد والاسـتيطان المتعمـد في القدس والضفة الغربية لإفشـال الحل السياسـي القائم على حل الدولتين، لم تعد كسياسات وإجـراءات قابلة للاحتمال عند الشـعوب الأوروبيـة ودول الاتحاد، ولذلك بدأت هذه المجتمعات تتخذ خطوات استراتيجية على طريق إنصاف الفلسطينيين، ولعل الخطوة التـي أخذهـا مجلس العمـوم البريطاني بالاعتراف بدولة فلسطين، والتي صدرت بـ ٢٧٤ صوتاً مقابل ١٢ صوتاً. وهذه النسبة الحاسـمة وذات الأغلبية الساحقة لها وقع سياسي كبير، إذ إن مجلس العموم يجمع نواب أكبر حزبـين في المملكة المتحدة هما حزب العمل والمحافظـين إلى جانب حزب الأحـرار الأصغـر حجماً ونفـوذاً. وكان امتناع وتغيب حزب المحافظين عن التصويت حسب المراقبين يعني إدراكهم أهمية القرار وأهمية الاعتراف بفلسطين، ولم يتوخ حزب المحافظين إعاقة هذا القرار. تتولى السلطات التنفيذيـة وفق الأنظمـة والأعراف الدولية مسؤولية الاعتراف بالدولة الناشئة وليست السلطات التشريعية هي التي تمارس هذا الدور، ولكن في الدول الديمقراطية تشـكل القرارات والتوصيات التي تقدمها البرلمانات لحكوماتها سياسات ترتقي إلى صفة إلزام الحكومات بإنفاذها أو العمل على ضوئها.

«ومـن التداعيات المهمة لهذا القرار والذي يعبر عن تحول شعبي في بدايته.. الانتقال بهذه القرارات إلى ساحات الدول الأوروبية لتصبح قضية رأي عام داخلي».[٣٢]

جعـل الخط الاسـتراتيجي الـذي انتهجته قيادة الشعب الفلسـطيني الحالة الاستعمارية الصهيونية في مأزق أخلاقي، فلم تعد قادرة من خلال حكوماتها الفاشـية على أن تعيق التوجه الفلسـطيني نحو الانعتاق والتحرر. والمشروع الصهيونـي إذ بـدأ فـي التآكل فإن الشـعب الفلسطيني قد بدأ في الانعتاق.

لـم تكن الخطوة الإنجليزية باعتراف برلمانها (العريق) بالدولة الفلسطينية خطوة نحو تصحيح الجريمـة التاريخيـة الإنجليزية بحق الشـعب الفلسـطيني فحسب، وإنما إيذاناً بفتح الطريق الصواب لـلأمم الأوروبية الأخرى، تلك الطريق التي بقيت مغلقةً أمام الفلسطينيين بفعل النفوذ الإنجليزي قديماً والأميركي حديثاً. فقد شـهد شهر (٢٠١٤/١١) تطورات نوعية على الساحة الأوروبية تشي بأن المطلق في السياسة مستحيل، وأن الدبلوماسية الفلسطينية المتوازنة والمستمرة ذات قـدرة إقناعية عالية للـرأي العام الغربي. صوت البرلمـان الإسـباني (٢٠١٤/١١/١٨) بالإجماع على مشـروع قرار غيـر ملزم يدعو الحكومة الإسبانية إلى الاعتراف بدولة فلسطين، والعمل بالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بالدولة الفلسـطينية كدولة ديمقراطية مسـتقلة ومتواصلـة جغرافياً وذات سـيادة.

ومشـــروع القرار الإســـباني الذي قدمه حزب العمال الاشتراكي نال تأييد حزب الشعب الحاكم أيضـــاً، وكذلك فعل مجلس الشـــيوخ الإيرلندي الذي صوت بالإجمـــاع لصالح الاعتراف بدولة فلســـطين، بما في ذلـــك تصويت الحزب الحاكم (٢٠١٤/١١/٢٢).

كان البرلمان الفرنسي لحسابات داخلية قد تأخر قليلاً عن نظيراته في بريطانيا وإيرلندا وإسبانيا، فقد جاءت الخطوة الفرنسية غير مفاجئة للفلسطينيين نظراً لعمق العلاقة الفرنسية الفلسطينية وتوازنها، إذ صـــوت البرلمان الفرنســـي (١٢/٢- ٢٠١٤)، بالأغلبية لصالح الاعتراف بدولة فلســـطين، حيث صوت (٣٣٩) عضواً مع الاعتراف بدولة فلسطين و(١٥١) مع عدم الاعتراف، وامتناع (١٦) عضواً. وبالتأكيد كان لأعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الأكاديمية والاتحادات الشعبية وجمعيات التضامن مع الشعب الفلســـطيني دور ريادي في خلق رأي عام فرنسي داعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[٣٣]

وجد النداء الذي أطلقه الفلسطينيون في الذكرى السنوية الأولى لصدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ (٢٠٠٥/٧/٩) من خلال مجموعة من القوى السياسية والنقابات والاتحادات الشـــعبية، والذي نـــادى بمقاطعة إســـرائيل وســـحب الاســـتثمارات منها صدى واسعاً وتفاعلاً واهتماماً كبيراً لدى أوساطاً دولية واســـعة النطاق، على اعتبار أن إسرائيل تشكل حالةً عنصريةً تســـتوجب من القوى والمؤسسات الدولية مقاطعتها بكل الوسائل القانونية الممكنة والمتاحة.[٣٤] أصبحـــت هذه الحركة تعرف فيما بعد باســـم: الحركة العالمية لمقاطعة إســـرائيل وســـحب الاســـتثمارات منها وفرض العقوبات عليها Boycott, Divestment and Sanction. (B.D.S) عنواناً لهذا العمل الذي يريد الانتصار للأخلاق والقيم الإنسانية.[٣٥]

تراقب الحكومة الإسرائيلية ومراكز الأبحاث الاســـتراتيجية والكتاب والمفكرون في إسرائيل تنامي هذه المقاطعة باهتمام بالغ جداً، وتشـــن عليها حملة شـــعواء بوصفها لاســـامية، وبدأت الحكومـــة الإســـرائيلية توفر موازنـــات كبيرة لمحاصرة هذا التوجه الأممي الذي تقول إسرائيل إنه يستهدف المسّ بشـــرعية وجودها. المقاطعة كعمـــل وإجراء وتوجه أخلاقـــي وتدبير جماعي نصـــت عليها وشـــرعتها المواثيـــق الدولية ولا ســـيما ميثاق الأمم المتحدة المادة (٤١) كإجراء غير عســـكري ضد الدول التـــي تمارس أعمالاً ونشاطات من شأنها تهديد الأمن والسلم لشعوب العالـــم ودوله، وفي هذه الحالـــة تكون المقاطعة عملاً مشروعاً وتشمل: حرمان الدول المعتدية من التسلح والتوقف عن التجارة معها ووقف حركة المواصلات والاتصالات المختلفة معها وســـحب الاستثمارات الدولية من أراضيها حتى تنصاع وتلتزم بالأحكام والأخلاق الإنسانية.[٣٦]

يـــرى القائلون بجـــدوى المقاطعـــة كموقف أخلاقي من الاســـتعمار – وفق هذا الفهم – أن الغرض من إطلاق هذا المشـــروع السياســـي/

الأخلاقي، إنما يستهدف ممارسة الضغط على دولة الاحتلال حتى يتمكن الفلسطينيون كضحايا للاستعمار من التحرر من الاحتلال والعبودية والفصل العنصري، ويضمنوا نيل حقهم الإنساني الطبيعي في تقرير المصير في مقاربة ذلك مع حالة الفصل العنصري المنهارة في جنوب إفريقيا.[٣٧]

حققت هذه الحملة الدولية جملة نشاطات وإنجازات نوعية في أعقاب الشرعية التي حققتها فلسطين في الأمم المتحدة، إذ من الملاحظ أن حركة المقاطعة شهدت تطوراً نوعياً على مستوى العالم.[٣٨] وعلى الصعيد الرسمي العالمي أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ بياناً لأعضاء الاتحاد يوصي دول الاتحاد الـ (٢٨) بعدم التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، التزاماً من دول الاتحاد بالقانون الدولي وعدم اعترافها بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وباعتبارها أراضي دولة فلسطين.[٣٩]

خاتمة

كان التاسع والعشرون من تشرين الثاني من العام ٢٠١٢ يوماً تاريخياً للحركة الوطنية الفلسطينية في صراعها الممتد مع الحالة الاستعمارية في فلسطين على طريق انتزاع الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

بعد ما يقارب العقود السبعة من الكفاح الوطني الفلسطيني، وأمام حالة الاستعلاء والقهر والإنكار الصهيونية للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، كان المؤتمر السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة التاريخية المرقومة (٦٧/١٩) التي قررت بعد تصويت ١٣٨ دولة لصالح الطلب الفلسطيني منح (فلسطين) صفة الدولة المراقبة في نظام الأمم المتحدة دون المساس بالحقوق المكتسبة والامتيازات لدور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، في الإطار نفسه كان بيان الجمعية العامة قد أعرب عن الأمل بأن يكون هذا الاعتراف مقدمة إلى أن ينظر مجلس الأمن بإيجابية إلى الطلب الذي تقدمت به فلسطين بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣، للحصول على العضوية كاملة الاستحقاق في الأمم المتحدة.

شكلت هذه الخطوة مدخلاً استراتيجياً لانضمام دولة فلسطين للمواثيق والمؤسسات الدولية وخاصة ميثاق محكمة الجنايات الدولية؛ ما يؤسس جدياً لترسيخ المعنى والقيمة والمفهوم السيادي الفلسطيني على ترابه الوطني.

وعلى طريق كسر الأطواق والقيود التي وصلت إليها التسوية السياسية كان الكفاح الفلسطيني على مسرح السياسة العالمية، ومن خلال القانون والمؤسسات الدولية خطوةً راسخةً أخرى لنزع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي ومحكاً حقيقياً لاختبار هذه القوى الدولية التي بدت على قناعة ببطلان الرواية الاستعمارية، بعد أن أصبحت أكثر عنفاً وعنصريةً وانحطاطاً أخلاقياً قل مثيله لدى قوى الاستعمار الأخرى المعروفة تاريخياً.

هوامش

١. فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤– ١٩٧٤)، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨٠، ص٣٧– ٧٦.

وانظر أيضاً: إبراهيم أبو لغد، «الجذور التاريخية لاتفاق غزة أريحا أولاً» السياسة الفلسطينية، ع٢، (ربيع ١٩٩٤)، ص٢٣– ٢٩.

٢. انظر: منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧– ١٩٨٥) عمان: دار الجليل، ١٩٨٦.

٣. كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة– إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة سحر الهنيدي، الكويت: المجلس الوطني الثقافة والآداب، ١٩٩٩.

٤. انظر الخطاب التاريخي لياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، عام ١٩٧٤.

٥. انظر قرار الأمم المتحدة رقم ٣٢/١٤، الذي جرى اتخاذه في تشرين الثاني ١٩٧٧.

٦. وكالة وفا، فلسطين – إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة، تونس، ١٩٨٨.

٧. ديب عكاوي، دولة فلسطين والقانون الدبلوماسي الدولي، عكا: دار الأسوار، ١٩٩١.

٨. انظر كلمة ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناسبة انعقاد الدورة الخاصة لمناقشة القضية الفلسطينية (١٩٨٨/١٢/١٣) جنيف، وانظر أيضاً القرارات الصادرة عن دورة الجمعية العامة/ جنيف المتعلقة بهذه الدورة الخاصة.

٩. انظر مفاهيم (التطهير العرقي والإبادة السياسية في:

- إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧.
- باروخ كيمرلينغ، «شارون يسعى لتحقيق بوليتيساید للفلسطينيين» المشهد الإسرائيلي، (٢٠١٤/٤/١٣).

١٠. انظر: قرار (٦٧/١٩) الصادر عن الجمعية العامة في ٢٠١٢/١١/١٩، (موقع الأمم المتحدة الإلكتروني).

١١. عليان الهندي، «الاعتراف بدولة فلسطين – مواقف إسرائيلية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٥١، ص٢١٩– ٢٢٩.

١٢. محمد أبو دقة، «قرار الجمعية العام بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة» مجلة سياسات، العدد ٢٢ (٢٠١٢)، ص٣١– ٤٣.

١٣. إحسان عادل، محمود المبارك. فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة – الأبعاد القانونية والسياسية. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٦١–٧٠.

وانظر أيضاً: نبيل رملاوي، «استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ١٩/٦٧،» سياسات، العدد٢٢، (٢٠١٢)، ص٢٠–٣٠.

١٤. كمال قبعة، «مقتضيات قانونية لما بعد دولة فلسطين المراقبة غير العضو»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣١، (شتاء ٢٠١٣)، ص ٢٩–٦٣.

١٥. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) التقرير الاستراتيجي– ٢٠١٤، رام الله: مدار، ٢٠١٤، ص٣٠– ٣٩.

١٦. صائب عريقات، لماذا الموافقة على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؟ تقرير خاص صادر عن دائرة شؤون المفاوضات مقدم من رئيس الوفد إلى اللجنتين المركزية والتنفيذية، رام الله، دائرة شؤون المفاوضات، أيلول/ ٢٠١٣، ص ٣٠– ٣١.

١٧. مقابلة الباحث مع السيد محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو الوفد المفاوض لجولة المفاوضات التي انطلقت فعلياً في ٢٠١٤/٤/٢٩.

١٨. صائب عريقات، ماذا بعد انضمام فلسطين للمواثيق الدولية الـ (١٥) مصدر سابق.

١٩. مردخاي ناؤور، الصهيونية في مائة عام– تاريخ، وثائق، مفاهيم، ترجمة: عمرو زكريا، القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠١٢، ص ٣١١.

٢٠. افي ديسكن، «قانون القومية... الخوف من المس بالديمقراطية مبالغ فيه»، معاريف، صحيفة القدس، (٢٠١٤/٥/١٣). وانظر أيضاً، غابي افيطال، «قبل كل شيء... دولة يهودية»، إسرائيل اليوم، صحيفة القدس، (٢٠١٤/١١/٢٦).

٢١. ايلي ايمانوف، «قانون الدولة القومية»، المشهد الإسرائيلي، (١٧،٦،٢٠١٤). وانظر أيضاً: صبحي حديدي، «متى كانت إسرائيل دولة غير يهودية»؟ «الأيام» (٢٠١٤/١١/٢٩)، نقلاً عن «القدس العربي».

٢٢. بكر أبو بكر، فلسطين ويهودية الدولة، رام الله: المعهد الوطني، ٢٠١٤.

٢٣. أنيس القاسم، «لماذا الإصرار على الاعتراف بدولة إسرائيل دولة يهودية»؟ الدراسات الفلسطينية، العدد ٨٦، (ربيع ٢٠١٠)، ص ٦٢– ٦٣.

٢٤. عبد الحفيظ محارب، «يهودية الدولة: الفكرة، الدولة وإشهارها»، شؤون فلسطينية، ع٢٤٦، (خريف ٢٠١١)، ص ٥٤– ٥٥.

٢٥. انظر: عبد الحفيظ محارب، مصدر سابق ص ٧٠– ٧١، وأنيس القاسم (مصدر سابق)، ص ٥٩– ٦٠.

٢٦. جدعون ليفي، «الدولة اليهودية تعني عنصرية قومية لليهود فقط»، هآرتس، صحيفة القدس، (٢٠١٤/٧/٢٧).

٢٧. انظر: أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل، رام الله: مدار، ٢٠٠٩. وانظر أيضاً: أورون يفتاحئيل، الأثنوقراطية – سياسات الأرض والهوية في إسرائيل، ترجمة: سلافة حجاوي، رام الله: مدار، ٢٠١٢، ص ١٣٣– ١٣٧.

٢٨. موشيه أرنز، «قانون دولة يهودية وديمقراطية لا داعي له ومضر»، هآرتس صحيفة القدس، ٢٠١٤/١١/٢٦.

وانظر أيضاً: محمد دحلة، «ما يعنيه مشروع قانون يهودية الدولة» صحيفة القدس، (٢٠١٤/١١/٢٦).

٢٩. مردخاي كريمنتسر وعمير فوكس، «الغاية من قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي – التركيز على طابع إسرائيل اليهودي وتقزيم طابعها الديمقراطي»، المشهد الإسرائيلي (٢٠١٤/١١/٢٥).

٣٠. جامعة بيرزيت، البحث عن الدولة الفلسطينية – الانعكاسات القانونية والسياسية، بيرزيت: معهد الحقوق، ٢٠١١، ص ١٣.

٣١. وسيم إبراهيم، السويد والاعتراف بدولة فلسطين... من؟ ولماذا؟ صحيفة القدس (٢٠١٤/١٠/٨).

٣٢. ناجي شراب، «مجلس العموم البريطاني والاعتراف بدولة فلسطين»، صحيفة القدس، (٢٠١٤/١٠/٢٦).

٣٣. حول اعتراف البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية، انظر: وكالة معاً الإخبارية على الرابط

http://www.maannews.net/arb/viedtails.

٣٤. انظر: النداء/ البيان التأسيسي الأول الذي صدر عن الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل على صفحة B.D.S.

٣٥. بن دور يميني، «حملة المقاطعة لإسرائيل مرض عضال»، صحيفة معاريف، صحيفة القدس (٢٠١٤/٢/١٩). وانظر أيضاً، جنوثان ايهنولد، «حملة المقاطعة الشاملة يمكن أن تلحق أذى ملحوظاً بالدولة» المشهد الإسرائيلي، (٢٠١٤/١/١٤).

٣٦. كمال قبعة، «المقاطعة الفلسطينية لمنتجات المستوطنات» شؤون فلسطينية، ع ٢٥٢، (شتاء، ٢٠١٤)، ص ١٠٦– ١١٥.

٣٧. رغيد الصالح، «المقاطعة العالمية لإسرائيل» صحيفة القدس، (٢٠١٤/٤/٤).

٣٨. انظر الصفحة الإلكترونية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (B.D.S).

٣٩. انظر النص الكامل لهذه التوجهات على الملحق المرفق في تقرير صائب عريقات المقدم لاجتماعات القيادة الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، رام الله (أيلول ٢٠١٣).

المرأة الفلسطينية بين الدمج التهميش

دنيا الأمل إسماعيل*

مقدمة

شكّل قدوم السلطة الوطنية إلى أرض الوطن نقلةً نوعيةً في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية، فقد رافق ذلك عدد من التطورات المهمة، منها بروز مؤسسات نسوية مهنية متخصصة ركزت جل اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يمكن اعتباره تتويجاً للتوجه النسوي (approach Feminist) في الحركة النسوية الفلسطينية، الذي رافق مرحلة أوسلو، والتي اتسمت بالجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة.

يتسم المجتمع الفلسطيني، كغيره من المجتمعات الشرقية التقليدية، بكونه مجتمعاً أبوياً، تسير فيه العلاقات على أسس هرمية تفتقر إلى العدالة وتتحدد فيها حقوق وواجبات الأفراد بناءً على جنسهم الاجتماعي؛ الأمر الذي يجعل من مبدأ المواطنة القيمةَ الغائبةَ عن المجتمع، سواء في بنيته الثقافية والاجتماعية أو في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي سيطرة الموروث الثقافي الاجتماعي الذي يعزز من بنية القوى التقليدية الأبوية والعشائرية، التي يستأثر بها الرجال.

يلمس المتتبع لأوضاع المرأة الفلسطينية وحقوقها مدى الإجحاف الذي يلحق بها في مختلف المجالات: السياسية، القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، على الرغم من التجربة النضالية المهمة التي خاضتها المرأة

* باحثة في شؤون المرأة ورئيسة مركز المرأة المبدعة.

الفلسطينية، والتي لم تنعكس بشكلٍ إيجابي موازٍ على مسيرة تقدّمها في الحياة، لكنّها في الوقت نفسه، استطاعت تحقيق بعض الإنجازات المتفرّقة في المجالات السياسية والتشريعية والاجتماعية، نتيجة نضالٍ طويلٍ ومكثف تعرضت فيه النساء الفلسطينيات من جميع الطبقات والفئات إلى التهديد والاتهام والإقصّاء والعزل، والتحريض ضدّهن، ودفعنّ مقابل ذلك ثمناً غالياً، مسّ كرامتهنّ الإنسانية، وحقوقهن كمواطناتٍ كاملات الأهلية القانونية والاجتماعية، لكنّهن في كلّ ذلك قدّمنّ مثلاً لكل النساء العربيات في كيفية التصدّي للغبن التاريخي الذي تعرّضنّ له على مدار التاريخ، وكيفية مجابهة العنف الممارس ضدهنّ في المجالات كلها.

أولاً - حقوق المرأة في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في العام ١٩٧٩، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتضمنت الاتفاقية المبادئ المقبولة دولياً والمتعلقة بحقوق المرأة، والتي تنطبق على جميع النساء في مختلف الميادين، ويمثل حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة القاعدةَ القانونية الأساسية للاتفاقية (الأمم المتحدة، دون سنة نشر، ص٢) والتي أصبحت أداةً قانونيةً مهمةً لتعزيز حماية الحقوق المتساوية للمرأة داخل إطار الأمم المتحدة، وتتم مراجعة تنفيذ أحكامها من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

تعتبر (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، ثمرة جهود ثلاثين عاماً، قامت بها لجنة مركز المرأة في الأمم المتحدة من أجل تحسين أوضاع المرأة ونشر حقوقها، وتأتي أهمية الاتفاقية من كونها وضعت قضايا المرأة ضمن أهداف الأمم المتحدة وفي قائمة أولوياتها، لتصبح جزءاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما ركّزت على الجزء الإنساني في حقوق المرأة، وتناولت التمييز موضوعاً محدداً، ووضعت شروطاً ومعايير إزاء وقف الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة على مختلف الأصعدة والميادين: السياسية؛ الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ المدنية؛ الثقافية. وتلزم الدول الأطراف بشجّب جميع أشكال التمييز المبنّي على النوع، من خلال إدماج مبادئ الاتفاقية وبنودها في الدساتير والتشريعات الوطنية للدول، وأن تعتبر مرجعية لجميع التشريعات الأخرى المناسبة. كما يتوجب على الدول تفعيل الإجراءات اللازمة لفرّض حماية قانونية فعّالة لحقوق المرأة عن طريق المحاكم والمؤسسات الحقوقية، وضمان تصرف المؤسسات العامة والسلطات بموجب الاتفاقية، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لتغيير وتعديل وإبطال القوانين والتشريعات والأعراف والممارسات القائمة، التي تشكّل تمييزاً ضد المرأة، وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة)، بموجب

المادة (١٧) من الاتفاقية، وتنحصر مهمة اللجنة في مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية.

ومن الأهمية بمكان، أيضاً، الإشارة إلى أنّه، على عكس الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تكتفي بالإشارة إلى التمييز في ميدان الحياة العامة، فإنّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تغطّي أفعالاً تندرج في نطاق الحياة الخاصة، كما شددّت على ذلك لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وقد تمحور جزء كبير من نشاط الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو، حول الضغط على السلطة الوطنية من أجل تبني بنود الاتفاقية، وتضمينها في مشاريع القوانين التي سوف تصدر عنها، وقد تطلب الأمر سنوات عديدة حتى وقّع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس على الاتفاقية في آذار من العام ٢٠٠٩، وبذلك أصبح لزاماً على الفلسطينيين تضمين بنود الاتفاقية في القوانين المحلية.

تتألف الاتفاقية من ديباجة وثلاثين مادة، تنبثق من الإيمان بأنّ القانون الدولي والوطني هما أداة فعّالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنّ المساواة بين الجنسين تتصل إلى حد كبير بالمساواة في القانون وأمام القانون.

جاءت (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) وسيلةً إضافيةً لحماية حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، بعد أن رأت الأمم المتحدة أنّ مجرد إنسانية المرأة لم يكن كافياً لتضمن النساء حقوقهن. وما يؤكد ذلك، ما جاء في ديباجة الاتفاقية التي أشارت إلى أنّه على الرغم من وجود صكوك أخرى، فإنّ المرأة لا تزال لا تتمتع بالمساواة في الحقوق مع الرجال، وأنّ التمييز ضد المرأة يستمر في كل مجتمع. (ديباجة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)

تمثّل الاتفاقية، أيضاً، تعزيزاً للتوّجه الدولي نحو مكافحة استمرار التمييز ضد المرأة، خاصةً في مجالات محددّة، وُجد فيها تمييز واضح وشائع – دولياً – منها على سبيل المثال الحقوق السياسية، والزواج والأسرة والعمل، وفي مجالات أخرى.

وضعت الاتفاقية أهدافاً محددّةً وتدابير يجب اتخاذها لتسهيل إيجاد مجتمع عالمي تتمتع فيه المرأة بالمساواة مع الرجل، ومن ثّم إعمال ما لها من حقوق الإنسان المكفولة.

تعد المساواة المبدأ الأساس في الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، وتعني المساواة بين الجنسين، التساوي في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال، لا أن يغدوا الاثنان شيئاً واحداً، إنما تعني ألاّ تعتمد حقوق المرء ومسؤولياته وفرصه على ما إذا كان سيولد ذكراً أم أنثى. (الحمدوني، ٢٠٠٨، ص٨–٩)

ينطوي مفهوم المساواة بين الجنسين، أيضاً، على ضرورة أن تؤخذ مصالح المرأة والرجل واحتياجاتهما وأولوياتهما بعين الاعتبار. فيما يعني التوازن بين الجنسين التمثيل المتساوي

للمرأة والرجل في المجالات كافة، ويتطلب تحقيقه دعماً صريحاً لمشـاركة المرأة، خاصة في عملية صنع القرار.

ويعني مفهوم المساواة أكثر بكثير من مجرد معاملة جميع الأشـخاص بالطريقة نفسها، إذ سيكون أثر معاملة الأشخاص معاملة متساوية في أوضاع غير متسـاوية إدامةً للظلم؛ بدلاً من القضاء عليه، لذا فهي تؤمن بأنّه لا يمكن أن تنشأ المساواة الحقيقية إلاّ في وجود جهود تستهدف معالجـة اختلالات التوازن في مـا يتعلق بهذه الأوضاع (ميثاق الأمم المتحدّة، ص ٢-٣) ولكن على الرغم من كل هذه الأفكار والرؤى النبيلة، في ما يخص النظرة لنسـاء العالم، فإنّ الكثير من الدول العربية التي وقعت وصادقت على الاتفاقية، وبالتالي أصبحت ملزّمةً بتوفيق قوانينها الوطنية مع بنود الاتفاقية، أرفقت مصادقتها بتحفظات علـى المـواد الأساسـية والجوهريـة من هذه الاتفاقيـة، وعلى الرغم مـن أنّ تحفظاتها غير متشابهة، وعلى الرغم أيضاً، من أنّ المصطلحات، التي استعملتها لتبرير وتعليل تلك التحفظات غير متشابهة وغير منسجمة كذلك، فإنّ أغلبيتها تلتقي في موضوع التحفظ باسم الشريعة الإسلامية (د. مسـعد، ٢٠٠٤، ص ٢٧) وهو أمرٌ نابعٌ غالباً، أيضاً، من سـوء فهم الدعـوة لاعتماد المرجعية العالمية لحقوق الإنسان كأساس لفلسفة التشريع، خاصةً في ما يتعلق بالأحوال الشخصية، وينبع سـوء الفهم هذا من ادعاء خاطئ مفاده أنّ هذه المواثيق الدولية، وخاصـة اتفاقية القضاء على كافة أشـكال التمييز ضد المـرأة، نتاج غربي، ينتمي إلـى ثقافة مغايـرة لثقافتنـا العربية/ الإسلامية، وينسـى المروجون لهذه الفكرة، أنّ الثقافة العربية الإسلامية ساهمت بنصيبٍ وافر في صياغة هذه المواثيق ووضع أسسـها؛ فقد شـارك المصري المسلم السني (محمود عزمي) واللبناني المسـيحي الماروني (شارل مالك) مع عرب ومسلمين آخرين في صياغة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ووضع أسسه وبنوده، وشاركت الرائدة النسـائية المصرية (عزيزة حسـين) فـي وضع أسـس وبنـود اتفاقية القضاء علـى كافـة أشكـال التمييـز ضد المـرأة، المعـروفة باسـم (السيداو). (الحمدوني، ٢٠٠٨، ص ٢٦)

تمثل المواثيق والاتفاقيات الدولية حصاداً لكلّ القيم العليـا والإيجابية في الديانات والثقافات العالميـة كافّة، ومن ثمّ فإنّ الدعوة إلى الامتناع عن اعتمـاد المرجعية العالمية لحقوق الإنسـان باسـم الخصوصيـة الثقافية، يعنـي – في ما يعنيه – انتقاصاً مـن الحقوق والواجبات التي توافقت عليها البشرية، واعتمدتها كمرجعية عليا تحكم سلوكياتها تجاه البشر في أنحاء العالم.

ثانياً - حقوق المرأة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق

تشـكّل النسـاء الفلسـطينيات مـا يقارب نصـف المجتمع، ويعانين مثـل بقية المواطنين الفلسـطينيين من ظروف بالغة القسـوة، جرّاء الاحتلال والحصـار، وتتأثر حياتهن وظروفهن

المعيشـــية كالحق في الحيـــاة والحق في حرية الحركة والتنقل، والتمتع بالحصول على الخدمات الصحيـــة، والحق في الأمن والســـلامة، ويأتي ذلك منافياً للاتفاقيات الدولية، وفي المقدم منها اتفاقيـــة (الســـيداو) والإعـــلان العالمي لحقوق الإنســـان وقـــرار مجلس الأمن رقـــم (١٣٢٥) لســـنة (٢٠٠٠م) والذي يطالب باحترام أحكام القانـــون الدولي الإنســـاني لحقوق الإنســـان، بوصفـــه يشـــكل حماية للمـــرأة والفتـــاة أثناء اندّلاع النزاعات المسلحة، وقد أكد تقرير التنمية البشرية العربية أنّ معاناة النساء العربيات من التمييز وانعدام المســـاواة الكاملة، تمثل واحداً مـــن ثلاثة أوجه للقصور الذي تعاني منه الحالة العربية إلى جانب فســـاد أنظمة الحكم، وتردي مجتمع المعرفة (http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr.pdf) ومما لا شك فيه أنّ الحالة الفلسطينية جزء من الحالة العربية، تشـــهّد ما تشهدّه من ظواهر، وتعاني ممـــا تعانيه، ففـــي ما يخص أوضاع النســـاء الفلســـطينيات وحقوقهن، يعدّ استمرار التمييز ضدهن وتهميشهن من أهم العوائق أمام إقامة مجتمع ديمقراطي فلســـطيني وتحقيق التنمية وتعزيز المشاركة وتوســـيع قاعدتها اجتماعياً، وهـــو ما لا يمكن أن يتأتّى مـــع تعطيل قدرات النســـاء وتهميشـــهن، فعلى الرغم من مسيرة الكفاح الطويلة التي خاضتها المرأة الفلسطينية منذ بداياتِ القرن الماضي وحتى الآن، فإنها لا تزال تفتقر إلى وجود أساس اجتماعي يضمن العدالة والمســـاواة، ويحمي حقوقها السياسية والاجتماعية في مجتمعٍ تقليدي، ينظر إلى المرأة باعتبارها مواطناً من الدرجة الثانية.

عانت المرأة الفلسطينية طوال مسيرة نضالها مـــن التمييـــز والحرمان والإقصـــاء، ولكنها لم تتخل عـــن دورها ورســـالتها النبيلة في حماية الهوية الوطنية، ســـواء في إطار الحيز الخاص أو العام، ولفترةٍ طويلة؛ لعبت دوراً رئيســـاً في عملية النضال الوطنـــي ومقاومة حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعـــي الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وساهمت بفعاليةٍ في تعزيز الصمود الفلسطيني في مراحله المختلفة، عبر وســـائل كثيرة، نذكـــر منها على ســـبيل المثال: مساهمتها في محاولات الاقتلاع والتشتيت، «فالمرأة الفلسطينية حافظت من خلال اضطلاعهـــا بعمليات التنشـــئة الاجتماعية على دوام الثقافـــة الفلســـطينية بوصفها أنماطاً من طرق العيش والســـلوك والتفكير، ونقلت جوانب كثيرة من الموروث الشـــعبي المتمثل في الأمثال والحكايا والمشـــغولات، كما شكلت ملاذاً دافئاً، على الرغم من أشكال القمع والخوف والملاحقة لأطفال مذعورين ورجال مطاردين.

فـــي الانتفاضة الأولى كانت النســـاء تخبئ راشقي الحجارة تحت أثوابهنّ الفضفاضة وفي أيام حظر التجول ولياليه كانت النســـاء يقطعن وحشة الوقت ويعوضنّ غياب الزوج والولد بقص الحكايـــا على الأطفال همســـاً في زوايا البيوت المعتمة». (محيسن، ٢٠٠٩، ص١٨) وفي مجال

الاقتصاد المنزلي، لعبت المرأة الفلسطينية دوراً رائداً وعظيماً في تعزيز استراتيجيات الصمود ومواجهة الفقر وضيق أسباب العيش، فتولت الإدارة والإشراف والتنفيذ والتوزيع، وتحملت معظم جوانب المسؤولية (محسين، ٢٠٠٩، ص١٩). كذلك لعبت المرأة الفلسطينية دوراً مهماً في الاستجابة لطلب القيادة السياسية، أثناء الانتفاضة الأولى في تنظيم حملاتٍ لنسج ملابس صوفية للمعتقلين، وخياطة الأعلام كرمز لطلب الاستقلال، وتوفير بدائل منزلية للسلع الإسرائيلية، ومقاطعة شرائها، وبث ثقافةٍ سياسيةٍ وطنيةٍ للأطفال والنشء، ناهيك عن الزيارات المنتظمة للمعتقلين والتي تبدأ عادةً من ساعات الفجر الأولى وتنتهي منتصف الليل، بما يتخلّلها من تعرضٍ للإهانة والإذلال، سواء بسبب ساعات الانتظار الطويلة على أبواب السجون الإسرائيلية، أو عن طريق التفتيش الشخصي المهين، مقابل نصف ساعة لرؤية الأبناء والأزواج والزوجات والأمهات، كما كانت المرأة تتابع قضايا المعتقلين، سواء لدى مكاتب المحامين أو في أروقة المحاكم الإسرائيلية، ومتابعة جباية مخصصات الشهداء والجرحى والمعتقلين المعتمدّة من منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يستدعي أحياناً السفر إلى الأردن أو إلى لبنان أو إلى تونس لاحقاً، إضافة إلى كل ذلك؛ فقد لعبت المرأة دوراً في تعزيز الروابط العائلية، وتشكيلِ حمايةٍ لعائلتها وأبنائها.

أدّت هذه الأعمال السياسية غير الرسمية إلى خلق زعامات نسائية على المستوى المحلي المحدود، تقوم عادة بحشد النساء للنشاطات الاحتجاجية، وقد تفاعلت مع هذه المهام والأنشطة عدة عناصر، ساعدت النساء على التطور، وبالتالي؛ استطاعت النساء في تلك المرحلة المهمّة من التاريخ النضالي الفلسطيني أن تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغيير على المستويين السياسي والاجتماعي. (جاد، ٢٠٠٣، ص ٣٤)

ومثلما لعبت دورها العظيم في مسيرة الكفاح الوطني، واصلت المرأة الفلسطينية، بمختلف طبقاتها وانتماءاتها نضالها بشكله الجديد، من خلال عملية بناء المجتمع الفلسطيني، فبرزت حركة نسوية نشطة تضم الأطر النسائية التابعة للفصائل السياسية التقليدية، والجمعيات والمؤسسات النسوية الناشئة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي شكّل المظلة الأم لكل هذه التشكيلات النسوية، باختلاف مشاربها، والتي استطاعت – على الرغم من كل الملاحظات التي يمكن أخذها على هذه الحركة – إسماع صوت النساء في ما يخص القضايا المهمة للمجتمع، والمشاركة الفعّالة – أحياناً – في اتخاذ القرار.

ومع تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور، بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وإجراء الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦، باشرت السلطة الوليدة من خلال الصلاحيات المنقولة إليها في المناطق الخاضعة لولايتها تحمل مسؤولياتها وتنفيذ برامجها، اعتماداً على الدعم المالي الخارجي، وبمساعدةٍ تقنية وفنية من مؤسسات الأمم المتحدة

المتخصصة، من خلال التركيز على عملية بناء القدرات البشرية والمؤسسات الفلسطينية، خاصة تلك التابعة للسلطة (وثيقة الأمم المتحدة رقم E. 24/1999/A.95/54/137 تموز ٢٠٠٠).

كان على السلطة وهي تسعي لتطوير كوادرها البشرية أن تعطّي اهتماماً أوسع للنساء نظراً لخصوصية وضعها في المجتمع الفلسطيني، وتنظر إليها كعاملٍ أساسٍ ومهّم في العملية التنموية، وتعترف بأهميةِ مشاركة المرأة ومساهمتها في التنمية وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ لا يمكن إحداث تنمية حقيقية، تتمتع بالاستدامة، دون إشراك النساء فيها، ودون أن ينظر إلى قضية المرأة باعتبارها قضية مجتمع، وكذلك دون تبني سياسات وخطط وبرامج، تأخذ بعين الاعتبار قضايا النساء واحتياجاتهن.

اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية بعض الآليات الوطنية المهمة من أجل النهوض بواقع المرأة الفلسطينية وحقوقها، ومن ثم دمجها في عمليتي البناء والتنمية، غير أنّ أوجهاً من القصور المتعدد رافقت عدم تفعيل هذه الآليات بالمستوى المطلوب، وربما من أهمّها نقلها من المستوى النظري إلى المستوي العملي، بحيث تعكس نتائج ملموسة على الأرض. ومن أبرز هذه الآليات:

١. تشكيل دوائر المرأة عام (١٩٩٦)

شكّلت السلطة الوطنية دوائر خاصة بالمرأة في عدد من الوزارات (بلغت تسع وزارات) والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، في مجالات تخصصها المختلفة: التعليمية والصحية والثقافية والاقتصادية، وتم فيها تعيين نساء تتوافر لديهن بعض الإمكانيات المناسبة للتأهيل والتدريب، وهو ما أدى إلى الاهتمام بوضعية المرأة كإنسان متكامل متنوع الاحتياجات، كمقدّمة ضرورية للتنمية الشاملة (جاد، ٢٠٠٣، ص٢٥)، غير أنّ هذه الرؤية، لم تتحول إلى برنامج عمل حقيقي، ولم يرافقها تقديم الاحتياجات الضرورية، كالكادر المهني والمتخصص من حيث العدد والقدرات، كما لم تتوافر الموازنات المالية اللازمة للعمل الفعلي. وعلى الرغم من أنه قد تم تشكيل إطار تنسيقي لهذه الدوائر بمبادرة من دائرة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والمشاريع والبرامج التنموية الفلسطينية. (التقرير الوطني للمرأة الفلسطينية الخاص بتطبيق منهاج عمل بكين). لكن لم يصدر قرار بترسيم هذه اللجنة، كما لم يتم تشكيل لجنة وطنية، تضم كلاً من الجهتين الحكومية وغير الحكومية.

ساد الاعتقاد لدى البعض بأنّ مثل هذه الدوائر ساهمت في عزل قضية المرأة، وعدم دمجها في المجالات المختلفة، في حين اعتقد المدافعون/ات عن هذه الدوائر باعتبارها نوعاً من التمييز الإيجابي، أنّ ذلك التمييز الإيجابي، الذي تندرج في إطاره دوائر المرأة في الوزارات، بصرف النظر عن موقف المؤيدين والمعارضين/ات، لم ينعكس بشكل واضح على

أوضاع المـــرأة وحقوقها، حتى فـي الوزارات التي ضمت فـي أروقتها دائرة للمرأة، كما بقيت البرامج التـــي تنفذها محدودة وتقليدية، تكرّس النظرة المجتمعية الســـائدة تجـــاه ما يمكن أن تشغله المرأة في العمل العام، ومن ثم لم تساهم في زيادة مشاركة المرأة على المستويات المختلفة.

٢. الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة

نتجت هذه الاستراتيجية عن العمل المشترك لدوائر المرأة في الوزارات والمؤسسات والاتحاد العام للمرأة الفلســـطينية، وعلى الرغم من أنها تشـــكّل إنجازاً في حد ذاته، لكن عدم وجود آلية عمـــل واضحـة يمكن من خلالها متابعة التنفيذ، إضافة إلى عدم وجود خطة عمل منبثقة عن هذه الاستراتيجية، متضمنة للأنشطـة، التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة، قادا في النهاية إلى أن تبقى هذه الاستراتيجية حبراً على ورق.

٣. إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة (١٩٩٦)

تأسست إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، عـــام (١٩٩٦)، وهي إحدى الإدارات العامة في وزارة التخطيـــط والتعـــاون الدولي، وهي ممثلة فـــي اللجنة الوزارية العليـــا للوزارة، التي تضم جميع المديرين العامين، ومنذ تأسيســـها حددت الإدارة رؤيتها لدورهـــا كمحركٍ لتضمين النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج وجسر الفجوة الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية بين الرجال والنســـاء في المجتمع الفلســـطيني كخطوة أساســـية لتحقيق التنمية الشاملة، وعملت الإدارة على خلق وسائل تمكنها من إجراء متابعات أكثر منهجية لمراجعة الخطط والبرامج القطاعية من منظور النوع الاجتماعي.

٤. تشكيل برنامج إحصاءات المرأة والرجل في دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني (١٩٩٦)

تمكـــن الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيـــني من إنشاء قســـم إحـــصـــاءات المرأة والرجـــل، فـــي منتصـــف العـــام ١٩٩٦، بعـــد أن نجح فـــي تأميـــن الكادر البشـــري المطلوب بالإضـــافة إلى الموارد المالية الأساسية.

عمل البرنامج على إظهـــار الفجوات القائمة في بعض القضايا؛ مثل التعليم والصحة والعمل والحيـــاة العامة والســـكان، من خـــلال التركيز على بعض المؤشـــرات، التي تقيس وضع المرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني، (موقع الجهاز المركـــزي للإحصاء الفلســـطيني) بهدف توفير قاعـــدة إحصـــاءات وبيانات ومســـوحات حول واقـــع المرأة الفلســـطينية، وتحليلها من منطلق رؤية نســـوية تأخذ بعـــين الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي، والآثار التي تتركها العملية التنموية على النوع الاجتماعي، ونشـــر وتعميم البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمرأة والرجل من خلال التأكيد على نشـــر جميع الإحصاءات الرسمية حسب الجنس، وأن تعكس عمليات جمع وإنتاج وتحليل ونشر البيانات الإحصائية قضايا المرأة والرجل. بالإضافة إلى تعزيز الوعي لدى صانعي السياســـات والمخططين والمؤسسات الحكومية

وغيـر الحكومية ومراكز الأبحـاث والمدافعين/ات عـن قضايا المرأة ووسـائل الإعلام، وعامة الشعب بأهمية الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في عمليات صنع السياسات وإعداد الخطط والبرامـج، وتعزيز مراقبة التغيرات في هذا المجال ومن المؤكد أنّ هذا التوجه، سـيفيد في عملية رسم السياسات والتخطيط المستقبلي وتشـكيل المجموعـات الضاغطـة لتفعيل مبدأ المسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة. اتخذت، منذ العام ٢٠٠٥، سياسـات وإجراءات حول توفير بيانات مفصلة حسـب الجنس وتضمين النـوع الاجتمـاعي فـي جميـع المسـوح والتقـارير الصادرة عن الدوائـر الفنيـة في الجهاز، دون تمييز، وتـم لاحقاً إعداد استمارة التعداد العام للسـكان والمنشـآت، التي تم تنفيذها في العام ٢٠٠٧ مراعيةً النوع الاجتماعي.

٥. تشكيل وحدة المرأة في المجلس التشريعي (٢٠٠٠)

تم تشـكيل هـذه الوحـدة في شـباط عام ٢٠٠٠؛ بهدف تطوير الأوضاع القانونية للمرأة الفلسـطينية، من خلال حث المجلس التشريعي على تبنّي تشـريعات تسـتند إلى المساواة بين المـرأة والرجل في جميع مناحـي الحياة. وفي مقابلة أجرتها الباحثة مع آمال حمد نائب رئيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والتي ترأست الوحـدة في الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥، أفادت بـأنّ الوحدة لعبـت دوراً مهماً في الضغط على نواب المجلس التشـريعي الفلسطيني في دورته التشـريعية الأولى، من أجل إقرار قوانين عادلة تضمن معايير النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، باعتبارها حقوق إنسـان، مثـل قانون الأحوال الشـخصية، خاصة في ما يتعلق بقضايا سن الـزواج، والحضانـة، والأمـوال المتحققة بعد الـزواج، وكذلك قانون العقوبات، من خلال نقده وتقديم ملاحظات قانونية حول بنوده، والمشاركة في إعداد مسـودته، وإجراء ثلاثين حلقة نقاش مجتمعي حول القانون. كذلك لعبت الوحدة دوراً مهماً في الضغط على أعضاء المجلس التشريعي في تبنّي والتصويت على إجراء الكوتا النسائية، إضافة إلى مسـاهمتها الفاعلة في إعداد قانون الطفل الفلسطيني.

٦. تشكيل وزارة المرأة (٢٠٠٣)

تأسست وزارة شـؤون المرأة بقرار حكومي في تشـرين الثاني من العام ٢٠٠٣، وتم إقرار الرؤية الاستراتيجية والهيكلية والخطة التأسيسية للـوزارة من مجلس الوزراء في ٢٠٠٤/٤/١٢، ومثل تشكيل الوزارة في حينه خطوةً غير متوقعة، على الرغم من كثافة المطالبات بها من المؤسسات النسوية والمجتمع المدني عامة.

وجاء تشـكيل الـوزارة تحقيقاً للسياسـات العامـة التـي تبنتها السـلطة الوطنية ومنظمة التحريـر، والقائمة على تحقيق مبدأ المسـاواة وعدم التمييز. و«يشّـكل إدمـاج قضايا النوع الاجتماعـي في مختلف السياسـات والبرامج

والخطط الوطنيــة والقطاعية، أولوية بالنســبة للوزارة، إذ إن وجود فجوة في النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني يلزمها اتخاذ إجراءات إيجابية لجسرها وإفساح المجال أمام مشاركة أوسع للمرأة الفلسطينية».

على الرغم من هذه المبادرات الإيجابية التي قدمتها السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه المرأة فإنها ظلت أقرب إلى الشكلية منها إلى الفاعلية الحقيقية، وكانت هنــاك دائماً حاجة واضحة لبلورة سياســات وإجراءات عملية تسهم فعلياً في تحقيق المســاواة بين الجنســين، وترتقي بواقع المرأة الفلسطينية الاجتماعي والقانوني، وفي هذا الإطار، ينبغي الإشــارة هنا إلى أن المؤسسات النســوية خاصة، والمجتمع المدني عامة، يجــب أن يلعبا دوراً أكبر – على الرغم مــن بعض الإنجــازات التي حققهــا المجتمع المدني عامة والمؤسســات النسوية خاصة في قضية حقوق المرأة – في التأثير على السلطة الوطنية لتفعيل هذه الآليات وترجمتها إلى برامج ومشاريع تضع في اعتبارها أهمية دور المرأة في المشاركة والتقدم والتنمية.

وقبــل أن نقــوم بعملية رصــد لبعض جهود الحركــة النســوية لتكريــس حقوق المــرأة في المجتمع الفلســطيني، باعتبارها حقوق إنسان، وانطلاقــاً من مبدأ المواطنة الذي يســاوي بين النســاء والرجال في الحقوق والواجبات، علينا أن نتطــرق أولاً إلى ما هــو المقصود بالحركة النسوية الفلسطينية.

ثالثاً - الحركة النسوية الفلسطينية

تضم الحركة النســوية الفلســطينية أشكالاً متنوعــة مــن التنظيمــات والمجموعــات، مثل الجمعيــات الخيرية التي تقــدم خدمات متنوعة للجمهور العام أو الجمهور النســائي، والاتحاد العام للمرأة الفلســطينية / فرع الداخل، الذي يضم الأطر النسوية التابعة للفصائل السياسية التاريخية المنضوية تحت لــواء منظمة التحرير الفلســطينية، وهــي (فتــح؛ الجبهة الشــعبية؛ الجبهــة الديمقراطية؛ جبهة النضــال الوطني الفلسطيني؛ جبهة التحرير العربية؛ جبهة التحرير الفلسطينية؛ حزب الشعب) والمراكز والمؤسسات النســوية المتخصصة التي بــدأت بالظهور في فترة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وتنامت بعد اتفاق أوســلو. ومن الملاحظ أن الحركة النسوية الفلسطينية تعكس تنوعاً في الأشكال التنظيمية التــي انضوت تحت لوائهــا، وأدى هذا التنوع إلى تنوع آخر، على مســتوى الرؤية والأهداف والبرامــج، إضافة إلى تعدد مســتويات الوعي والمعرفة باحتياجات المــرأة في مواقع وجودها المختلفة. (جاد، ٢٠٠٣، ص ٥٨).

ومــن المعروف أنّ الاتجاهات التي شــهدتها الحركة النسوية الفلسطينية ترافقت بشكلٍ وثيق مع التطوّرات الحاصلة في الحركة السياســية الوطنيــة، فالتحول في نمط القيادة السياســية النسوية، من النمط المرتكز إلى الانتماء الطبقي، خلال فتــرة الانتــداب البريطانــي إلى أنماط

السياسة الجماهيرية المعتمدة على الأسس الشعبية في فترة السبعينيات ثم الثمانينيات، ترافق مع حصول تطور في العديد من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كزيادة التعليم وانتشار استخدام وسائل الإعلام، وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وظهور تنظيمات سياسية جديدة.

وفي مرحلة ما بعد أوسلو، عكس غياب توجه واضح في النشاط السياسي للمرأة – خاصة مع بداية تشكل السلطة ومؤسساتها – حالة من التشوش وعدم الوضوح، ارتباطاً بترتيبات الحل الدائم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ناهيك عن أنه مع توقيع اتفاقية إعلان المبادئ، ونشأة حقائق سياسية جديدة في حدود الأرض الفلسطينية المتاحة للسلطة الوليدة، وما تبع ذلك من ترتيبات مالية، تمثلت في انخفاض عوائد منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم انخفاض الدعم المالي المقدم للجان النسوية التابعة لفصائل المنظمة، ما أضعفها بين جمهورها، الأمر الذي أجبرها على إعادة تعريف ذاتها من جديد في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي نشأت عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك اضطر عدد كبير من هذه اللجان الشعبية النسوية إلى البحث عن بدائل مالية، تحفظ لها بقاءها ووجودها بين التشكيلات والمنظمات الأخرى، التي سرعان ما تكاثرت في وقتٍ قصير.

خضعت الحركة النسوية لمراحل مد وجزر، ترافقت مع ما تعرّض له الوطن الفلسطيني، أو الجزء المتاح من هذا الوطن؛ سواء من حيث النشأة أو النشاطات أو البرامج؛ فاستعادت بعد أوسلو قضاياها المطلبية، والتي كانت غائبةً عنها في فترة السبعينيات والثمانينيات، على الرغم من نشأة الأطر النسائية التابعة للفصائل والأحزاب السياسية. ومن ثم كان لقدوم السلطة الوطنية تأثير ملموس على مختلف شرائح المجتمع ومنها المرأة، خاصة أنّ هذه المرحلة باتت بحاجة إلى برامج جديدة تتلاءم مع مرحلة البناء وإعادة ترتيب الأوراق؛ لذا أصبحت مسألة تمكين المرأة وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع قضيةً مهمةً لتحقيق مستوى أفضل من التنمية، لكنها، أيضاً، واجهت الكثير من التحديات والمعيقات التي تبرر التمييز ضد المرأة في مجالات متعددة، سواء كان ذلك بشكلٍ مباشر أو غير مباشر؛ الأمر الذي جعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على المشاركة الفعالة في نشاطات المجتمع.

ومن أهم الإنجازات التي حققتها الحركة النسوية في سبيل إقرار حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

١. البرلمان الصوري

تعتبر تجربة (البرلمان الصوري: المرأة والتشريع)، من التجارب المتميزة، التي خاضتها الحركة النسوية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كونها ساهمت في إثارة نقاش مجتمعي واسع وعميق، مرتبط ارتباطاً وثيقاً

بقضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان خاصة، وبإشكالية التحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني عامة.

تم تنفيذ هذا المشروع من (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي) في الضفة الغربية، وهدف إلى رفع الوعي بالتشريعات القائمة، وما تتضمنه من مثالب تعيق تطوير أوضاع المرأة، والدعوة إلى تشريعات وقوانين، تستند في أساسها إلى مبادئ حقوق الإنسان، ومبادئ المساواة والحرية والعدالة، في ظل متغيرات سياسية مهمة، أهمها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لأول مرة، على جزء من أرض فلسطين، وانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، لأول مرة عام ١٩٩٦، كما أنّ هذه التجربة المهمة جاءت في وقت كثر فيه الحديث المجتمعي عن بناء الدولة الحديثة، والمساهمة في صنع دولة القانون والمؤسسات؛ الأمر الذي فتح المجال للنساء للتعبير عن آرائهن في عملية البناء الديمقراطي لهذه الدولة الناشئة، وفي تغيير التشريعات، التي تشكّل حجر الزاوية في ترسيخ أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وركز المشروع على عدد من التشريعات المتعلقة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة وفي المقدم منها قانون الأحوال الشخصية، وقد طرح المشروع للنقاش جميع التشريعات التي تتعلق بالمرأة، دون استثناء ودون تحديد أولويات معينة، يتم دفعها إلى الأمام، وكان هناك تردد بين أن يتم الأخذ بقوانين مدنية تحكم وضع المرأة أو تعديل قانون الأحوال الشخصية الساري، بهدف تحسينه من داخله، لكن المشروع لم يتطرق بعمق لدور المؤسسة الدينية المكمل لتطبيق قانون الأحوال الشخصية، مثل دور المحاكم الشرعية، وهل يجب الإبقاء عليها، أم يجب استبدالها بمحاكم مدّنية لتطبيق قانون الأحوال الشخصية؟ كذلك لم يتم التطرق لدور مؤسسة التشريع الإسلامي، وهل هي التي سوف تشرع في ما يتعلق بالتعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية، أم يترك الأمر للمجلس التشريعي الفلسطيني فقط؟

أثار هذا المشروع (التاريخي) في مسيرة المرأة الفلسطينية ردّات فعل عنيفة من حركات الإسلام السياسي التي هبّت لإثارة وتأليب الجمهور العام، ليس ضد المشروع فقط، ولكن ضد المؤسسات والمراكز النسوية التي سعت إلى تغيير القوانين، وجنّدت من أجل ذلك المؤسسات الدينية القائمة بما فيها المساجد، وقد تبلور الرد في حملة واسعة ضد المشروع والمؤسسات النسوية على اختلاف أنواعها بهدفِ التشكيك في انتماء تلك المؤسسات والعاملات فيها ونواياها وبرامجها، فانهمرت الخطب والمنشورات والمناظرات والكلمات، بعضها معروف الهوية والوجهة، وبعضها الآخر تم نشره بأسماء مستعارة، فقد جاء في إحدى مطبوعات حركة حماس، التي وزعت في جامعة بيرزيت: «.. ومن منطلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد رأينا أن نعرف شعبنا الفلسطيني بحقيقة بعض المراكز النسوية التي بدأت تنتشر في بلادنا انتشار النار في الهشيم. هذه

المراكز التي يمدها الغرب بالأموال الهائلة لتنفذ مخططاتها المشبوهة، من أجل تدمير الأسرة وتجريد المرأة العربية والمسلمة من كرامتها وإنسانيتها، وتحويلها إلى سلعة رخيصة كما في الدول الغربية اليوم». (لجنة الطالبات في الكتلة الإسلامية في جامعة بيزيت، ١٩٩٨، ص٢) ثم تتالت البيانات والمنشورات التي تقف موقفاً مناهضاً للأفكار التي طرحها المشروع، ومنها كتيب تم توزيعه في الضفة الغربية، بتاريخ ٨ آذار ١٩٩٨، حمل عنوان (المرأة المسلمة ومؤامرة العلمانيات)، وفي قطاع غزة، تم توزيع بيان باسم (نكبة الدين والعرض بعد نكبة الأرض بالبرلمان الصوري النسوي) موقعاً باسم مستعار هو (فاطمة الزهراء)، في أواخر شهر أيار من العام ذاته. (جاد، ٢٠٠٣، ص ٥٩).

٢. وثيقة حقوق المرأة

بادر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلى إصدار وثيقة مبادئ حقوقية نسوية، في الثاني من آب من العام (١٩٩٤)، في مدينة القدس، بمشاركة جميع القوى النسوية الفلسطينية، وساهم طاقم شؤون المرأة – باعتباره ائتلافاً من الأطر النسوية التابعة للأحزاب والفصائل الفلسطينية – والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع مجموعات متعددة من النساء الناشطات، في صياغة هذه الوثيقة، التي جرت عليها تعديلات، وتم نقاشها وتفعيلها من وزارة شؤون المرأة في بداية تأسيسها. وتعتبر وثيقة مرجعية مهمة وأساسية لحقوق المرأة الفلسطينية، ولتطوير الخطاب النسوي، وأداة مطلبية ونضالية، إضافة إلى كونها أداة تجميع لجميع عناصر الحركة النسوية.

وقد (باركها) الرئيس محمود عباس، عام (٢٠٠٨)، غير أنها لم تحصل – حتى الآن – على صفة قانونية، معترف بها رسمياً لحقوق المرأة، الأمر الذي يعني أنّ هناك حاجة ضرورية للاستمرار في توعية المجتمع حول الوثيقة، وأهمية أن تضغط الحركة النسوّية، من أجل أن تصبح الوثيقة ذات وزن قانوني علني ورسمي. الأمر الذي أكدته عضو المجلس التشريعي السابق وعضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة دلال سلامة، حيث قالت في مقابلة أجرتها الباحثة معها: «نحن لا نريد أن تبقى المطالبات النسوية / الحقوقية في سياقها العام، خاصة أن هناك تخوفات على المكتسبات التي حققتها المرأة عبر نضالها الطويل، بل نسعى إلى نقل الوثيقة إلى أطر التشريع المختلفة، لتأخذ الشكل الرسمي من خلال تضمينها في أي مسودات لقوانين قادمة، حتى تصل إلى أروقة المجلس التشريعي، وهناك ستكون المعركة أكبر ومع القوى والأحزاب السياسية» (مقابلة دلال سلامة، بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨) وعلى الرغم من أن الوثيقة تشكل حالة التوافق العام المجتمعي والفصائلي حول حقوق المرأة، وأعدت بجهود مكثفة من الناشطات النسويات وممثلات الأطر النسوية التابعة للفصائل والأحزاب

السياســـية، غير أنّ موقف بعض الناشـــطات منها أو من طريقة صياغتها مسّ حالة الإجماع ببعـــض التوتر وأحياناً فـــي وجود الوثيقة من عدمها، فعلى سبيل المثال أجابت مديرة مؤسسة فلســـطينيات في رام الله، حين تم سؤالها عن ملاحظاتها على الوثيقة؛ بأنها لم تســـمع بها وتعتقد الباحثة ومن خلال انخراطها المباشـــر في الحركة النســـوية، أن هذه الإجابة تعكس الأزمـــة الحقيقية التي تعيشـــها وثيقة حقوق المرأة باعتبارها تعبر عن رأي نخبة محدودة من النساء الناشطات في العمل العام والاجتماعي والسياســـي، ولا تعكـــس – تمامـــاً الخارطة النســـوية الفلســـطينية بكل ألوانها وأطيافها، كما أنها أيضاً لم تأخذ رأي القواعد النسوية في محتوى الحقوق والأولويات التي تضمنتها، وبالتالي يظل التســـاؤل مطروحاً وقائماً: هل تعتبر أولويات الحركة النســـوية المتضمنة في الوثيقة أولويات للنساء اللواتي يشكلن –حقيقةً – عموم النساء البسيطات واللواتي قد لا يعرفن بالضرورة ماذا تعني الحقوق، ولكنهن يمارسن حياتهن ويواجهن الصعاب بفطرتهن الإنسانية وخبرتهن الحياتية.

اشـــتملت الوثيقـــة على الكثير مـــن مطالب الحركة النســـوية، في مجال الحقوق السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية والجنائية، والحقوق المتعلقة بالأهلية المدنية والأحوال الشـــخصية. (وثيقـــة حقوق المرأة الفلســـطينية، دون طبعة أو تاريخ)

٣. الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية

صدرت هذه الاستراتيجية عن لجنة التنسيق الحكومية للنهوض بالمرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في حزيران ١٩٩٧. وقد تم تحديد ستة أهداف لهذه الاستراتيجية في مجالات أساسية هي: المجال السياسي؛ المجال الاقتصادي؛ المرأة والقانـــون؛ المرأة والإعلام؛ المجـــال الاجتماعي ويشـــمل الصحة والتعليم والطفلة الأنثى والمرأة والبيئة، وذلك انســـجاماً مع برنامج عمل بكين. ووصولاً إلى صياغة الاســـتراتيجية، قام الإطار التنســـيقي؛ لتنظيم الجهد الحكومي المؤلف من إدارات المرأة في الوزارات المختلفة والذي شكّل مباشرة بعد مؤتمر بكين بتنظيم ورش عمل ضمت مندوبي الوزارات، وبعض المنظمات غير الحكومية العاملـــة في هذا المجال وفق المحـــاور المختلفة لترجمة منهاج العمل الدولي إلى آليات وأنشطة وبرامـــج في إطار الـــوزارات، كما نظم الاتحاد العام للمرأة الفلســـطينية ورش عمل مختلفة في هذا الإطـــار، وقد أعلن عن الاســـتراتيجية في اجتماع وطني عام، واستندت الاستراتيجية إلى أربعة مرتكزات هي:

أ. البرنامـــج الوطنـــي الفلســـطيني لمنظمـــة التحرير، الداعي إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

ب. وثيقـــة إعـــلان الاســـتقلال الصـــادرة عن المجلس الوطني الفلســـطيني، والتي نصت على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.

ت. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية الصادرة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في آب ١٩٩٤ والوثائق الأخرى للمنظمات الفلسطينية والعربية غير الحكومية والمتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي.

ث. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدّة، وأهمها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٧٩، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٩٢.

تقدم الاستراتيجية خطوطاً توجيهية عامة للحقوق والإصلاح القانوني، وتعرض أهدافاً في المجال السياسي والاقتصادي والقانوني والاجتماعي وفي الصحة والتربية ضمن أهداف أخرى، كما ركزت الوثيقة على أهداف التنمية الوطنية بشكلٍ عام، مع بعض الأهداف التفصيلية والأكثر خصوصية للمرأة، ما جعل الاستراتيجية تنطلق من مبدأ دمج المرأة في التنمية وليس من مبدأ النوع الاجتماعي والتنمية.

وتعتقد الباحثة، أنه على الرغم من المطالبات النسوية للدفا ع عن حقوق المرأة الفلسطينية، التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية، فلم يتم العمل بشكل فعال على إيجاد حلول تعالج قضايا النساء، وكذلك لم يجر العمل بشكلٍ جذري على رصد التغيرات التي رافقت أوضا ع المرأة، ووضع البرامج والمشاريع الكفيلة بالنهوض بها، وإنما تم الاكتفاء ببعض الأنشطة الثقافية والإعلامية.

٤. إجراء الكوتا

يعتبر ضمان تمثيل النساء في مراكز اتخاذ القرار في المجتمع أحد المطالب العالمية، فقد دعا إعلان مؤتمر بكين إلى تنفيذ القرارات، التي كانت هيئات الأمم المتحدة قد اتخذتها ودعت فيها إلى تحقيق نسبة (٣٠٪) كمشاركة نسائية في الهيئات العليا (إعلان بكين، ١٩٩٥)، على الرغم من وجود خلاف حول النسبة، فقد كان هناك الكثير من المؤيدين للمبدأ في المجتمع الفلسطيني، وصرحت بعض قيادات الأحزاب الفلسطينية بموافقتها على ضمان مقاعد للنساء في الانتخابات، وعلى الجانب الآخر، كان هناك من يعارضون هذا المبدأ من منطلقات متعددة؛ منها أن الكوتا تضر بالحركة النسوية والنساء عموماً، والبعض الآخر رأى في الكوتا عملية غير ديمقراطية ، فيما رأت بعض الناشطات النسويات أن هذه المقولات تستخدم من الآخرين لتبرير استمرار التمييز ضد المرأة.

وبررن تأييدهن للكوتا من منطلق أنّ التمييز ضد المرأة لم يزل موجوداً في المجتمع الفلسطيني، ويستمد قوته من الأبعاد الدينية والثقافية، وعليه فقد رأينا في الكوتا تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة، يمكّنها من زيادة فرص وجودها في المواقع المختلفة، وتقبّل المجتمع تدريجياً لهذا الوجود. (إسماعيل، ٢٠٠٩، ص٢٠.)

استطاعت الحركة النسوية من خلال حملات الضغط على صنّا ع القرار وأعضاء المجلس التشريعي فرض هذا الإجراء

بنسبة ٢٠٪ في قانون انتخاب مجالس البلديات المحلية.

وقد تحددّت نسبة الكوتا، بناءً على جلسة المجلس التشريعي الفلسطيني المنعقد في ٣١ آب ٢٠٠٤، أثناء مناقشته التعديلات المقترحة على قانون انتخاب الهيئات والمجالس المحلية، حيث اتخذ قرار يقضي بمنح المرأة كوتا انتخابية في انتخابات المجالس والهيئات القروية والبلدية القادمة؛ بواقع ٢٠٪ من عدد المقاعد، كما ذكرنا، ما شجّع الكثير من النساء على الإقدام على ترشيح أنفسهن لهذه المجالس والهيئات، ونجح الكثير منهنّ.

وأياً كانت الآراء، فإنه يجب الاعتراف بأنّ إجراء الكوتا يشغل اهتمام معظم دول العالم، وهو إجراء مرحلي، هدفه الأساس تعزيز مشاركة المرأة السياسية وإدماجها في عملية البناء والتنمية، عن طريق تخصيص مقاعد للنساء، سواء في البرلمان أو البلديات. ولكونه إجراء مرحلياً، يجب أن يرتبط بفترة زمنية محدودة، حسب وضعية المرأة في كل دولة إلى أن يتحقق التوازن بين النساء والرجال، وتتمكن المرأة من إثبات ذاتها وقدراتها.

٥. الحملة الوطنية من أجل قانون الأسرة الفلسطيني

نظّمت هذه الحملة مجموعة من المنظّمات النسوية، والمنظّمات غير الحكومية، ومراكز حقوق الإنسان، ممن عرفوا أنفسهم بأنهم مجموعة من الفلسطينيين الذين «يسعون إلى مشاركة المجتمع في عملية التشريع المتعلقة بقانون الأسرة الفلسطيني القائم على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات داخل الأسرة». (مسودة وثيقة المبادئ للحملة الوطنية لقانون الأسرة الفلسطيني، ١٩٩٩، ص١)

وتمت صياغة الأهداف الرئيسة للقائمين على الحملة في اجتماع، عقد عام ١٩٩٩، كان أهمها إعداد مسودة قانون أسرة فلسطيني قائم على أساس العدل والمساواة، منطلقين من أن قانون الأسرة وإصلاحه مسألة لا تهم المرأة وحدها، بل تهم المجتمع بأسره.

رابعاً - حقوق المرأة وماهية التحول الديمقراطي

شكل التحول الديمقراطي الفلسطيني حالة مميزة عن غيره من الدول العربية المجاورة. ففي السنوات العشر الأولى من عمر السلطة الفلسطينية، وخلال الفترة التي امتدت بين الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية الأولى عام ١٩٩٦ والانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، التي أعقبت وفاة الرئيس ياسر عرفات والانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، تميزت جميع تلك العمليات الانتخابية بنزاهة وشفافية عالية أقر بها الكثير من المراقبين، وبرز نوع من التفاؤل إزاء مستقبل التحول الديمقراطي الفلسطيني عموماً. وعلى الرغم مما مثلته تجربة الديمقراطية الفلسطينية كحالة استثنائية تستحق

الاهتمام، ما جعل عدداً من المهتمين والمحللين يتنبؤون بأنها تجربة راسخة ولا مجال لتراجعها.

واجهت تلك التجربة صعوبات، وطالتها انتقادات؛ لأنها بقيت محكومة منذ بدايتها بعوامل داخلية وخارجية حددت مسار تطورها وساهم بعضها في انتكاستها.

جاءت الانتكاسة الكبرى للتحول الديمقراطي الفلسطيني بفعل الانقسام عام ٢٠٠٧. فاستيلاء حركة حماس على السلطة بقوة السلاح في غزة، يعتبر نقيضاً للممارسة الديمقراطية، ناهيك عما تسبب به ذلك من تبعات بخلق حالة من الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، وتعطيل آليات عمل الديمقراطية وتطورها.

انقسم الوطن الفلسطيني، منذ ذلك التاريخ، فسيطرت حركة حماس على قطاع غزة، بينما سيطرت حركة فتح على الضفة الغربية، وتعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، ما أثر جوهرياً على عملية فصل السلطات، حيث هيمنت السلطات التنفيذية على العمل السياسي والتشريعي والقضائي الفلسطيني، وتراجعت حرية العمل الحزبي وعانت مؤسسات المجتمع المدني وأصيبت حرية التعبير في مقتل في شقي الوطن الفلسطيني، وبدأت ترتسم على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ملامح نظامين سياسيين مختلفين، يجسدهما وجود مؤسسات متوازية وكيانين منفصلين، واحد في قطاع غزة وآخر في الضفة الغربية.

إن صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، بعد مشاركتها في الانتخابات الديمقراطية يبقى ذا أثر واضح على مستقبل حالة الديمقراطية في فلسطين، خاصة أن تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة العربية تدعو إلى التشاؤم بخصوص مستقبل هذه العملية عموماً في المنطقة، خصوصاً أنها اقترنت بالصراع الداخلي العنيف على السلطة، ولا يبدو الوضع الفلسطيني الحالي المنقسم أحسن حالاً من الواقع العربي في إطار العملية الديمقراطية والصراع على السلطة، فالحياة الديمقراطية الفلسطينية تبدو في أسوأ حالاتها. فالعملية الديمقراطية معطلة على جانبي الوطن، في ظل انعدام الأفق السياسي على صعيد المفاوضات وتفاهمات السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي، وتأزم الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية لحركة حماس.

حكمت التجربة الديمقراطية الفلسطينية منذ بدايتها بعوامل مؤثرة داخلية وخارجية، عربية وإقليمية ودولية، وأصيبت بانتكاسة كبيرة عقب الانقسام، وليس من اليسير التنبؤ بمستقبل التحول الديمقراطي الفلسطيني في ظل جمود مفاوضات المصالحة، وعدم حدوث اختراقات حقيقية تجاهها، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك يبقى تأثير العوامل الداخلية الأعمق أثراً على نجاح تجربة التحول الديمقراطي الفلسطيني، التي بدأت مبشرة في بداية عهدها، لأن نجاح تلك التجربة يبقى قراراً فلسطينياً يستطيع الفلسطينيون فقط

تحقيقه والوقوف في وجه أي عقبات خارجية تحول دونه.

وعليه يمكن القـول: إنّ تعزيز حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وبالتالي من الضـروري النظر في السـياق السياسي السائد، بغية فهم المعيقات والتحديات، التي تواجه تحقيق المسـاواة بين الجنسـين، بما فيها الذرائع التي تستخدمها السـلطة لتأجيل تنفيذ – أو إهمال– التزامها بشـأن حماية حقـوق المـرأة وتفعيلها، وعلى الرغم من إدخال تعديلات على عدد من القوانين المتعلقة بأوضاع المـرأة وحقوقها في المجتمع الفلسـطيني، كقانون الانتخابات، على سبيل المثـال، إلاّ أنّ ذلك جـاء بعد مطالبات متكررة وحملات ضغط قادتها الحركة النسـوية خلال السـنوات الأولى لتشـكيل السـلطة الوطنية الفلسطينية، وما تلاها من سنوات. الأمر الذي يعني، أنه لم تكن هناك نية رسمية لدى السلطة لتضمين مبدأ المساواة الذي نص عليه القانون الأساس ومـن قبـله وثيقـة إعـلان الاستقلال فـي الجـزائر، وأنّ أي تغييـر من المـتوقع أن تمارسـه السـلطة في العمـلية التشـريعية والقضائية، يحتاج إلى ضغوط، سـواء كانت خارجيـة أو داخلية، أو نتيجـة قضية أثارت الرأي العام، فدفعت السلطة إلى اتخاذ تدابيـر سـريعـة وعشـوائية لمعالجـة قضـايا الرأي التي قـد يثيرها الشارع ووسـائل الإعـلام.

لا تزال أوضاع وحقوق المرأة الفلسـطينية مشوبة بالكثير من الضبابية والغموض، حتى من بعـض المؤسسـات النسوية والحقوقيـة، التي لا تـمتلك الجـرأة الكافيـة لمـواجهـة المـد الأصـولي، الذي ينظـر إلى المرأة من منظـور دورها الإنجابي فقط، وفي أحسـن الأحـوال، ممارسـة بعـض الأدوار الأخرى بشروط قاسية وفي أضيق الحدود ومن وجهة نظره هو فقط.

من جهة ثانية، بات من المؤكد أنّ وضع المرأة في الدساتير والتشريعات يعني تحديد موقع المرأة على خريطة المجتمع؛ لأن الدساتير والتشريعات هي التـي تحدد شـرعية الحقـوق والواجبات والمسؤوليات كما تحدد علاقاتها بواقع ومستقبل المجتمـع وموقعهـا من الأطـراف الاجتماعية، شركاء الحياة داخل المجتمع، كما أنه من المؤكد أنّ التشريعات الوطنية وآليات تنفيذها يجب أن تتحرك في ظل احترام حقوق الإنسـان والدعوة لعدم اسـتباحتها في حالات عدم الاستقرار أو التحولات السياسـية. لذلك فإنّ تحقيق المساواة في المجتمع وإنصاف المـرأة وتمكينها من أداء دورها الوطنـي والمجتمعي هـو مكافأة للرجل والمرأة على حد سواء باعتبار أن العمل النهضوي يتطلب شراكة حقيقية من الطرفين، وليس إقصاء أحدهما على حساب الآخر.

وعلى الرغم من الإيمان الكبير الذي تحمله الناشـطات النسـويات بقضية حقوق المرأة باعتبارها قضيـة مجتمعية، ومدخلاً لتحقيق تنمية وتقدم المجتمع، واسـتعدادهن لخوض

معارك سياسية واجتماعية من أجل توسيع وترسيخ قناعات صناع القرار الفلسطيني الإيجابية نحو حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، غير أنهنّ في كثير من الأحيان، يواجهن هجوماً شرساً ضد أفكارهن وآرائهن، تصل إلى حد التكفير، أو الخروج عن الدين، خاصة في ظل الانقسام الفلسطيني الذي عكس نفسه على مجمل تفاصيل الحياة الفلسطينية وأهمها تعطيل المجلس التشريعي عن أداء عمله. وغالباً ما لا تتخذ المؤسسات الرسمية موقفاً حازماً من الاتهامات التي توجه للناشطات من الاتجاه الليبرالي من حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة والتي ما فتئت تكرر بين فينة وأخرى عبر قنوات تبدو أنها غير رسمية، لكنها تعبر عن هوية رسمية مثل المساجد وداخل أروقة بعض الوزارات. إن هذه السياسة التي تبدو من وجهة نظري ممنهجة، تجعل بعض الناشطات يتخوفن من إمكانية المس بذواتهن أو عائلاتهن، فيحجمن عن الاستمرار في الذهاب إلى أقصى مطالبهن، ويكتفين، بما يمكن تحقيقه، في ظل موازين القوى السياسية والاجتماعية التي تحكم المجتمع الفلسطيني، والتي لا تختلف في – غالبيتها – عن ممارسة الدعم الدعائي والإعلامي، دون اتخاذ خطوات فعلية على الأرض.

تفاقمت أوضاع المرأة الفلسطينية بعد الانتخابات الثانية وحدوث الانقسام الفلسطيني، وكانت قضية الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية من خلال إصدار جملة من التشريعات في ظل وجود منظومتين قانونيتين في الضفة والقطاع محل تجاذب سياسي حاد، أدى إلى استمرار تدهور الحالة القانونية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية في ظل الانقسام، حيث تم سن وتعديل قوانين من كتلة «الإصلاح والتغيير» التابعة لحركة حماس المسيطرة على قطاع غزة، وأصدر الرئيس محمود عباس في الضفة الغربية قرارات بقانون، والتي من شأنها تعزيز حالة الانقسام، وكان يجب الشروع في مراجعة التشريعات والقرارات التي صدرت أثناء الانقسام وإعادة صياغة المنظومة القانونية وفق مرجعية القانون الأساسي الذي قبلته جميع الكتل البرلمانية عندما قررت خوض الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٦. وهذا يتطلب العمل من أجل تنفيذ بنود المصالحة الوطنية التي وقعت عليها جميع القوى والفعاليات في القاهرة، بما يساهم في إعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها المجلس الوطني بصورة ديمقراطية على طريق إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كمعبّر عن الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة في مواجهة الاحتلال ومن أجل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني بكل أطيافه السياسية والاجتماعية، من خلال تدعيم المساواة في التشريعات عامة والأسرية خاصة، وإحداث آليات لحماية حقوق المرأة، وتأمين تكافؤ الفرص بين الجنسين في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار.

ختاماً

تناولت الدراسة حقوق المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبارها حقوق إنسان كما نصت على ذلك اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقد تم الوقوف على طبيعة هذه الحقوق والمكتسبات التي حققتها المرأة الفلسطينية من أجل نيل حقوقها بعد أوسلو، سواء على المستوى الحكومي ممثلاً في الوزارات والمؤسسات الحكومية، أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات النسوية التي تحملت العبء الأكبر في الدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية باعتبارها مواطنة لها حقوق وعليها واجبات، واستطاعت خلال نضالها هذا الحصول على بعض الحقوق كإجراء الكوتا الذي يدعم دخول المرأة في العملية الانتخابية المحلية والتشريعية. وقد كان للآليات التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم مما رافقها من قصور دور في النهوض بواقع حقوق المرأة الفلسطينية، ودمجها في عمليتي البناء والتنمية ومنها الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة ، وتشكيل برنامج إحصاءات المرأة والرجل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتأسيس إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، وتشكيل وحدة المرأة في المجلس التشريعي، ثم توجت بتأسيس وزارة شؤون المرأة، وغيرها من الخطوات الأخرى المهمة، والتي جاءت بعد حملات ضغط نفذتها المؤسسات النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على السلطة الوطنية، تكللت بإصدار وثيقة حقوق المرأة، التي تشكل حالة التوافق العام حول حقوق المرأة، ثم صدور الاستراتيجية الوطنية للمرأة، وتأسيس الحملة الوطنية من أجل قانون الأسرة الفلسطيني، ولكن على الرغم من كل هذه الإنجازات تبقى طموحات المرأة الفلسطينية منقوصة في ظل غياب قانون أحوال شخصية موحد وقانون عقوبات عادل وتشريعات منصفة لحقوق المرأة ومكانتها ونضالها تدعم مشاركتها في عمليات صنع القرار في جميع مستوياته خاصة في إطار السياسات العامة للدولة الفلسطينية التي ننشدها جميعاً في ظل سيادة القانون والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

مراجع الدراسة:

أولاً - الكتب:

١. مسعد؛ نيفين، حقوق المرأة، أعمال الندوة الإقليمية حول سبل تفعيل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بيروت، ٢٦- ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٤.

٢. الحمدوني؛ الحبيب، شقير؛ حفيظة، حقوق الإنسان للنساء بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣. محيسن؛ تيسير، حال المرأة الفلسطينية في قطاع غزة في المعوقات التي تواجه النساء للمشاركة في صنع القرار السياسي والاجتماعي، جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، غزة، تشرين الأول ٢٠٠٩.

٤. جاد؛ إصلاح، مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي في وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير، المجلد الأول، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، القدس، ٢٠٠٣؛

٥. دنيا الأمل إسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون، مجلة رؤية، العدد الرابع، ٢٠٠٤.

٦. التقرير الوطني للمرأة الفلسطينية الخاص بتطبيق منهاج عمل بكين.

٧. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٨. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، طاقم شؤون المرأة، دون طبعة وتاريخ.

٩. مسودة وثيقة المبادئ للحملة الوطنية لقانون الأسرة الفلسطيني، ١٩٩٩.

ثانياً - التقارير الدولية:

١. الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٢. وثيقة الأمم المتحدة رقم E/1999/A،95/54/137، المقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بجلسته الخامسة والخمسين والمنعقدة في ٢٤ تموز ٢٠٠٠.

٣. الأمم المتحدّة، الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين، الصين، ١٩٩٥.

٤. الأمم المتحدة، التمييز ضد المرأة، الاتفاقية واللجنة، صحيفة وقائع رقم ٢٢، دون طبعة، دون سنة نشر.

٥. الأمم المتحدّة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية (١٩٩٠- ٢٠٠٤).

ثالثاً - المقابلات

١. مقابلة مع آمال حمد، نائب رئيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مسؤولة وحدة المرأة في المجلس التشريعي سابقاً.

٢. مقابلة هاتفية مع النائب السابق في المجلس التشريعي دلال سلامة.

٣. مقابلة مع وفاء عبد الرحمن مديرة مؤسسات فلسطينيات في غزة.

واقع المصالحة الوطنية الفلسطينية وآفاقها

طلال عوكل*

كان مقبولاً أن يطغى مصطلح «المصالحة الوطنية» خلال السنوات الأولى من وقوع الانقسام الكبير الذي دخل عامه التاسع، لكن مرور هذا الوقت كله بما كرسه من وقائع ترتفع إلى مستوى المأسسة يلزم العقل السياسي المسؤول برفع السقف نحو استبدال هدف المصالحة؛ بهدف استعادة الوحدة وإعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار التغيرات العميقة والراسخة التي يتسم بها الوضع الفلسطيني في هذه المرحلة.

لا يزال مصطلح المصالحة كهدف – مع ذلك – يجري على كل لسان، ربما لاستسهال التعامل مع مصطلح من كلمة واحدة، وربما كان ذلك هروباً واعياً من التداعيات التي يجرها قسراً هدف الوحدة الوطنية؛ نظراً لما يستدعيه النضال من أجل تحقيق هذا الهدف من تغيرات ذات طبيعة استراتيجية على موازين القوى الداخلية وانعكاسات ذلك على سلطة اتخاذ القرار، وأحقية قيادة دفة السفينة الفلسطينية.

شكل فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦ انقلاباً في موازين القوى، مهّد للانقلاب اللاحق الذي أقدمت عليه حماس من خلال الاستيلاء بالقوة المسلحة على مؤسسات السلطة الوطنية في قطاع غزة ومقدراتها.

كان الانقلاب الأول الذي تمظهر خلال الانتخابات التشريعية مفاجئاً وصاعقاً لحركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، على

* باحث وكاتب في الشؤون السياسية.

الرغـم من أن هـذه تظاهرت بالالتـزام بحكم صناديق الاقتراع، فقـد كان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة جديدة أحدثت كسراً في السياق التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ظهر من ينافسها على التمثيل الوطني الموحد، ونشأ في الأساس كبديل لهذه المنظمة منذ وقت مبكر.

ترافـق مع هذا الكسـر، تراجع مكانة حركة فتح التي تبوأت عقـوداً طويلةً، وبجدارة، مركز القيادة الذي لا يخشى منافسة الفصائل الأخرى في المنظمـة، والقيادة شـبه الاحتكارية للقرار الوطني المتحكمة في مقدرات الشعب الفلسطيني دون منازع.

أصل الخلاف

تبارى الكثيرون في توصيف أسباب الانقلاب الثاني، وانشغلت الساحة الإعلامية والسياسية فـي تبادل الاتهامات وتقديم الذرائع والمبررات، وكل يلقي بالمسـؤولية عمـا وقع للطرف الآخر، فقيل إنه صراع على السـلطة، وقيل إنه صراع برامج سياسـية متضاربة، والبعض ذهب إلى وصف ما وقع بالمؤامرة الإخوانية التي تستهدف إزاحة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد وأن تستبدل بالمشروع الوطني مشروعاً إسلامياً.

والحقيقـة أن الانقلاب الثانـي الذي أنتج الانقسام الكبير إنما يعكس جملةً من الحقائق التي لا يجوز تجاهلها عند البحث في أسـباب ما وقع، وطبيعة الحلول الوطنية المسؤولة لمعالجة ما وقع.

- **أولاً:** يؤشـر فوز حركة حماس بأغلبية في انتخابـات المجلس التشـريعي في دورته الثانية على الفشل الذي تحملته حركة فتح المسـؤولة عن خيار المفاوضات الذي أنتج اتفاقية أوسـلو والسلطة الوطنية، وما آلت إليـه الأمور من تقدم المخططات والأطماع الإسـرائيلية على حساب الحقوق والأرض الفلسطينية.
- **ثانيا:** كان للإسهام الكبير والتضحيات الكبيـرة التـي قدمتها حركـة حماس التـي تحملت عبئـاً كبيراً فـي العمل المسـلح والعمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى دور كبير في توسـيع قاعدتها الجماهيرية على حساب القاعدة الجماهيرية لحركة فتح، ذلك أنها قدمت العمل المسلح كبديل فعلي لخيار التفاوض والخيار السياسي الذي ظلت فتح تلتزم به على الرغم من إسـهام كتائب شهداء الأقصى من خلال العمليات العسـكرية والتضحيات التي قدمتها حركة فتح التي فقدت زعيمها وزعيم الشعب الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات.
- **ثالثا:** الفعل الإسـرائيلي المخطط كان حاضـراً كل الوقـت لتأجيـج الخلاف الفلسـطيني، والذي بلغ ذروته بالقرار الـذي اتخذته ونفذته حكومة شـارون بإعادة انتشـار الجيش، وإنهاء الوجود الاستيطاني داخل قطاع غزة ودون الحد

الأدنى من التنسيق مع السلطة الوطنية؛ ما أدى إلى فوضى عارمة خصوصاً في الأراضي التي أخلاها المستوطنون، يضاف إلى ذلك أن القرار والإجراءات الإسرائيلية زودت حماس وفصائل المقاومة المسلحة بخطاب يعزز الادعاء بأن المقاومة المسلحة هي التي أجبرت إسرائيل على الرحيل من القطاع، وأنه لا بديل عن هذه المقاومة لتحرير الأراضي وانتزاع الحقوق.

- **رابعاً:** في ما ارتبك خطاب السلطة بسبب الفشل المتواصل لاتفاقية أوسلو، والتي أوجبت – من بين تنازلات كثيرة – الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ظل خطاب حماس متماسكاً يستند إلى الحق التاريخي، على الرغم من استعدادها للتعاطي مع مفردات المشروع الوطني الذي تعبر عنه المنظمة، وإلى رفض الاعتراف بإسرائيل والتمسك بالحقوق الفلسطينية كلها بما في ذلك حق عودة اللاجئين.
- **خامساً:** في وقت مبكر دخلت التجاذبات والحسابات الإقليمية والدولية على خطوط التأثير السلبي على العلاقات الوطنية، وظلت كل الوقت تلعب دوراً في التأثير على حسابات الطرفين فتح وحماس؛ الأمر الذي عكس نفسه على تذبذب الحماس صعوداً وهبوطاً إزاء الاستجابة لمتطلبات المصالحة.

اتفاقات ناقصة وإرادات راسخة

تحت وطأة العوامل الإقليمية وضغوط الحالة الشعبية الرافضة للانقسام، هذه الحالة التي عبرت عن وعي عميق بمخاطر الانقسام، ومدى ما يحققه من مكاسب لإسرائيل وصفها شمعون بيريس بأنها ذات طبيعة استراتيجية تاريخية؛ استجابت قيادتا «فتح» و«حماس» لعديد المبادرات التي طرحت من مصر واليمن وقطر ولكن في ظروف غير ناضجة لإنتاج اتفاقيات مصالحة قابلة للتنفيذ.

وقع الطرفان في خطأ حصر الحوار بينهما كل الوقت، باستثناء جلسات الحوار الوطني التي انعقدت مرة واحدة في القاهرة بحضور الفصائل كافة إضافة إلى مستقلين، ونجم عنه ما يعرف باتفاق القاهرة باعتباره الاتفاق الأساسي الذي ينطوي على إجابات عن معظم الأسئلة وآليات محددة للتنفيذ.

مضى على اتفاق القاهرة نحو أربع سنوات، وتبعه اتفاق الدوحة واتفاق الشاطئ في غزة الذي نجمت عنه خطوة واحدة، وهي تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وعندها توقفت الحركة وعادت الخلافات إلى سابق عهدها.

في البحث عن أسباب فشل اتفاقيات المصالحة نسجل ما يلي:

- **أولاً:** حصر الحوار تقريباً في الطرفين «فتح» و«حماس»؛ الأمر الذي همّش دور القوى الأخرى التي كانت مشاركتها في الحوار

ستمكن من إيجاد مخارج للخلافات وابتداع أشكال للمساومة، فضلاً عن أنها كانت ستلعب دوراً مسؤولاً في الحكم على مسؤولية كل طرف إزاء الفشل، وأدت حدة الاستقطاب بين الحركتين وعمق الخلاف إلى شل قدرة الفصائل الوطنية عن العمل والنشاط الفاعل في التأثير على طرفي الأزمة.

- **ثانياً:** في المرحلة الأولى من التوقيع على اتفاق القاهرة، لم تبادر مصر إلى القيام بدورها كما يجب في الضغط على الطرفين، وفي تنفيذ المهمات التي نصت عليها الاتفاقية وفق الآليات المتفق عليها، والحال أن الدور العربي بكل مستوياته لم يكن بالمستوى المطلوب، خاصةً أن العرب المهتمين كانت لهم أجندات متضاربة وتعمل ضد بعضها البعض. وفي وقت لاحق، وبسبب المتغيرات التي ضربت المنطقة وانشغال مصر في أوضاعها الداخلية، فقدت اتفاقيات المصالحة الأب والأم، ومع استثناءات محدودة عادت الأطراف لحساباتها الخاصة، وفي الحسابات الخاصة وخلال مرحلة الانقسام نشأت جماعات مصالح فاعلة شكلت عوامل كابحة.
- **ثالثاً:** تجنبت اتفاقيات المصالحة الخوض في البرنامج السياسي والخيارات، وظل كل طرف يتمسك بخياراته وبرنامجه؛ الأمر الذي كان سيؤدي إلى تفجير الخلاف، خاصةً أن الخيارات المتضاربة لم تكن خيارات محض فلسطينية، ذلك أنها تعكس التزامات دولية أو إقليمية يصعب معها الاتفاق على برنامج حد أدنى يلبي التزامات وتطلعات الطرفين معاً.

السلطة الفلسطينية هي سلطة أوسلو، وهي ملتزمة بها، وملتزمة بما يترتب عليها من التزام بخيار التفاوض والتنسيق الأمني مع الاحتلال، واتفاقية باريس الاقتصادية، في ما ترفض حماس شروط الرباعية الدولية وترفض الاعتراف بإسرائيل وتتمسك ببرنامج المقاومة المسلحة وتجد نفسها متضررة من الالتزامات المترتبة على السلطة.

- **رابعاً:** مرور أكثر من ثمانية أعوام على الانقسام وفر الظروف المناسبة لنشوء مؤسستين، سلطتين، قائمتين على أسس وقوانين مختلفة يصعب على كل طرف التخلي عنها، وعكست نفسها على وحدة الهوية الوطنية وعلى الوحدة النفسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

لقد تعثرت حكومة الوفاق في إنجاز ما أنيط بها من مهمات؛ لأنه ما كان لها أن تنجح في أن ترث كل ما أنتجته من أعباء مرحلة الانقسام المالية أو السياسية أو الأمنية في ضوء الممانعة الدولية المرتبطة باشتراطات صعبة بالنسبة لحركة حماس التي تمسكت بمظاهر سلطتها على قطاع غزة.

شكل تضارب الرؤى بشأن الشراكة السياسية سبباً في الجوهر، ذلك أنه يعني بالنسبة لحركة حماس بقاء الحال على حاله، وحصر ملف

دمج المؤسسات بالفئات العليا، في ما يعني بالنسبة لحركة فتح إعادة بناء مؤسسة السلطة على ما كانت عليه قبل الانقلاب مع تعديلات لا تعطي حماس أحقية السيطرة والقرار في قطاع غزة، والسؤال هل بإمكان السلطة التي تقودها حركة فتح أن تتحمل النتائج السياسية والأمنية عن وجود كتائب المقاومة بما تملك من أسلحة ومعدات قتالية تتجاوز ما تنص عليه وتسمح به اتفاقيات أوسلو إلا حين تتغير طبيعة المرحلة؟.

- **خامساً:** في كل الأحوال، فإن اتفاقيات المصالحة بمسمياتها المختلفة حتى لو قيض لها أن تجد سبيلها للتنفيذ... ما كانت لتنتج سوى إضفاء الشرعية على الانقسام وحالة من التقاسم الوظيفي العامودي البعيد كل البعد عن الشراكة الوطنية الحقيقية، وعن إعادة بناء المؤسسة الوطنية على أساس وحدوي حقيقي يضمن وحدة القرار.

والسؤال: هل يمكن الارتكان إلى مؤسسة محكومة لقوتين متوازيتين متنافستين لكل منهما القدرة على وضع «فيتو» على الطرف الآخر؟ وسواء تم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني أو لم يتم فإن حركة فتح لا يمكنها أن تقبل شراكة قوية مزعجة تضعف وربما في وقت لاحق تزيح هيمنتها على منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقابل فإن حركة حماس غير مستعدة للتضحية بقدراتها العسكرية وتجربتها في القطاع، وهي التجربة الوحيدة (الناجحة) لجماعة الإخوان المسلمين التي تنتمي إليها حماس.

من الواضح أن الطرفين محكومان لمعادلة قوة متصادمة مع الأخرى، ففي حين تحوز حركة فتح قوة الشرعية الوطنية والمؤسساتية، فإن حماس تحوز قوة المقاومة المسلحة والمنطق السياسي الذي تتبناه في ضوء فشل خيار المفاوضات والبحث عن السلام.

- **سادساً:** في كل الأحوال، فإن الحديث عن إرادة فلسطينية مستقلة ونوايا صادقة أو خبيثة هي التي تقرر مآلات الانقسام إنما هو حديث ساذج؛ لأنه يتجاوز بعض الحقائق الراسخة التي تتصل بدور إسرائيل وقدرتها على التحكم والتأثير، لقد لاحظ الكل على الرغم من العديد من الذرائع مدى الغضب الإسرائيلي بعد تشكيل حكومة الوفاق، وبأن إفشال المصالحة كان واحداً من أبرز أهداف العدوان الواسع الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة بعد بضعة بأسابيع من تشكيل حكومة الوفاق الوطني.

بعد توقف العدوان الذي استمر واحداً وخمسين يوماً بناء على المبادرة المصرية، تعمدت إسرائيل إفشال المفاوضات وقطعتها دون التوصل إلى أي اتفاق لأنها ترفض من حيث المبدأ التعامل مع الوفد الوطني الموحد الذي يترأسه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد.

تفضل إسـرائيل التفاوض مع حركة حماس على غرار ما وقع بعد عدوانها على قطاع غزة عام ٢٠١٢، ولذلك فإنها عادت للتجاوب مع الوساطات الأوروبيـة والقطرية والتركيـة التي بادرت إلى إجراء مفاوضات غير مباشرة تستهدف التوصل إلى اتفـاق على الملفات والقضايـا التي كانت مطروحة على مفاوضات القاهرة التي جرت بعد عدوان ٢٠١٤.

يدرك الفلسـطينيون أن مثل هذه المفاوضات فـي حال نجاحها سـتنتج اتفاقاً يقضي مقابل هدنة طويلة تلتزم بها حماس بأن تسمح إسرائيل بتخفيف الحصار وإقامة ميناء وربما مطار وتدفق مـواد البناء لإعادة إعمار مـا دمرته عدواناتها على القطاع.

لم يعد ثمـة مجال للجدل في أن السياسـة الفلسطينية المتفق والمختلف عليها محكومة لمنطق ردود الفعل على أفعال تبادر إليها دولة الاحتلال، التي أصبحت مع مرور المزيد من السنوات تتحكم في آليات العلاقة بين قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

الخلاصة

إذا كانت الاتفاقيات والتفاهمات التي تتصل بمعالجة أزمات معقدة وعوامل شديدة التعددية والتضـارب هي نتاج ظـروف الزمن الذي تتم فيه، فإن الظروف الراهنة تنطوي على معطيات ومستجدات تختلف عن الظروف والمعطيات التي أنتجت اتفاقيات المصالحة السـابقة خصوصاً الأساسـية منها، ما يقتضي مراجعتها وإعادة النظـر فيهـا، وتعديلهـا وتطويرهـا بما يتفق والعوامل التي تسمح بتنفيذها.

ومـن الواضح أن فحص العوامل والمعطيات التي تتصل بالشأن الفلسطيني وطبيعة المرحلة الراهنة التي تتصـف بالرمادية أو الانتقالية لا ترجح إمكانية النجاح في تجاوز مرحلة الانقسام ووقائعه نحو استعادة وحدة المؤسسة والقرار.

وعلـى عجالـة، أعتقد أن نجـاح هذه المهمة العظيمة يمكن أن يتحقق في ضوء عاملين هما: الانتقـال بالصـراع مع الاحتلال إلـى مرحلة الاشـتباك المفتوح، وتغييـر حقيقي في موازين القوى الفلسطينية يسمح بنشوء معادلة «سلطة قوية» ومعارضة أضعف سواء نشأت هذه المعادلة بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية مؤثرة بقوة على التوازنات الداخلية.

الخيارات الفلسطينية في ظل حكومة نتنياهو الرابعة

محمد هواش*

أوصلت حكومات إسرائيل المتعاقبة عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود برفضها التفاوض على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران بما فيها القدس، ومطالبتها بالتفاوض من أجل التفاوض فقط على قاعدة «عدم وجود إمكانية لحل في المدى المنظور» كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعلون في مؤتمر هرتسليا في ٩ حزيران ٢٠١٥، وقبله رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عشية الانتخابات العامة الإسرائيلية في آذار الماضي عندما قال: «لا توجد إمكانية لحل الدولتين».. و«هذا الحل غير موجود على طاولة البحث في المدى المنظور»، بصرف النظر عن المبررات التي ساقها أو الظروف التي دفعته إلى هذا التصريح السافر الذي يعبر عن برنامج حكومته اليمينية الحقيقي، حتى وإن تراجع تراجعاً تكتيكياً عن تصريحاته هذه تحت ضغوط وانتقادات دولية بتوضيحاته اللاحقة التي تؤكد عدم استعداد إسرائيل لمفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال عبر وضع شروط تعجيزية لمعاودة المفاوضات كاعتراف الفلسطينيين مسبقاً بيهودية دولة إسرائيل إلى مواصلة الاستيطان وعمليات تهويد القدس.

تعززت هذه القناعة لدى الفلسطينيين والعرب ومعظم دول العالم بعد تأليف حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل برئاسة نتنياهو، بصرف النظر عن عمق العلاقات والمصالح المشتركة

* كاتب رأي سياسي.

بين إسـرائيل والولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي.

سياسات إسرائيل

يعلن وزراء الحكومة الإسـرائيلية ورؤسـاء أحـزاب الائتلاف اليمينـي الحاكم على رؤوس الأشهاد مقترحات ومشاريع ومخططات وقرارات لتعميـق الاحتلال عن طريق توسـيع مصادرة الأراضي فـي عموم الضفـة الغربية بما فيها القدس لبناء المسـتوطنات وطرد البدو من تلال الضفـة ووديانها خصوصاً شـرقي خط المدن الرئيسـة وصولاً إلى مناطق الأغوار وتوسـيع الكتل الاسـتيطانية وبناء كتـل جديدة لتقطيع أوصـال الضفة وتحويل شـعار «حل الدولتين» إلى هدف غير واقعـي وغير عملي، إضافة إلى فرض القيود على الاقتصاد الفلسـطيني لخنقه بالإجـراءات والعرقلة ومنـع حرية تنقل الأفراد والبضائع، و«شيطنة» إسرائيل لمن يرفض هذه العملية من الفلسطينيين والعرب وفي دول أوروبا والولايات المتحدة وفي إسـرائيل أيضاً واتهام كل مطالـب أو ممـارس لضغوط سـلمية على إسرائيل لتطبيق «حل الدولتين» بمعاداة إسرائيل واللاسـامية. وأخيراً أصبح المسؤولون في هذه الحكومة يصفون كل إسرائيلي أو جهة إسرائيلية أو وسـيلة إعلام أو منظمة غيـر حكومية تعنى بـ«حل الدولتين» وتسوية ممكنة مع الفلسطينيين باليسارية، ما يشير إلى تزايد سمات العنصرية فـي المجتمع الإسـرائيلي لا تتعلق بالعرب فقط بل تطال مكونات المجتمع والدولة في إسـرائيل مثل الإسرائيليين من أصل أثيوبي وإسرائيليين من أصول أوروبية وتتجه أكثر نحو دولة يهودية دينية على حساب سمتها الليبرالية التي صارت مهددة بتزايد النزعات العنصرية.

لا تعني هذه التوجهات بأي حال أن إسرائيل ترفض «حل الدولتين» وتريد «حل الدولة الواحدة» مع حقوق متساوية لكل مكونات الدولة. بل تريد «دولـة واحدة بنظامـين»، الأول يهودي والثاني فلسـطيني، بما يمكن إسـرائيل من السيطرة على أكبر مسـاحة من أراضي الضفة والتحلل من المسؤولية عن أكبر عدد من الفلسطينيين في هذه الأرض.

الأمل والمبادرة

هـل يعني ذلـك اليأس مـن قـدرة الكفاح الفلسـطيني على إنهاء الاحتـلال وإقامة دولة فلسـطينية في ظل حكومة يمينية إسـرائيلية لا تؤمن بحل الدولتين ولا بحل الدولة الواحدة؟

بالطبـع لا، ولكن الإجابة عـن ذلك لا تكون صحيحـة تماماً ما لم تتوافر قناعة فلسـطينية عميقة مطلقة وراسخة بأنه يمكن إجبار إسرائيل على تغيير مواقفها وانتزاع الحقوق الفلسطينية. إذ مهما كان الحق الفلسـطيني واضحاً ومهما كانت الحكومة الإسرائيلية الحالية تنكر الحقوق الفلسـطينية في إنهاء الاحتـلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة – وهو حق طبيعي للشعب الفلسطيني أسوة بباقي الشعوب – ومهما كانت

البلاغة الوطنية الفلسطينية شديدة فلا يمكن للشعب الفلسطيني التقدم نحو تحقيق أهدافه من دون هذه القناعة، بل من دونها تصبح التضحيات في نظر المواطن الفلسطيني عديمة الجدوى.

يوفر هذا الأمر على ضرورته وصعوبته ربما، إجماعاً وطنياً ضرورياً وغطاءً شرعياً لأي تحرك سياسي بشتى أشكاله الكفاحية السلمية. ويراكم جهوداً متنوعةً سياسيةً ودبلوماسيةً وكفاحيةً بصرف النظر عن النتائج المباشرة وغير المباشرة للتحرك السياسي والكفاحي على كل المستويات.

الأمر الثاني في هذا الوضع الصعب على مستويات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية هو الحاجة إلى توفير شبكة تفاعل وحوار وطني لضم شرائح المجتمع الفلسطيني وفئاته ومنظماته الرسمية والأهلية والأفراد أصحاب الفكر والمبادرات للمساهمة في صوغ المطالب الفلسطينية والخطوات السياسية والكفاحية الضرورية لخوض معركة كسر التابوهات الإسرائيلية المتعلقة بأرض «إسرائيل الكاملة» وإقناع المجتمع الفلسطيني أولاً والرأي العام الدولي ثانياً بأنه لا حياة مع هذه الأفكار العنصرية الإسرائيلية. وتالياً صوغ مطالب يستمع إليها المجتمع الدولي ويمكن معه إيجاد شراكة سياسية على تسوية سلمية مقبولة أساسها إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية تكون مركزاً جديداً لتطور الشعب الفلسطيني وكينونته وارتباطه بأرضه ومستقبله.

وهذا يعني عملياً الانفتاح الرسمي على أي أفكار واتجاهات وفعاليات من شأنها إغناء الحركة السياسية الفلسطينية ومنحها حيويةً وقدرةً على الإقناع.

بات من الضروري الاستفادة من طاقات الشعب الفلسطيني المعطلة إما بقوالب سياسية جامدة أو بتهميش أصحاب الأفكار والقدرات وإبعادهم عن مراكز صناعة القرار السياسي الفلسطيني.

الأمر الثالث تطوير الأداء الحكومي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والخدمية بما يفيد استراتيجية الكفاح الشعبي السلمي وتمكين المواطن وجعل صموده المطلوب ومشاركته الحيوية في المعركة السياسية أمراً ممكناً.

الأمر الرابع هو تطوير المصالحة الوطنية الفلسطينية أو منع تدهور ما تم إنجازه وهو قليل جداً ولكنه مهم جداً أيضاً، فوجود حكومة فلسطينية واحدة أفضل من وجود حكومتين، والتعامل مع نتائج مصالحة متعثرة أفضل من التعامل مع انقسام وانفصال غزة عن باقي الوطن.

وإضافة إلى ضرورته السياسية العامة، فإن تقدم المصالحة والحفاظ عليها وتطويرها يحول دون البحث عن مشاريع «أوكسجين» لحكم حركة «حماس» في غزة قد تؤدي إلى توسيع الهوة مع الضفة لا تقليصها. وقد تؤدي هذه المشاريع أيضاً إلى الإغراء بإنشاء كيان سياسي ما في غزة يؤخر مشروع إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة

الفلسطينية أو لا يساعد في تقريب عملية إنهاء الاحتلال. وهو أمر لا يعني عدم الاستفادة من تسهيلات إسرائيلية لقطاع غزة مع حكومة الوفاق الوطني بل على العكس من ذلك لا بد من العمل على توسيع هذه التسهيلات كحلقة من حلقات كسر الحصار الظالم على القطاع وأهله الصابرين وتطويرها إلى ترتيبات سياسية مع الحكومة الفلسطينية لإنهاء الحصار وعودة الحياة إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب عام ٢٠٠٧. وهذا الأمر على صعوبته وتعقيدات الوصول إليه يشكل رهاناً وهدفاً لا تستقيم الأمور من دون العمل على فحص إمكانات تحققه وتجريب مختلف الخيارات للوصول إليه.

يمكن فتح معارك وخيارات دبلوماسية تكون نتائجها مؤثرة وتقرب من هدف إنهاء الاحتلال إذا توافرت للفلسطينيين هذه التصورات والمواقف وذلك من خلال إقناع المجتمع الدولي بالضغط على دولة إسرائيل وحكومتها اليمينية وفرض أجندة تفاوضية لتنفيذ حل الدولتين لا التفاوض على حلول أخرى أو التفاوض من أجل التفاوض.

الحلبة الدولية

تظهر اليوم على الحلبة الدولية بوادر رفض شراء بضاعة بنيامين نتنياهو الفاسدة، أي التفاوض بشروط إسرائيلية على «لا حل» أو «إدارة الأزمة» كما اقترح وزير الدفاع الإسرائيلي يعلون وبعض مراكز الأبحاث الإسرائيلية، وكذلك رفض التفاوض على مشروع «لا دولة فلسطينية» من دون أن تتوافر إرادة دولية لفرض عقوبات اقتصادية واسعة وذات تأثير على إسرائيل.

لا يمكن لبوادر الرفض هذه أن تتطور إلى مقاطعة دولية شاملة لإسرائيل على غرار المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً أو إلى أشكال أقل من المقاطعة، لأن إسرائيل مسلحة بعلاقات دولية قوية وشبكة حماية أميركية واقتصاد حديث وقوي وواسع.

ولهذا فإن الخطوات الفلسطينية الدبلوماسية تحتاج إلى رافعة عمل شعبي فلسطيني والتفاف وطني واسع وحركة مدروسة في كل خطواتها ومنعطفاتها وتقدمها وتراجعها على قاعدة الجدوى السياسية. كما تحتاج إلى دعم حركة منظمات الـ(بي.دي.أس) والتنسيق معها في توسيع نشاطها للتعريف بانتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والفردية والعمل على إقناع أوساط الرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة وبقية دول العالم بمقاطعة إسرائيل في قطاعات ممكنة ومؤثرة.

لكن الأهم من ذلك كيفية تطوير مواقف دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى صديقة في أماكن أخرى من مجرد وسم بضائع المستوطنات على أهمية هذه الخطوة إلى تقليص أشكال التعاون مع إسرائيل في المجالات التي تنتهك فيها إسرائيل حقوق الفلسطينيين ومنها حرية الحركة الرياضية الفلسطينية والجامعات ومراكز

الأبحاث الأكاديمية، والتي تؤثر على الرأي العام لأن وسائل الإعلام في دول الغرب في معظمها مؤيدة للرواية الغربية حيال إسرائيل والرواية الإسرائيلية للصراع مع الفلسطينيين.

ولدى الاتحاد الأوروبي عدة مواقف متقدمة من حل الدولتين تحتاج إلى كفاح فلسطيني دبلوماسي لكيلا تتراجع دول الاتحاد الأوروبي عنها أو تعلقها رضوخاً لضغوط أميركية وإسرائيلية. مع أن ذلك يشكل أساساً لتحرك فلسطيني عربي لتطوير الموقف على قاعدة فوائد السلام الفلسطيني الإسرائيلي على الدول الأوروبية في مجالات كثيرة كالأمن والهجرة غير الشرعية والتعاون الاقتصادي ويغري أوروبا بحلول لهذه المشكلات المزمنة.

واجبات للسلطة

يحتاج الخروج من المأزق الحالي إلى خطوات سياسية جوهرية من السلطة الفلسطينية لإحياء عملية سلام ذات صدقية تقوم على إحياء المشروع الفرنسي في مجلس الأمن بالتعاون مع الجامعة العربية ومطابقة المشروع مع احتياجات الشعب الفلسطيني في توفير إجماع دولي لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية من خلال مفاوضات مكثفة برعاية مؤتمر دولي مصغر لا مؤتمر احتفالي وخطابات يضم الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وعدة دول عربية خصوصاً مصر والأردن والعربية السعودية وتمثيل مناسب للجامعة العربية وعدة دول لها مصالح عميقة في المنطقة مثل ألمانيا وتركيا واليابان والبرازيل، بحيث تكون مهمة المؤتمر التفاوض على تنفيذ حل الدولتين خلال فترة زمنية معروفة ومحددة سلفاً.

ستكون لهذا التحرك قدرة على احتواء الضغوط الدولية على السلطة الفلسطينية التي تطالبها بالعودة إلى المفاوضات من دون شروط مسبقة وتحول الضغوط إلى الجانب الإسرائيلي من العملية. وهناك رهان جانبي اليوم في إسرائيل – بسبب وجود حكومة يمينية ترفض حل الدولتين – على أنه يمكن لمعارضة إسرائيل هذه التحركات أن يحملها مسؤولية الجمود وأي تدهور للأوضاع، وبالتالي الوقوف إلى جانب الفلسطينيين. كما يوجد رهان آخر على أنه بعد التوصل إلى اتفاق بين إيران ودول ٥+١ حول المشروع النووي الإيراني وإمكان انكفاء إيران عن الصراع العربي الإسرائيلي وانسحاب أدواتها من التشويش على هذه العملية.

المحكمة الجنائية

لا تعفي هذه التحركات والمواقف السلطة الفلسطينية من متابعة عمل اللجنة الوطنية العليا للتعامل مع رفع قضايا على إسرائيل باعتبارها دولة احتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية في قضيتين هما الاستيطان وارتكاب جرائم حرب في العدوان الأخير على قطاع غزة صيف العام الماضي.

يعطي نجاح السلطة في الاشتكاء إلى محكمة الجنايات الدولية بصرف النظر عن النتائج

مصداقيةً لكل تحركاتها ومبادراتها السياسية، ويجعل إسـرائيل تقف في موقـف الدفاع، ما يضعف حججها أمام المجتمع الدولي ويسـهل على أوروبا والغرب خصوصاً انتقاد انتهاكاتها المسـتمرة لحقوق الفلسـطينيين تمامـاً مثلما تتصرف إسـرائيل في موضـوع المقاطعة، إذ أصيبت بالذعر واسـتنفرت إمكاناتها وتستعد لفتح جبهات ضد من يقاطعها.

يحتاج كل ذلك إلى استمرار المبادرة السياسية بيد الفلسطينيين حتى وإن كان مستوى استجابة إسـرائيل ضعيفاً، فهذا يشكل ضغطاً إضافياً على حكومة اليمين الإسـرائيلية ويجعلها تسلم مثل أسلافها بحقوق الشعب الفلسطيني من دون توقف عن العمل ومن دون أوهام أيضاً.

يؤدي تكـرار الحديث عن قـرارات المجلس المركزي الفلسطيني في شأن مراجعة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل من دون خطوات عملية ولو صغيرة في هذا الاتجاه ومن دون شـرح طبيعة هذه المعركة وتعقيداتها وتحدياتهـا ونتائجها للمواطن إلى تآكل صدقية الموقف الفلسطيني من هذه الخطوة والخطوات السياسية الفلسـطينية التي صارت ممكنة بعد قبول فلسـطين دولة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة حتى لو كان هذا القبول بصفة منقوصة عـن حقوق الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. لكن هذه العمليات إذا تواصلت كسلسلة مترابطة من الخطوات السياسـية فقد تؤدي إلى تراجع إسـرائيل عن مواقفها المتطرفة أو الإعلان عن مواقف جديدة سـافرة غير مقبولة من المجتمع الدولي؛ ما يسـهل مراكمة المكاسب السياسية وحشـر سياسـة الاحتلال فـي الزاوية تمهيداً لعزلها والقضاء عليها خصوصاً إذا ترافقت مع خسائر إسـرائيلية في الحلبة الدبلوماسية وفي الـرأي العام الدولي وفي المجـالات الأكاديمية والاقتصادية.

أخيراً هناك فرص حقيقية لتحقيق مكاسـب سياسـية للشعب الفلسطيني على هذا المستوى (المقاطعة)، لكنها لن تثمر من دون جهد ودراسة واستعداد وتواصل مع المواطن.

فهل تعدل السلطة من طريقة أدائها لتنسجم مع دورها وأهدافهـا الوطنية في الوصول إلى إنهـاء الاحتلال؟ هذا هدف يسـتحق العمل من أجله.

الفكر الديني بين مفهومين

مهند عبد الحميد*

ما إن أحكم تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» سيطرته على أجزاء واسعة من سورية والعراق حتى قدّم نموذجه المرعب في الحكم، وذلك عبر سلسلة من المواقف والممارسات الدراماتيكية، ومن بينها استباحة الإيزيديين والطوائف الأخرى في المناطق التي سيطر عليها بما فيها الشيعة، ووضع المسيحيين أمام خيارين أحلاهما مر: دفع الجزية أو الرحيل عن وطنهم.

وأعاد تنظيم «داعش» نظام الرق والسبي بأشكال أكثر قسوةً، كسبي النساء واغتصابهن – بمن فيهن فتيات بعمر الطفولة – وعرض المئات منهن للبيع في سوق النخاسة بالمزاد العلني، وتاجر بالأعضاء، وقطع الرؤوس، وحرق البشر وهم أحياء.

كانت جرائم التنظيم وفظاعاته التي لم تستثن التراث الإنساني محط اندهاش عالمي غير مسبوق، غير أن عمليات ذبح العمال المصريين وحرق الطيار الأردني الأسير وذبح الرهائن اليابانيين والأميركيين كانت الأكثر صدماً وتأثيراً على البشرية جمعاء.

طرحت تلك الجرائم المروعة ونظام الحكم البربري الكثير من الأسئلة، وفي المقدم منها: من المسؤول عن نشوء ظاهرة «داعش» وشقيقاتها من تنظيمات الإرهاب الأصولي؟ هل هذه الظاهرة منفصلة عن الفكر الديني والثقافة الدينية السائدين؟ هل هناك أفكار مشتركة بين الإسلام الأصولي العنفي والإسلام الأصولي السلمي والإسلام الوسطي

* كاتب ومحلل سياسي .

«المعتدل» وفكر المؤسسة الدينية الرسمية المعتمدة كمرجعية؟

احتدم الجدل بشأن ظاهرة «داعش» ولا يزال، فهناك اتجاه فكري يعتقد بأن هذه الظاهرة غريبة عن الإسلام، ويشير بأصابع الاتهام إلى القوى المعادية للإسلام والمسلمين، ويعتبرها أصحاب هذا الرأي نتاجاً لمخطط «صهيوني». وأن مواجهة أفكار «داعش» والقوى المتطرفة يكون بنشر صحيح الدين ودعم الفكر الوسطي الذي تمثله مؤسسة الأزهر، كما قال شيخ الأزهر د. أحمد الطيب. بينما يعتقد اتجاه فكري ثان بأن كتب التراث التي تشكل عماد الفكر الديني التعصبي هي البيئة الحاضنة التي ساهمت في توليد المنظمات المتطرفة وبخاصة تنظيم «داعش»، وأن الفكر الوهابي الذي يستند إلى كتب التراث والأحاديث النبوية الضعيفة والمختلقة، والذي يستلهم فتاوى ابن تيمية وابن حنبل، هو فكر مشترك بين تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي المعتدلة والوسطية والمتطرفة. فثمة رجال دين موزعون على العديد من تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي ومؤسسات دينية رسمية، يدعمون الممارسات الداعشية، كالتعامل مع أهل الذمة (المسيحيين واليهود) والسبي وكل ما يتعلق ببيع النساء وشرائهن، والرق، والجهاد، والتكفير، والتحريم. ولكنهم يختلفون مع «داعش» على التوقيت. فـ«داعش» تطبق «الشريعة» الآن وفوراً، وهم ينتظرون الوقت المناسب الذي سيطبقون فيه الشريعة كاملة. الفكر التعصبي لا يقتصر نفوذه على قوى الإسلام السياسي، بل يستهدف أكثرية الشعوب العربية والإسلامية التي تعرضت إلى غزو وهابي تعصبي منذ سبعينيات القرن العشرين بدعم سخي من دول البترو دولار، وأفضى ذلك الغزو إلى سيادة الثقافة المتزمتة القائمة على التكفير.

يرى أصحاب هذا الرأي ضرورة تفكيك الخطاب الديني وإعادة بنائه بالاستناد إلى جوهر رسالة الدين الإسلامي القائمة على العدالة والأخلاق والتسامح والقيم الإنسانية.

النظام السياسي يستشعر الخطر

الخلاف الفكري في حقيقته خلاف اجتماعي سياسي، على الرغم من محاولات إخفاء المضامين والأهداف، فقد درج النظام السياسي على توظيف الفكر الديني لتثبيت سيطرته المطلقة، والدفاع عن مصالح القوى الاجتماعية التي يمثلها ويعبر عنها، ولا يمكن تفسير التحالف بين النظام السياسي والإسلام السياسي إلا باعتباره التقاء في المصالح.

تبدّى ذلك في إبرام الأنظمة ما يشبه صفقةً غير معلنة مع الإسلام السياسي، تغلغل بموجبها الإسلام السياسي في مؤسسات الدولة وبخاصة في «التربية والتعليم» و«الأوقاف»، وفي تغيير مناهج التعليم ونشر وتعميم الخطاب الديني عبر شبكة المساجد

المنتشرة في كل مكان، مقابل عدم المس بالدولة ونظامها السياسي.

وكان من نتيجة ذلك سيطرة الإسلام السياسي على المجتمع بتسهيل مباشر وغير مباشر من أجهزة الدولة. قاوم الطرفان الإصلاح الديني أو تطوير الفكر الديني، ونكلا بالمحاولات التي بادر إلى طرحها مفكرون تنويريون، أمثال علي عبد الرازق، وطه حسين، وفرج فوده، ونوال السعداوي، ونصر حامد أبو زيد، وخليل عبد الكريم، وغيرهم.

كان عنصر اللقاء نابعاً من الترابط بين الإصلاح الديني والإصلاح السياسي، ولما كان النظام السياسي يرفض رفضاً حاسماً الإصلاح السياسي، فمن المنطقي أن يرفض الإصلاح الديني أيضاً. وكذلك فإن الإسلام السياسي يرفض بالمطلق أي إصلاح ديني ويعتبره كفراً، وهو غير معني بالإصلاح السياسي طالما أن هدفه غير المعلن الاستيلاء على الحكم كتحصيل حاصل للسيطرة على المجتمع. غير أن النظام السياسي وتحت ضغط الخطر الأصولي الذي احتل صدر المشهد، أحال مجال الاجتهاد وتجديد الخطاب الديني ودراسة القضايا المعاصرة والمستجدات إلى المؤسسات الدينية الملحقة بالنظام السياسي والتي لا تتجاوز الحدود المرسومة لها.

المطالبة بثورة دينية

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في احتفال إذاعة القرآن الكريم واحتفال الكلية الحربية: محتاجون لثورة دينية.

وأضاف: الإشكالية ليست في العقيدة الإسلامية بل في الفكر الديني غير المقدس.

وطالب بتجديد الفكر والخطاب الديني ليتناغما مع العصر ويتجاوزا الأفكار المغلوطة التي جرى تقديسها على الرغم من معاداتها للدنيا كلها وإساءتها للمسلمين.

واعتبر الرئيس المصري أن هذه العملية مناطة بمؤسسات الدولة «المقصود مؤسسة الأزهر» التي خصها الدستور المصري بدور المرجعية دون أن يستثني الجهد المستنير من علماء مستنيرين. لكن مؤسسة الأزهر قادت هجمة شرسة ضد الباحث المستنير إسلام بحيري واتهمته بأنه «يهدم ثوابت الدين والأمة والتراث الإسلامي وفقهاء الأمة، وبأنه يهدد السلم الاجتماعي والأمن الفكري والإنساني». وشدد بيان الأزهر على «أنه المرجع الوحيد في الشؤون الإسلامية وفقاً للدستور»، علماً أن نص الدستور يعتبر «الأزهر مرجعاً أساسياً». وقد أدت حملة الأزهر إلى وقف برنامج «مع إسلام بحيري» الذي كانت فضائية «القاهرة والناس» تبث حلقاته أربعة أيام في الأسبوع.

توقف البرنامج ولم يتوقف الجدل والسجال بين التنويريين والمحافظين، واحتدم حول دور مؤسسة الأزهر تاريخياً، وقدرتها على قيادة عملية إصلاح الفكر الديني وتجديده. الباحث البحيري قال: إن مؤسسة الأزهر تركت قنوات السلفيين لمدة ١٢ عاماً تقدم خطاباً متطرفاً ولم تحرك ساكناً ضدها». ناقدو الأزهر اعتبروا أن

المناهج الدراسية المعتمدة والمقررة في مؤسساته، تنتج فكراً تعصبياً، وعزوا سلسلة من الأحداث المأساوية إلى تلك المناهج، كاغتيال فرج فودة، والاعتداء على نجيب محفوظ (رفض الأزهر نشر روايته الشهيرة «أولاد حارتنا» التي حصل على جائزة نوبل بفضلها)، والتفريق بين المفكر نصر حامد أبو زيد وزوجته ورفض ترقيته ورفض أبحاثه ودفعه للهجرة خارج مصر، وتكفير نوال السعداوي ودفعها إلى المنفى.

كان للأزهر دور سلبي في تكفير عميد الأدب العربي طه حسين بعد صدور كتابه «في الشعر الجاهلي». واتُهم الأزهر في معركة البحيري بأنه يحتكر الاجتهاد ويحظر نقد التراث الديني الإشكالي، وهو بهذا يمارس دور الكهنوت ويتحول إلى هيئة رقابية وصية على فهم الناس للدين.

أبرز قضايا الخلاف بين الاتجاهين

أولاً - العقل والنقل، اتجاه يغلّب النقل ويحد من حرية الاجتهاد والاستقراء والاستنتاج، بما في ذلك قراءة النص المقدس.

يعتبر الذين يغلبون النقل كتب التراث من الثوابت التي لا يمكن الاقتراب منها، في مقابل اتجاه يغلب العقل ولا يسلم بالتفسير والإفتاء الوارد في كتب التراث، ويرى أن التراث بحاجة إلى إعادة بحث وتمحيص. والحجة التي يسوقها المجددون هي أن ذلك التراث خضع لتدخل النظام السياسي وبخاصة في العهدين الأموي والعباسي وجرى توظيفه لمصلحة الحكام. كما أن الأحاديث النبوية المدسوسة والضعيفة جزء من التراث الذي يحتاج إلى تمحيص.

يقول المفكر جورج طرابيشي في كتابه (المعجزة أو سبات العقل في الإسلام): إذا كانت المعجزة رفيقة درب كل نبي، فلماذا قضت المشيئة الإلهية أن ينفرد الرسول دون سائر الرسل والأنبياء بأن يكون نبياً بلا معجزة؟ «قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ»، و«قل الروح من أمر ربي». وعشرات الآيات القرآنية تقول إن الرسول مبعوث ليبشر وينذر ويبلغ رسالات ربه دون معجزات خلافاً لمن سبقه من الرسل والأنبياء. المعجزة الوحيدة كانت القرآن الكريم. غير أن كتب السيرة تفرد باباً مفصلاً لمعجزات النبي التي تبدأ بـ ١٠ معجزات في سيرة ابن هشام مطلع القرن الثالث الهجري. وفي القرن الخامس الهجري يصبح عدد المعجزات النبوية ٤٠ معجزة لدى الماوردي (في أعلام النبوة). وفي مصنف دلائل النبوة للبيهقي تصبح المعجزات النبوية ١٠٠ معجزة في القرن الخامس. ثم تتحول إلى ١٢٠ معجزة لدى القاضي عياض في كتابه (الشفا بتعريف حقوق المصطفى) في القرن السادس. ابن كثير حافظ على عدد المعجزات لكنه قدم عدة روايات للمعجزة الواحدة، متجاوزاً بذلك طريق «أخبار الآحاد» مبتدعاً التعدد الذي يعزز «مصداقية» المعجزات. ثم تتضاعف المعجزات في السيرة الحلبية إلى ٣ آلاف معجزة في القرن الـ١١

الهجري. وفي (الهداية الكبرى) يتم استعراض المعجزات النبوية في نسـخها «الشيعية» التي تحصر الخلافة بعلـي بن أبي طالب وذريته من فاطمة وانتهاء إلى الإمام الثاني عشر.

انحسـرت مرجعية القرآن – ابتداءً من عصر الخليفة المتوكل – وصعدت مرجعية السنة (الحديث) التي شـهدت تضخماً متسارعاً في أعداده. يقول جورج طرابيشي في كتابه (من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث النشأة المستأنفة): كتاب البخاري المعروف بـ (التاريخ) عدد فيه أسماء رواة الحديث الذي تضمن ٣٣ – ٤٠ ألف راو، وصنف أسـماء المجروحـين الذيـن لا تجوز شـهادتهم بأقل من ٧٠٠ يضاف إليهم ٧٥٠٠ سـكت عنهم البخاري ولم يعدلهم أو لـم يجرحهم، وبهذا يكون قد بقي فـي كتابه أكثر من ٣٠ الـف راو. أضاف إليهم النيسـابوري في كتابه (صحاح الصحيحين) ٨ آلاف حديث، أي ما يساوي ثلاثة أضعاف أحاديث الصحيحين مـن غير المكرر. كما أن كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي أورد ٥ آلاف حديث، أي نحو ضعف عدد غير المكرر من الأحاديث في كلا الصحيحين، وهذه الأحاديث مجردة من أسانيدها. هكذا بدأ التحول من إسـلام القرآن إلى إسـلام الحديث وتأسـيس الأخير في أيديولوجيا سائدة على امتداد القرون العشـرة الفاصلة بين عصر الخليفة المتوكل وعصر النهضة.

بهذا المعنى يعتبر المجددون صحيح البخاري وصحيح مسلم غير مقدسين ولا يجوز مقارنتهما بكتاب الله، فهما يحتملان وجود أخطاء ووجود ضعف لاسـيما تلك الأحاديـث التي لا تتوافق مع نص القـرآن الكريم، وأحياناً تتناقض معه، وتتناقـض مع المحاكمـة العقلية والأخلاقية في التطبيـق. الخـلاف ينحصـر هنا فـي اعتبار الصحيحين من ثوابت الدين المقدسة التي لا يجوز التشـكيك فيها. في مقابـل اعتبارهما مصادر فيهـا قدر من الصواب وفيها أخطاء تحتاج إلى تصويب ومعالجة.

ثانيـا: الناسـخ والمنسـوخ فـي القـرآن وفـي الحديث وفي نسخ الحديث للقرآن. هذه قضية خلاف مركزية لأنها تقود إلى أحكام شـديدة التباين والاختلاف كالتكفير.

هناك «علماء» قالوا إن بعضاً من آيات سورة التوبة المسـماة براءة قد نسـخت بمعنى ألغت وحدها كل آيات محبة الآخر. وهناك بعض الآيات نسـخت نحو ٢٠ آية وضعت اليهود والنصارى والصابئـة والمجوس موضع حـوار وأخذ ورد وإشادة ولوم وتسامح وتعايش.

بعـض الآيات اسـتهدفت يهـوداً ونصارى مارسـوا الإيذاء أو غدروا بالنبي والمسـلمين، ولكنها خاصة بحدث ومواقف وسلوك ولا يمكن تعميمهـا. أما الأحاديث المدسوسـة التي أراد الناسخون استبدالها بآيات القرآن، فهي بمثابة إعـلان حرب على الديانـات الأخرى، وبخاصة الحديث – السـاري المفعول هذه الأيام – الذي يقول: «لا تصافحوهم ولا تبدؤوهم بالسـلام ولا تعودوا مرضاهـم ولا تصلوا عليهم وصغروهم كما صغرهم الله».

صار الناسخ والمنسوخ عماداً للفكر المتطرف الذي يكفر المسيحية واليهودية والشيعة والعلويين والدروز والإيزيدية والعلمانية وكل المسلمين الذين لا يلتزمون تلك الأفكار ولا يزاولونها.

اختلف العلماء في عدد الآيات المنسوخة، فمنهم من قال إنها أكثر من نصف أحكام القرآن. الرأي الآخر يقول إن الناسخ والمنسوخ هو من ابتداع بعض «العلماء». ورفضه علماء كبار أمثال محمد عبده. النسخ هو من أكبر الكوارث الفكرية التي صنعها الأسلاف، قالوا إنه الإجماع مع أنه «تصور بشري خالص يمكن أن يقال عن اللوائح والقوانين، ولكن لا يمكن أن يعلق بالقرآن ولا برب العالمين ولا بمسلم يؤمن بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر» كما وصفه المفكر الإسلامي جمال البنا.

ثالثاً: موقفان متناقضان من الجهاد، عرضهما ماهر الشريف بشكل مفصل في كتابه (تطور مفهوم الجهاد في الفكر الإسلامي) ويمكن تكثيفهما بالآتي:

رفض الإمام محمد عبده القول: إن الدين الإسلامي دين جهادي شرّع فيه القتال، واعتبر أن القتال فيه «لرد اعتداء المعتدين على الحق وأهله إلى أن يأمن شرهم» ولم يكن ذلك أبداً «للإكراه على الدين ولا للانتقام من مخالفيه». كما ينفي محمد عبده أن تكون الحروب التي وقعت بين المسلمين أنفسهم حروباً من أجل العقيدة، وإنما أشعلتها الآراء السياسية في طريقة حكم الأمة وكان منشؤها طمع الحكام وفساد أهوائهم وحبهم الاستئثار بالسلطان دون سواهم». الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء في عصرنا صار مناطاً بالجيش الذي يحمي الوطن وفي مرحلة ما قبل الدولة كان مناطاً بحركة تحرر وطني.

تخضع الجيوش وحركات التحرر للقانون الدولي وحقوق الإنسان والمنظومة الكونية. وبهذا التطور لم يعد الجهاد بمفهوم الماضي قائماً.

يرى عبد الله عزام في المقابل أن الجهاد يهدف إلى «إقامة دين الله في الأرض وتأسيس دولة إسلامية وإنقاذ البشرية من الكفر».

تأثر عزام بابن تيمية الذي أفتى بوجوب قتال كل طائفة «ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة كالامتناع عن إقامة الصلوات الخمس أو أداء الزكاة أو الصيام المفروض».

ورأى أن الله أوجب على المسلمين قتال كل من بلغته الدعوة الإسلامية ولم يستجب إليها. تأثر الجهاديون بالمودودي الذي اعتبر الإسلام نظاماً كلياً شاملاً «يريد أن يقضي على سائر النظم الباطلة الجائرة الجارية في العالم».

وترك سيد قطب بصماته على الجهاديين، عندما اعتبر أن الجهاد ذلك التكليف الذي يقتضي مكافحة الطواغيت وحاكميتهم، وأن الأمة المسلمة مكلفة الجهادَ لتحقق كلمة الله في الأرض وتفرض ربوبية الله وحاكميته وعدله».

ورأى أن جهاد المسلمين «ضد مغتصبي سلطان الله في الأرض»، هو «حال دائمة» إلى أن «يكون الدين كله لله».

قسم هذا الفقه الدنيا إلى دار إسلام ودار حرب، فقه تتبّناه الجماعات الإسلامية المسلحة،

ويُدرّس في كليات الشـــريعة في البلدان العربية والإســـلامية، فقه يوفـــر تربةً خصبةً لإشـــاعة الكراهية في صفوف المســـلمين منذ قرون ضد غير المسلمين، ويولّد العنف بين صفوفهم.

التماهي الفكري بين الإســـلام السياســـي التكفيري والإسلام الرسمي (المؤسسة الدينية الرســـمية) كان لمصلحة ســـيادة فكر وثقافة تكفيرية في المجتمعات العربية، وكان انتصاراً للإسلام السياسي في الدول العربية والإسلامية وكانت نتيجته الطبيعية بروز «داعش» و«القاعدة» و«بوكو حرام» و«طالبان» و«الحوثيين» وغيرهم. إن هـــذا التحول الدراماتيكي الذي تدفع ثمنه الشعوب يستدعي: قيام إصلاح ديني حقيقي، يعيد النظـــر في التراث الفقهي، ويقرأ القرآن والســـنة النبويـــة قراءةً جديـــدةً، توفّر أصولاً جديدة للفقه والتشـــريع، وتســـاهم في إبداع نظريـــة حديثة للدولة والمجتمـــع تضمن ولاية الأمة على نفسها.

قطاع العدالة الفلسطيني
من منظور تنموي حساس للنوع الاجتماعي

محمد خطيب*

تمهيد

ترد حكاية في المنتديات الإلكترونية المهتمة بالأمور القانونية[1] (مع ملاحظة أن مدونيها أو بعضهم أشاروا إلى أنها غير موثقة) مفادها أن أحد القضاة الفرنسيين في العام ١٧٩١ كان جالساً على شرفة منزله يستنشق الهواء، فشاهد مصادفةً مشاجرةً بين شخصين انتهت إلى إصابة أحدهما إصابةً حرجةً وهروب الآخر، فأسرع أحد الأشخاص إلى مكان الجريمة ونقل المصاب إلى المشفى لإسعافه، ولكنه كان قد لفظ أنفاسه الأخيرة، فاتهمت الشرطة المنقذ بالجريمة.

وللمصادفة، أيضاً، كان القاضي الذي شهد الجريمة هو من سينظر القضية، وحيث إن القضاء الفرنسي لا يعترف إلابالدلائل والقرائن، فقد حكم القاضي على البريء بالإعدام، على الرغم من أنه شاهد الجريمة التي وقعت أمام منزله، وبمرور الأيام ظل القاضي يؤنب نفسه لهذا الخطأ الفادح، ولكي يرتاح من عذاب الضمير اعترف أمام الرأي العام بأنه أخطأ وحكم على شخص بريء بالإعدام، فثار الرأي العام ضده واتهمه بالافتقار إلى الأمانة والضمير.

وذات يوم أثناء نظره إحدى القضايا وجد محامياً يترافع أمامه مرتدياً روباً أسود، فسأله القاضي: لماذا ترتدي هذا الروب الأسود؟ فقال له المحامي: كي أذكرك بحكمك ظلماً على شخص

* متخصص في النوع الاجتماعي والتنمية .

بــريء بالإعدام. ومنذ تلك الواقعة أصبح الروب الأســود هو الزي الرسمي لمهنة المحاماة، ومن فرنسا انتقل إلى سائر الدول. (انتهت الحكاية)

يمكن أن نجادل في صحة هذه الحكاية لا في مدلولاتها، فالنظام القانوني ممارسات بشرية لا تدعــي الكمال ولا ينبغي لها ذلك، وغاية جهدها أن تسعى إلى الدنو من الحقيقة، ذلك أن القانون مصدره البشر.

ولكونه بشرياً، ينبني على ذلك حكماً أنه ينتمي إلى ســياقات وبنى فكرية واجتماعية وسياسية وطبقية وعرقية ودينيــة وطائفية... أي أنه ليس حياديــاً بحكم الطبيعة الاجتماعية للبشــر، أي أن لديــه –كما لأي إنســان– تصوراته الفكرية والفلســفية للمجتمع والدولة والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو يرسخ هذه الرؤى من خلال النظام القانوني.

النخب السياسية السائدة في البرلمان هي التي تســن القوانين، والقانون هو الذي يفسر ويطبق ويمأسس قطاع العدالة وهياكله وبناه وأنظمته الداخلية والفنية، وينبني على ذلك أن النظام القانوني لا يتشــكل في الفراغ بل في مجتمع يضم شــبكةً معقدةً وطيفاً تفاعلياً من عناصــر القوة والضعف والفرص والمهددات، ويضــم نظامــاً لا متناهياً مــن الصراعات والتباينات والتساوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والمصالح والتناقضات الطبقية.

من هنا تنشأ العلاقة الإشكالية والجدلية بين النظــام القانوني والمجتمع، ومــا يتمخض عن النظام القانوني من منظومة مؤسســية ترســم فيما بينها منظومة قطــاع العدالة، وعلاقة هذا القطاع بالتنمية في القطاعات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتكون هذه الورقة من جزأين:

- الأول: يقدم إطلالةً على المنجز العالمي في ميدان العدالة والأنظمة القانونية كشأن تنموي.
- الثاني: يستعرض قطاع العدالة الفلسطيني من منظور تنموي.

أولاً - إطلالــة على المنجز العالمي فــي ميــدان العدالــة والأنظمــة القانونية كشأن تنموي

القانون والتنمية (D&L)

تمتــد الجــذور الفكرية للعلاقة بــين القانون والتنمية إلى القرن التاســع عشــر، ومن أبرز الكتابات في هذا الموضوع كتابات عالم الاجتماع الشــهير (ماكس فيبر)، وعملياً نشأت في مطلع ستينيات القرن العشرين حركة القانون والتنمية Land and Development (L&D).

اســتمرت هذه الحركــة حتى مطلــع العقد الســابع، وقادت الحركة مجموعة من القانونيين الليبراليين العاملين في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومؤسسة (فورد فاونديشن) وأكاديميون وخبراء من جامعات هارفرد ويل وســتانفورد وويسكونســن وكليات أخرى مــن أبرز كليات

القانون في الولايات المتحدة،[٢] إضافة إلى جمعية المحامين الأميركيين.[٣]

الافتراض الأساسي لهذه الحركة أن للقانون موقعاً مركزياً في العمليات التنموية، وأن القانون وسيلة يمكن استخدامها للإصلاح الاجتماعي في الدول النامية – على الرغم من أن التركيز كان على أميركا اللاتينية، ذلك أن القضاة والمحامين يمكن أن يعملوا كمهندسين اجتماعيين.

طرح جزء من هذا التيار أن الإصلاح القانوني يمكن أن يوسع حدود التغيير الاجتماعي من خلال تكييف النظام القانوني مع المتغيرات الاقتصادية التي حدثت بالفعل، على اعتبار أن الإصلاح الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى التغيير الاجتماعي، بحيث يكون القانون قاطرة التغيير. الفكرة كانت هي أن تثقيف القضاة في الدول النامية يمكن أن يعمق جهود الإصلاح، ذلك أن الفجوة بين القانون الموجود في الكتب وبين الواقع في الدول النامية واضحة بجلاء ومدركة على نطاق واسع.

الحل هو التدريب التقني، أي أن يتم تدريب القضاة على معارف تقنية حول دور القانون في التنمية بما يمكنهم من سد الفجوة، أي أن التعليم الذي سيوجه إلى القضاة والمحامين سيمكنهم من تجاوز القيم الموروثة من الطبقة والأسرة والدين والتأثيرات الاجتماعية الأخرى، وأن تغيير القوانين يمكن أن يغير السلوك الاجتماعي والثقافة القانونية.

انقطع بعد نحو عقد من الزمن تمويل الممولين لمشاريع القانون والتنمية، ومن المرجح أن ذلك يرجع إلى أسباب سياسية.

هناك عدة محاولات لتفسير التوقف التام للمشاريع، بعضها رأى أن قلة من المحامين والقضاة في المناطق المستهدفة وخاصة في أميركا اللاتينية كانت متحمسةً للمشاريع. وبعضها رأى أن القائمين على المشاريع لم يستوعبوا بشكل كاف واقع الدول النامية، حيث القوانين العشائرية الراسخة في العالم النامي لم تتأثر بالمشروع في ظل عدم جاذبية القوانين الأميركية الليبرالية في تلك البلدان.

انطلقت في مطلع تسعينيات القرن العشرين بدعم وإسناد من البنك الدولي موجة أخرى باسم سيادة القانون (Rule of Law) والفرق بينها وبين الموجة السابقة أن موجة سيادة القانون كما نشأت في حينه لم تكن معنيةً بتأسيس دولة الرفاه بل بإحداث دولة صديقة للسوق،[٤] Market-Friendly State ، بموجب هذا التوجه أصبح القانون وسيلةً تساعد على إحداث تحولات في السوق، وتحديداً في ما يخص حقوق الملكية وضمان تعزيز الالتزام بالتعاقدات القانونية، وتم التنازل عن فكرة أن يكون القانون أداةً للتغيير الاجتماعي والاقتصادي على غرار التجربة الأميركية التي فشلت في حقبة الستينيات.

القانون والحركة النسوية

تعاظم اهتمام الحركة النسوية بحقل القانون منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وفي الثمانينيات[٥] نشطت النقاشات في الدوريات والمؤتمرات وكليات القانون في الولايات المتحدة الأميركية على نحو أساسي، وظهرت نظريات مستمدة من تجارب النساء والمناظير النقدية التي تم تطويرها ضمن تحليل علاقات السلطة بالقانون والنوع الاجتماعي، وتنوعت النظريات،[٦] وبدا أن القانون يجب أن يعتمد على أساس المساواة بين النساء والرجال، بما في ذلك التوجه ما بعد الحداثي الذي طرح أن القانون يجب أن يترسخ في أساسه على أن الناس في المجتمع مختلفون في كل شيء.

تبلورت رؤى ترتكز أساساً إلى نقد الليبرالية القانونية التي تتجاهل خصوصية النساء والفئات المهمشة عموماً. وتباينت الأطروحات النسوية حسب عدد من التيارات الأساسية:

١. الليبرالية النسوية تحدثت عن التمييز الإيجابي.
٢. الثقافية اعتبرت أن النظام القانوني الليبرالي لا يمكنه رؤية ولا سماع ولا فهم النساء، لجهة أن النساء مختلفات في كل شيء عن الرجال، والنظام القانوني لا يرى ولا يسمع ولا يفهم سوى الرجال وقضاياهم واعتباراتهم.
٣. الراديكاليات اعتبرن أن النظام القانوني وسيلة لسيطرة الرجال على النساء وإخضاعهن.
٤. نسويات الماركسية الجديدة وغيرهن ممن تأثرن بحركة النقد القانوني Critical Legal Studies(CLS)[٧] في الستينيات والتي استمدت أفكارها من الفيلسوف ميشيل فوكو أبرزن ضرورة الارتكاز إلى أن الناس مختلفون وليسوا متشابهين، فمنهم الفقراء والأغنياء والحضريون والريفيون والمتعلمون والأميون... وبالتالي يجب أن يرتكز النظام إلى رؤية تقوم على اللاحتمية.

القانون كشأن تنموي

ظهرت نتيجة الحراكات النسوية عالمياً ثمرتان أساسيتان لما سبق بصرف النظر عن فكرة الدولة صديقة السوق التي نهضت عليها فكرة سيادة القانون:

- الأولى: أن العلاقة حتمية بين القانون والتنمية المستدامة.
- الثانية: ضمان تمكين الجميع من الوصول إلى العدالة Access to justice.

تطرح منظمة The International Development Law Organization[٨] (IDLO) في تقرير لها حول دمج سيادة القانون بأجندة التنمية المستدامة ما بعد العام ٢٠١٥ (في ما يخص الفكرة الأولى «القانون والتنمية المستدامة») أن الدمج يمكن أن يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفق الجدول الآتي:

	التنمية الاقتصادية	التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية المستدامة
تعزيز الأطر القانونية	– زيادة القدرة على التنبؤ الاقتصادي – ضمان الحقوق – محفزات استثمارية متوازنة	– ضمان الحقوق الاجتماعية – إبطال القوانين المنتجة للتمييز – حماية الهوية للأفراد	– تعزيز آليات تقود لمشاركة الفقراء في الإدارة البيئية
بناء قدرات المؤسسات القانونية	– تعزيز القدرة على حل المنازعات التجارية	– تعزيز قدرات المؤسسات الأمنية والقضائية بما ينسجم مع المعايير الدولية للقضاء	– زيادة قدرات منظومة العدالة على تنفيذ القرارات ذات الصلة بالقضايا البيئية
دعم التمكين القانوني	إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات والأسواق وتمكين النساء	– آليات للإنصاف – وصول أكبر للعدالة – تمكين النساء	– تمكين الفئات الشعبية – تقوية المتابعة وتعزيز مقاييس التنفيذ

تـرى الخبيرة التنمويـة [٩] Pilar Domingo من مؤسسة Development Institute (ODIOverSeas) أن سيادة القانون هي دعامة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهنـاك بالمنظور التنموي ثلاثة معان لسيادة القانون هي:

- الدرجة التي تعبر عن أن الإرادة السياسية والقدرة المؤسسـية كافية لضمان محاسبة الحكومة.
- قدرة الدولة على حماية المواطنين ووصولهم إلى حقوقهم.
- قـدرة الدولة على تطبيـق القانون وحماية المواطنين من خلال توفير الأمن في مواجهة أشكال التهديد المختلفة.

إحدى المحطات الأساسـية في هذا السياق مـا يطلق عليه اسـم (مبادئ جوهانسـبيرغ)، ففـي الفترة من ١٨ إلـى ٢٠ آب ٢٠٠٢ عقدت في جوهانسـبيرغ بدولة جنـوب إفريقيا الندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة وسيادة القانون، وفي أوراق المؤتمر التي أنجزتها اللجنة التحضيرية طرحت القضايا الآتية للنقاش:

ما هي التنمية المستدامة؟

تتطلـب التنمية المسـتدامة تحسـين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم دون زيادة استخدام المـوارد الطبيعية إلى ما يتجـاوز قدرة كوكب الأرض علـى التحمـل. وفي حـين أن التنمية المستدامة قد تسـتلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالـم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقاً تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

- **النمـو الاقتصادي والعدالـة:** إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً بما بينها من ترابط تسـتلزم نهجـاً متكاملاً لتهيئة النمو المسـؤول الطويـل المدى، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع عن الركب.
- **حفظ المـوارد الطبيعية والبيئة:** حفاظاً

على تراثنا البيئـــي ومواردنا الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة، يجب إيجاد حلول قابلة للاســـتمرار اقتصادياً للحد من اســـتهلاك المـــوارد، وإيقـــاف التلوث، وحفـــظ الموائل الطبيعية.

- **التنميـــة الاجتماعية:** جميع أنحاء العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحيـــة والماء والإصلاح. وعند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الـــذي يمثله التنوع الثقافـــي والاجتماعي، واحتـــرام حقـــوق العمـــال، وتمكين جميع أعضـــاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

من أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم ما يلي:

- تخفيف حدة الفقر، وبخاصة في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم.
- تحسين قدرة جميع البلدان، وعلى الأخص البلـــدان النامية، على التصـــدي لتحديات العولمة، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئياً.
- التشجيع على اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مســـؤولة للحد من الفاقد ومن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- كفالـــة إمكانية وصول جميـــع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم.
- الحد من المشـــاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتســـبب في كثير مـــن الأمراض في العالم حالياً.
- تحسين إمكانيات الحصول على الماء النقي بحيث يتاح ذلك للذين يضطرون حالياً إلى الاعتماد في تربية أبنائهم وكسب أرزاقهم على مصادر غير مأمونة وغير صحية.»[١٠]

وفيما يلي مجموعة مختارة من فقرات البيان الختامي:

اجتمـــع فـــي الفترة من ١٨إلـــى ٢٠ آب عام ٢٠٠٢ أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالـــم بالندوة العالمية للقضـــاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك في جوهانسبيرغ بجنوب إفريقيا، تحت ضيافة جناب القاضي آرثر شاسكالسون رئيس القضاة في جنوب إفريقيا، وبرعايـــة برنامج الأمم المتحـــدة للبيئة، وقد أقر القضاة في نهاية الندوة البيان الآتي:

- نؤكـــد التزامنا بالعهد الـــذي قطعه زعماء العالم على أنفسهم في إعلان الألفية الذي اعتمدته الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة في أيلـــول بضرورة «أن نبذل قصارى جهودنا لتحرير البشرية جمعاء، وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنـــا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفســـدته الأنشطة البشرية على نحـــو لا رجعة فيه، ولم تعـــد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم».
- نعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن إطار القانون الدولـــي والوطني الذي تشـــكل منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية البشرية،

المعقود في استوكهولم، في العام ١٩٧٢، يوفر أساساً سليماً لمجابهة التهديدات البيئية الرئيسة التي تواجهنا اليوم، وتشمل الصراع المسلح ومهاجمة المدنيين الأبرياء، وينبغي تدعيمه بمزيد من الجهود المثابرة والمتضافرة والدؤوبة من أجل تنفيذ هذه النظم القانونية وإنفاذها بهدف تحقيق أهدافها.

- نؤكد التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونعترف بارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ومساندتها لحكم القانون ونذكّر بالمبادئ التي اعتمدت في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ونؤكد التزامنا بهذه المبادئ التي تشكل المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.
- نؤكد أن استقلال الهيئة القضائية وسير الإجراءات القضائية أمر حيوي لتنفيذ القانون البيئي وتطويره وإنفاذه، بالمثل فإن أعضاء الهيئة القضائية، وكذلك العاملون المساهمون في سير الإجراءات القضائية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، هم شركاء أساسيون في تعزيز الامتثال للقانون البيئي الدولي والوطني ولتنفيذه وإنفاذه.
- نشدد على أن ضعف حالة البيئة العالمية يستوجب من القضاة، بوصفهم حماة حكم القانون، الإقدام، بشجاعة وبلا خوف، على تطبيق وإنفاذ القوانين الدولية والوطنية السارية، التي من شأنها أن تساعد، في ميدان البيئة والتنمية المستدامة، في تخفيف وطأة الفقر وفي استمرار الحضارة وبقائها، وفي تأمين قيام الجيل الحاضر بالاستمتاع بنوعية الحياة وتحسين نوعية حياة جميع الشعوب، والعمل، في الوقت نفسه، على ضمان عدم المساس بالحقوق والمصالح الثابتة للأجيال القادمة.
- نتفق على أن للهيئة القضائية دوراً رئيساً يتعين عليها القيام به في دمج القيم الإنسانية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية: وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية، في الحضارة العالمية المعاصرة وذلك بتحويل هذه القيم المشتركة إلى إجراءات من خلال تعزيز احترام حكم القانون دولياً ووطنياً على حد سواء.
- نعتقد اعتقاداً جازماً بوجود حاجة ماسة لتعزيز قدرات القضاة والمدعين العامين والمشرعين وكل من له دور حاسم في المستوى الوطني في عملية تنفيذ وتطوير وإنفاذ القانون البيئي، بما في ذلك الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وبخاصة عبر الإجراءات القضائية.
- ونقر بأن أكثر الناس تأثراً بتدهور البيئة هم الفقراء، وأنه تبعاً لذلك، هناك حاجة ماسة لتعزيز قدرات الفقراء وممثليهم في الدفاع عن حقوقهم البيئية، وذلك لضمان ألا

تضار الشرائح الأضعف في المجتمع بفعل التدهور البيئي ولتمكينها من ممارسة حقها في العيش في بيئة اجتماعية ومادية تحترم وتصون كرامتها.

الوصول إلى العدالة

ذكر آنفاً في هذه الورقة أنه نتيجة الحراكات النسوية عالمياً ظهرت ثمرتان أساسيتان:

- **الأولى:** القانون والتنمية المستدامة والتي تم نقاشها سالفاً.
- **الثانية:** إمكانية وصول الجميع إلى منظومة العدالة justice to Access.

إن الوصول للعدالة Access to justice ضرورة واجبة الوجود من منظور حقوق الإنسان لأن الوصول الحقيقي والفعال ودون عوائق لآليات وأنظمة العدالة متطلب أساسي للوصول إلى العديد من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية. إن الوصول للعدالة يعبر ويشير إلى أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة أو الانتقائية.

يهدف الوصول للعدالة من منظور حقوقي إلى تطوير قدرات الناس في المساءلة بشأن التزام الحكومة بإصلاح فعال وشمولي، وتقوية النظام القضائي وتعزيز بناء القدرات والتمكين على مستوى المجتمع والأفراد وفي علاج البنى والعوائق الاجتماعية.

تقوم الحكومات في هذا الإطار بضمان التزامها القانوني JureDe والواقعي De facto في مجال وصول الجميع للعدالة دون تمييز من أي نوع. ومن هنا ينبغي على الدولة بناء إطار مؤسسي وقانوني لا يميز ضد أي فرد أو جماعة بما يسهل الوصول الفعال إلى الآليات القضائية للجميع. ويضمن مخرجات عادلة لأولئك الذين سعوا إلى الإصلاح والإنصاف، وينبغي على الدولة ضمان تطبيق فعال للأحكام القضائية.

يجب أن تكون الخطوات آنفة الذكر[11] مدركةً لكون الأفراد والجماعات في المجتمع غير متماثلين في امتلاك القوى المادية والمعرفية والاجتماعية، وبالتالي عليها العمل لإحداث تغيير يؤدي إلى تمكين الفئات الضعيفة والأقل حظاً.

ويعني هذا الإطار ضرورة أن تكون أولوية الدولة هي احتياجات الأكثر ضعفاً والأقل حظاً بما يجعلهم فعالين وليسوا متلقين سلبيين في القرارات التي تؤثر على حيواتهم.

يتطلب وصول الفقراء والضعفاء إلى العدالة إجراءات على عدة جبهات منها: تدخلات تركز على النظام القانوني والقضائي تتضمن الإطار المعياري وتحسين قدرة المؤسسة على تقديم الإنصاف دون أي تمييز من أي نوع، وخلق الظروف التي تضمن أن تكون المخرجات النهائية والعمليات منصفة، كما يتطلب ذلك إجراءات معينة لتمكين الفقراء بصورة شاملة، ليس فقط في الوعي القانوني والمساعدة القانونية بل في زيادة قدراتهم السياسية والاجتماعية لضمان نتائج منصفة، وكل ذلك ضمن استراتيجيات منسجمة ومترابطة.

اقترحت القانونية النسوية الكولومبية د. روزا بريسينيو[١٢] إطاراً لدراسة القانون كشأن تنموي، حيث تقول «أن نفكر في القانون بوصفه مشكلاً من ثلاثة عناصر مترابطة: فحوى القانون (النص)، هيكليته (الإجراءات العملية)، ثقافته (الوعي به)، وعليه فعند القيام بعملية تحليل قانوني لقضايا تتعلق بالمرأة، وعلى سبيل المثال: الصحة والتعليم، المشاركة السياسية والعمل والعنف... ينبغي أن نفكر في إطار العناصر الثلاثة بهدف التعرف إلى مكامن المشكلة واتخاذ استراتيجيات لمعالجتها.

يعد اقتراح بريسينيو خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن في خطوة إلى الأمام يمكن انتهاج إطار أكثر تفصيلاً يقترحه كاتب هذه الورقة من تسع نقاط، وهي خارطة مستمدة من الأدبيات العالمية النسوية والتنموية في مجال الوصول إلى العدالة توضح مكونات قطاع العدالة لأغراض التحليل التنموي الحساس للنوع الاجتماعي.

يتكون قطاع العدالة لأغراض التحليل التنموي من تسعة مكونات هي:

١. النص القانوني، مع الأخذ بالاعتبار أن النصوص القانونية ينبغي تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:
   - نصوص من إعداد السلطة التشريعية (القوانين).
   - نصوص من إعداد السلطة التنفيذية (أنظمة ولوائح تنفيذية وتفسيرات للقوانين).
   - نصوص من إعداد السلطة القضائية (قواعد فقهية وسوابق قضائية).
٢. الهيكل: تصنيف المحاكم، والمحاكم المختصة مثل: محاكم عمل، محاكم أحداث، محاكم تجارية... .
٣. البيئة الفيزيائية: مدى مواءمتها للفئات المختلفة: ذوي الإعاقة، المسنين، الأميين، الطاقة الاستيعابية مع الزيادة المتوقعة مثلاً خلال الـ٥٠ عاماً المقبلة.
٤. البيئة الجغرافية: موقع المقرات على صعيد المدينة، توزيعها على صعيد الإقليم، توزيعها على الصعيد الوطني.
٥. البيئة البشرية: وتضم:
   - المكونات البشرية للنظام وكفايتها: هل توجد أقسام للاستعلامات ودرجة كفايتها. أو غير ذلك من المكونات.
   - التوجهات السلوكية:
     ١. الأداء الفني.
     ٢. التواصل البشري.
   - التوجهات المعرفية والقيمية:
     ١. التوجهات المعرفية ذات الصلة بالأداء الفني.
     ٢. القيمية ذات الصلة بالتواصل البشري.
٦. الإجراءات الرسمية: بموجب قوانين أو أنظمة أو قرارات رسمية.
٧. الواقع العملي: كما يبدو على أرض الواقع.
٨. الثقافة الشعبية:
   ١. على صعيد المتقاضين.
   ٢. المجتمع.

القضاء الموازي العشائري والتحكيم...

٩. ثقافة المؤسسات العدلية المساندة: العيادات القانونية، التوكيل المجاني للمحامين... .

ثانياً- استعراض لقطاع العدالة الفلسطيني من منظور تنموي

في دول العالم غير المتقدمة، ومنها فلسطين، لا يتحمل قيادات المؤسسات في القطاعات التنموية المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والعدلية والثقافية والتربوية التبعات والنتائج التنموية للسياسات والقرارات والاستراتيجيات والقوانين والأنظمة والتشريعات التي جاؤوا بها سواء نتيجة قناعات شخصية، أو استجابة لموازين قوى، أو انسجاماً مع الأجندات التمويلية.

وينبني على ذلك أن كبار المسؤولين لا يجدون أنهم مضطرون لتعلم المناهج العلمية لتحليل السياسات وصنع القرارات. فضلاً عن وجود سياسات مكتوبة موثقة وملزمة لعمل المؤسسة، كما لا يجدون أنفسهم ملزمين بالحرص على أن تكون استراتيجيات مؤسساتهم تشاركية على نحو حقيقي، حيث عادة ما يتم اختزال المجتمع في مجموعة من المؤسسات التي تشارك من خلال فئة من الموظفين من الشريحة نفسها إلى حد ما، ممن يعرفون الواقع من خلال الأوراق المكتوبة أو من خلال الزيارة الميدانية العابرة التي لا يرون فيها إلا النخب، وإلا ما يراد لهم رؤيته، على افتراض أنهم مهتمون برؤية الواقع كما هو. وفي الغالب يكون الموظفون مندوبين أكثر من ممثلين لمؤسساتهم، حيث يختلف ما يطرحونه من تصور غالباً باختلاف شخصية المندوب ووجهة نظره تجاه القضايا الاستراتيجية التي يحضر ورشها.

١. إشكاليات شائعة في إنجاز العديد من القوانين والأنظمة الفلسطينية من منظور تنموي.

هناك إشكاليات أساسية في القوانين الفلسطينية التي أقرت في عهد السلطة الفلسطينية / دولة فلسطين، فغالباً ما تكون مسوداتها الأولى عبارةً عن قانون أو نظام من دولة أخرى، ويتم إجراء تعديلات أولية أساسية عليه، ثم يتم تداوله كمسودة للنقاش، لا يتاح النقاش – إلا نادراً – لفئات المجتمع جميعها، وغالباً ما يتاح النقاش لنخب تعبر في الواقع عن إحدى فئات الجمهور المتأثر بالتشريع لا الفئات كافة. ويتعرض ثانية لجملة من التعديلات لجمل وفقرات وعبارات وألفاظ، وتصدر لاحقاً.

ويصدر نهاية كقانون جديد وعصري. وبعد فترة قصيرة من التطبيق تظهر إشكالات جوهرية وتتعالى الأصوات لتعديله. ويجري التعديل من خلال النخب نفسها التي ناقشت القانون قبل إقراره... .

تعكس اللوائح الداخلية غالباً رؤية المؤسسة لتطبيق القانون، ولا تعكس بالضرورة النقاشات التي صاحبت إعداد القانون، أي أن النصوص التشريعية شأنها شأن الخطط والاستراتيجيات، غالباً ما تناقشها نخب محصورة ومتشابهة في معظم خصائصها، ولا تكون نتيجة حوار

مجتمعي شامل- كأن يتم (مثلاً) نشر المسودات على المواقع الإلكترونية مع دعوة الجمهور لإبداء الرأي والاقتراحات- وهذا يعني ادعاء التشاركية لا ممارستها. وبالتالي فإنها تكون أداة لملء الفراغ لا أداة للتغيير، وهذا يتعارض مع أسس الحكم الصالح الذي يوجب أن يكون الشعب هو المصدر، وفي جوهر أي عملية تنموية لاسيما مع شيوع وسائل الاتصال والتواصل الحديثة.

يطرح[١٣] أحد المختصين بعض النقاط في هذا المجال فيما يلي أهمها:

- جاء عدد من القوانين متسرعاً ودون منح مجال للنقاش العام بخصوصه قبل إقراره نهائياً؛ الأمر الذي أظهر صعوبات عملية في تنفيذ القوانين لاحقاً والجزء الأكبر منها لم يطرح في الصحف المحلية و/أو وسائل الإعلام الأخرى لتمكين المهنيين وأصحاب الرأي والمعرفة من المشاركة في تحديد مواطن الصحة والخطأ.
- اللجوء إلى عملية القص واللصق في بناء القانون الواحد، الأمر الذي أجهض الهدف من القانون الجاري تشريعه، بحيث جاء القانون الجديد مسخاً من الصعب أن يستمر في الحياة، فالتنقل بين أحكام القانون المصري والقانون الأردني واقتباس كذا مادة من هذا القانون ثم من ذلك القانون لا يجعل من القانون المقر ذا تميز، وتميزه الوحيد أن ما ورد به يجعل العديد من فقراته متناقضة.
- عدم الدراسة الجدية والمسبقة لنتائج إصدار القانون من حيث القدرة على التنفيذ العملي.
- افتقار المشرع الفلسطيني إلى الكفاءة والمهارات القانونية اللازمة لصياغة التشريعات الصادرة؛ الأمر الذي أدى بصورة عملية إلى العديد من الإشكاليات القانونية في التطبيق.

إن عدم الشراكة المجتمعية في التشريع مخالف لأسس الحكم الصالح والذي ينبغي أن يستند إلى دعائم أساسية[١٤] وأبرزها:

- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- تحقيق حاجات في الأهداف والنتائج.
- المساواة للجميع مع أولوية الفئات المحرومة.

يقتبس اللورد دينس لويد في كتابه الشهير فكرة القانون مقولةً للقاضي كردوزو تقول «إن القانون كالمسافر، يجب أن يكون مستعداً للغد، يجب أن يحمل بذرة التطور في ذاته». ويضيف:[١٥] إن القانون في العصر الحديث يؤثر على ما لا يحصى من مشاكل وقضايا الناس أفراداً وفئات وجماعات، ولذلك من الخطأ الشديد أن يتصور القانونيون أن الخبرة القانونية فقط كافية لحل المشاكل الاجتماعية والقانونية بل يجب أن يكون القانون متصلاً بالمجتمع وقضاياه.

ومن اللافت في هذا المجال أيضاً أن الحركات الاجتماعية المختلفة حينما تعمل على حل بعض الإشكالات فإن جهودها تقتصر على إجراء تعديلات في نصوص القوانين، فقد عملت الحركات النسوية طويلاً على إلغاء العذر المخفف

في جرائم الشرف، ولكن التعديل لم يؤد إلى منع القتل بل إلى تغيّر أساليبه، إن المشاريع التي تتكلف مبالغ باهظة ويكون المخرج منها هو كتيب يحصر المواد القانونية التي تحتاج إلى تعديل، أمر فيه الكثير من العبث.

لم يعد الواقع يحتمل تشريعات تقوم بتعبئة فراغ تشريعي، فلا بد أن تكون التشريعات أدوات لتحولات اجتماعية واقتصادية وتنموية مقصودة يتوافق عليها المجتمع بمختلف فئاته، مع التركيز على رؤى واحتياجات وأصوات الفئات الضعيفة والمهمشة. فالمجتمع قطاعات متعددة، وفي كل قطاع فئات متباينة الرؤى والمصالح والقدرة على الوصول لمصادر السلطة الاجتماعية والقانونية. وإن لم تتأسس العمليات التشريعية والمنظومة العدلية والأنظمة القانونية والقضائية على ذلك، فإن المجتمع بكل قطاعاته سيواصل دفع الأثمان والتكاليف على نحو تراكمي مستمر، وفي قطاعاته وشرائحه كافة.

٢. إشكالية غياب المحاكم المختصة في العديد من الشؤون التنموية

يختص المحامون في العديد من دول العالم في ميادين محددة، ويتم إنشاء محاكم خاصة منها ما هو للأطفال ومنه ما هو للعمل، واختصاصات أخرى مثل المحاكم التجارية، ومحاكم القضاء الإداري، وما إلى ذلك. إن وجود هذه المحاكم له مفاعيل مهمة في الشأن التنموي.

أبرز الخبيران الاقتصاديان د. نصر عبد الكريم ومحمد خضر قرش في مجموعة أوراق بحثية أعداها[١٦] إشكالية غياب محاكم مختصة في الأمور التجارية، وأشار الباحثان إلى أن دراسة مسحية أجرياها أظهرت وجود إجماع بين المستطلعة آراؤهم على أهمية إنشاء محاكم تجارية، فقد أكد جميع أفراد العينة أن من شأن فصل القضايا والدعاوى التجارية عن المدنية أن يؤدي إلى سرعة البت في القضايا والملفات المتراكمة أمام القضاء، كما تبيّن أن ٤٥٪ من القضايا والدعاوى تستغرق أكثر من ٥ سنوات؛ ما يشكل مخاطر على القطاع التجاري الفلسطيني نتيجة التأخير المستمر في إصدار القرارات والتأجيل المتكرر في الجلسات، إضافة إلى طول الفترة الزمنية بين الجلسات.

رأت نسبة ٩٥٪ من المبحوثين أن إنشاء المحاكم التجارية من شأنه أن يطور بيئة أعمال القطاع الخاص ويحسنها، بيد أن ذلك كله يتطلب وجود جهاز قضائي ومحامين مختصين في القضايا التجارية.

وبالمنطق نفسه، هناك حاجة ماسة مثلاً لمحاكم القضاء الإداري، ويشير القاضي محمود حماد[١٧] إلى أنه يمكن القول بثقة إن وجود القانون الإداري لحماية المشروعية وسيادة القانون، يعد من أقوى الضمانات وأكثرها فعالية في حماية حقوق وحريات الأفراد تجاه عسف الإدارات إذا خطر لها انتهاك القوانين.

يبث وجود المحكمة الإدارية الطمأنينة في نفوس أبناء المجتمع لجهة أن حقوقهم وحرياتهم

مصانة، ويهيئ البيئة المناسبة لإطلاق طاقات الإبداع من خلال إشاعة الحرية وسيادة القانون، ويهيئ البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار من خلال إشاعة الحماية القانونية من عسف الإدارات البيروقراطية. ومن شأن وجود المحاكم الإدارية أن يحسن أداء الإدارات والتزامها بالقوانين سواء من خلال رقابة الجهات المختصة أو من خلال الرقابة الذاتية للإدارات خوف الوقوع في المخالفات. إضافة إلى أن المحاكم الإدارية تشيع الطمأنينة لدى العاملين في الإدارات لجهة حماية حقوقهم الوظيفية وحمايتهم من تسلط رؤسائهم وسوء استخدام السلطة.

وهناك محاكم أخرى يعتبر وجودها ضرورة تنموية مثل المحكمة المصرفية نتيجة عدم وجود قضاء متخصص بالأمور المصرفية.

وينشأ في هذا الصدد أن الحكم القضائي قد يكون أحياناً معبراً عن مدى معرفة القاضي بميدان قانوني محدد، أكثر مما يعبر عن حقيقة موقف القانون من مسألة محددة؛ ما يثير الكثير من المشاكل الاجتماعية والعقبات التنموية ويزيد من دعاوى الاستئناف في مختلف المراحل بما فيها التنفيذ وكذلك النقض – علماً أن تزايد الاستئنافات إشكالية حاضرة تثقل على النظام برمته – وتقديم الشكاوى.

٣. إشكالية عدم كفاية الرقابة على القضاء

في السنوات القليلة الماضية، ثار سجال بين نقابة المحامين ومجلس القضاء الأعلى، ونظمت مؤتمرات سنوية للقضاة، مجمل هذه الحراكات تبرز عديد القضايا التي تثقل النظام القضائي، ومما لا شك فيه أنها تترك آثاراً عميقةً في الواقع التنموي الفلسطيني .

ثمة بيانان أصدرتهما نقابة المحامين يومي ٣ و٤ شباط ٢٠١٤ كمؤشر يعبر عن رأي نقابة يعلم أعضاؤها تفاصيل الواقع القضائي وحدود مسؤوليتهم تجاه ما ورد في البيانين.

أصدرت نقابة المحامين الفلسطينيين بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٤ البيان رقم (٢) [١٨] ومما جاء فيه، لقد ظن مجلس القضاء الأعلى أن كيل الاتهامات لنقابة المحامين وفق ما ورد في بيانه الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٢/٤ والتخلي عن واجبه وخلط الأوراق يعفيه بل ويبرئه من تحمل المسؤولية.

إن من يدعي معرفته بأصول العمل النقابي لا ينكر علينا حقنا الأصيل بممارسته ولا يجوز له أن يمنع حقوقاً نص عليها القانون وكفلتها الدساتير ومنها قانوننا الأساسي.

السادة مجلس القضاء الأعلى الموقر، هل غاب عن ذهنكم عند إصداركم بيانكم أنكم قضاة؟ وهل تناسيتم مسؤولياتكم؟ ألستم أنتم من خالف القانون بالانتدابات القضائية؟ ألستم أنتم من امتنعتم عن محاسبة أي كان ومن كان ومهما كانت فعلته ومهما كانت خطيئته؟ ألستم أنتم

من سمحتم للآخرين بالتدخل في شؤونكم القضائيــة منها والإدارية على الرغم من حصانتكم؟ ألســتم أنتم من أخر وأعاق العدالة؟ ألســتم أنتم مــن أهمل مطالب القضــاة وحقوقهــم؟ ألســتم أنتم من خالف القانون بتعليماته؟ ألستم أنتم من أســقط قضايا المواطنين وضرب بعرض الحائط حقوقهم وتزعمون حماية مصالح المواطنين؟... .

وأصدرت النقابة بياناً في ٢٠١٤/٢/٣ جاء فيــه:[١٩] «لا يخفى على أحد مــا آل إليه الوضع القضائي من ترهل ومزاجية ومساس بكرامات العباد وخاصة المحامين منهم من بعض القضاة، هذا إضافة إلــى الأخطاء التي لا تغتفر، ومنها الانتدابات والتي انعكســت ســلباً على الوطن والمواطــن وأهدرت حقوق العبــاد وهزت الثقة بمؤسســة عريقة دفع شــعبنا البطل من أجلها ثمناً غالياً.

لقد صبــرت نقابة المحامين على هذا الوضع طويلاً أملاً بقيام القضاء بإصلاح حاله بشــكل يضمن قيامه بواجبه الوطني والمجتمعي، وتوجهت إلى مجلس القضاء مطالبةً بذلك مراراً وتكراراً، إلا أن اللامبالاة والاســتهتار وصل رأس الهرم القضائي حتى وصل الأمر أيضاً إلى الاستهانة بنقابتكم ممثلة بعطوفة النقيب، ولا يستغرب مثل هذا الفعل ممن استهان بحقوق الناس وحرياتهم، كما أن استهانة القضاء بكم وبنقابتكم تجلت في هذا اليوم بقيام رئيس هيئة محكمة العدل العليا بتصــرف لا يمت لأخلاق القضــاء بصلة تجاه نقيبكم مباشرة بشــكل متعمد ومقصود يهدف من ورائــه إلى المس بالمحامــين جميعاً وبمهنة المحاماة كرسالة حق.

وحيث إن السيل بلغ الزبى وأصبح نهج الصبر الذي توخته نقابتكم مطية لاستغوال القضاء في اســتهتاره ولا مبالاته، فقد قرر مجلس النقابة في جلســته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/٢/٣ البدء بفعالياته».(انتهى الاقتباسان)

وبتاريخ ٢٠١٤/٢/١٣ وجهت نقابة المحامين رداً [٢٠] من مجلس نقابة المحامين الفلســطينيين علــى المذكرة التي تقدم بها الأســتاذ حســن العوري مستشار الرئيس للشؤون القانونية بشأن الإشــكالية مع مجلس القضــاء الأعلى تتضمن مطالب تعكس الإشكاليات التي يتلمسها قطاع المحاماة في الجهاز القضائي ورأيه في علاجها .وكان مما جاء فيها:

«وحتــى لا تذهب جهودنا جميعاً دون طائل فإننا نؤكد على المطالب الآتية:

١. وقــف أي مظاهر غيــر مهنية من بعض السادة القضاة في تعاملهم مع المحامين والمواطنــين وإحالــة المخالف للمســاءلة القانونيــة وعلى ســبيل المثال لا الحصر رفــض بعض القضــاة تســجيل أقوال المحامي وعــدم إعطائــه الضبط وكذلك محاباة النيابة العامة وفي موضوع الجنح وعدم مراعاة بعض السادة القضاة أهمية حضور المحامين الوكلاء والسير بالدعاوى

دون حضورهم، ناهيك عن العصبية المطلقة من بعض السادة القضاة في التعامل مع المحامين والمتقاضين.

٢. يلتــزم مجلس القضــاء الأعلى بإلزام كافة المحاكم بتزويد المحامي بنسخة مصدقة عن الحكم الصادر في موعد أقصاه يومان من تاريخ تلاوته.

٣. يلتــزم مجلــس القضاء الأعلــى بوقف كل أشــكال التدخل في عمل الســادة القضاة ويتعهــد بمتابعــة هــذا الأمر بــكل جدية وحــرص ســواء كان التدخل مــن داخل الجهاز القضائي أو مــن خارجه والتأكيد على استقلال القاضي وحياديته.

٤. يلتــزم مجلس القضاء الأعلــى بإلغاء كافة التعليمات التي لا تتوافق ونصوص القانون ومنها ما تضمنتــه الكتيبات من مخالفات قانونية.

٥. يتعهــد مجلس القضاء الأعلى بالعمل فورا على توسيع شــبكة الأمان للسادة القضاة من الناحيتين المادية والمعنوية.

٦. يؤكــد الجانبان اعتماد فصل مشــترك في مدونات الســلوك الخاصة بكل طرف حول العلاقة بين المحامي والقاضي.

٧. يلتزم مجلس القضــاء الأعلى بالعمل على حل أزمة دوائر التنفيــذ في جميع محاكم الوطن ورفدها بالعدد الكافي من الموظفين والقضاة.

٨. يلتزم مجلــس القضاء الأعلى بتزويد نقابة المحامــين بكافــة القرارات الصــادرة عن محكمة النقض .

٩. يؤكــد مجلس القضاء الأعلــى التوازن في العلاقة بين النيابــة العامة والمحامين أمام القضاء ويتعهد بتنفيذ ذلك فوراً.

١٠. يتعهــد مجلس القضــاء الأعلــى باتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات اللازمة لإنهاء التضارب في أحكام محكمة النقض.

١١. يتعهد مجلس القضاء الأعلى بمعالجة ظاهرة الاختنــاق القضائي والتأجيــلات الطويلة وتحديداً أمام محكمة النقض.

١٢. يلتــزم مجلس القضاء الأعلى بتنفيذ أنظمة نقابــة المحامين كاملة وفي ما يتعلق بنظام السندات العدلية فإن جميع السندات المقدمة لكاتب العــدل واجب تصديقهــا من نقابة المحامين عدا الوكالات الخاصة بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين والشؤون الاجتماعية.

١٣. إن مجلــس النقابة يلاحظ بأســف وجود خلافات علنية في مجلس القضاء الأعلى.

١٤. يلتزم مجلس القضــاء الأعلى بتوفير مبان لائقة للمحاكم بالسرعة الممكنة.

١٥. عدم شطب أي دعوى أو إجراءات محاكمة حضورية قبل الســاعة الثانية عشرة ظهراً مع مراعاة ظروف المحامين المقيمين خارج منطقة المحكمة المعنية، بحيث لا يتم شطب الدعــاوى الخاصة بهــم أو إجراء محاكمة موكليهــم حضورياً إلا عنــد انتهاء الدوام الرسمي.

١٦. يلتــزم مجلس القضاء الأعلى بتفعيل دائرة التفتيش القضائي ورفدها بالقضاة الأكفاء والتعامــل مع توصياتهــا التقييمية أو تلك المتعلقــة بالشــكاوى المحالــة إليها بجدية وبســرعة بما في ذلــك الإحالــة للتحقيق ومجالس التأديب، وإشــعار نقابة المحامين بالإجراء المتخذ.

١٧. يلتزم مجلس القضاء الأعلى بإصدار تعاميم خاصة بالســادة القضــاة تتضمن وجوب التزامهم بتســجيل كل ما يرد على لســان المحامــين وكلاء المتقاضين فــي محاضر الجلســات وتمكين المحامــين الأطراف من الاطلاع على ما يتم تسجيله وتزويدهم بنسخ ورقية عن تلك الضبوط.

١٨. إيــلاء موظفــي التبليغات وأقــلام المحاكم ودوائر التنفيذ الأولوية في التدريب والرقابة علــى أدائهم وتحســين شــروط وظيفتهم بما يضمن حســن أدائها بيســر وسهولة وشفافية.

١٩. تفعيــل التنســيق مــع الدوائر الشــرطية والرسمية لضمان وصول الشهود الرسميين أمام المحاكم دون تأخير ومحاسبة كل من يعيق ذلك.

٢٠. تمكــين المحامين من الاطــلاع على الملفات الورقيــة في دوائــر التنفيذ وأقلام المحاكم ووقــف أي مظاهر قد تنــم عن التمييز في التعامل مع المحامين أو المتقاضين.

٢١. توفير مساحات ملائمة لدوائر التنفيذ ومن ضمنهــا الأماكن المغلقة مــن طرف النيابة العامة في محاكم جنين ونابلس وطولكرم.

٢٢. تفعيل التنسيق مع الجهات الرسمية لضمان تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية واتخاذ الإجراءات القانونية إن لزم الأمر.

٢٣. يلتزم مجلس القضاء الأعلى بالإسراع في البت في شــكاوى المحامــين وتبليغ نقابة المحامين بنسخة عن القرارات الصادرة في تلك الشكاوى.

٢٤. التأكيد على مراقبة تنفيذ التعاميم الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى والمتعلقة بالتزام السادة القضاة بســاعات الدوام الرسمي وفــي الوقت نفســه فــإن نقابــة المحامين ستصدر التعاميم اللازمة بهذا الخصوص وتلتزم بمتابعتها.

٢٥. عقد اجتماعات دوريــة بين نقابة المحامين ومجلــس القضاء الأعلى لغايات متابعة أي خرق لهذه الاتفاقية.

٢٦. تولــي نقابة المحامين اهتماماً بالشــكاوى الــواردة بحق المحامين من مجلس القضاء الأعلى وتعمل على سرعة الفصل فيها وفق الأصول.

٢٧. استشارة نقابة المحامين عند تعيين السادة القضاة.

٢٨. يلتــزم مجلــس القضاء الأعلــى بإصدار التعاميم اللازمة لتنفيــذ بنود هذه المذكرة فور التوقيع عليها.

٢٩. إن نقابة المحامين ترى أن الإصلاح الجذري

لما يعاني منه القضاء والمحامون يحتاج إلى تدخل تشـــريعي وخاصة في قانون السلطة القضائية وقانون تشـــكيل المحاكم وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية.

٣٠. تفاديـــاً لأي غمـــوض فـــإن مجلـــس نقابة المحامـــين يؤكد تمســـكه بالمذكـــرة المقدمة لفخامـــة الأخ الرئيس بتاريخ ٢٠١٤/٢/٨ وأن مجلس النقابة سيواصل نضاله المطلبي من أجل الإصلاح الجذري».

وفي هذ الشـــأن، أصدر المؤتمـــر القضائي الســـادس المنعقد في مدينـــة رام الله في الفترة ٤-٥ حزيران ٢٠١٥ بياناً [٢١] طرح فيه توصيات يستشـــف منهـــا بعض الإشـــكاليات في حال القضاء وتلخصت في ما يلي:

١. التأكيد على استقلال السلطة القضائية.
٢. ضرورة تعزيز الموارد البشـــرية القضائية والإدارية.
٣. التأكيد علـــى أهمية النهـــوض بالأوضاع الوظيفية والمالية والحوافز للسادة القضاة.
٤. عقد ورشات عمل متخصصة في إدارة سير الدعوى، وتفســـير نصـــوص القوانين التي تتضمن مجموعة من الإشـــكاليات، وكذلك الاجتهادات القضائيـــة المتضاربة لتوحيد المبادئ والـــرؤى القانونية بإزالة التناقض والتعارض بين الأحكام القضائية.
٥. التأكيد على أهميـــة تحديث وتطوير لائحة التفتيش القضائي ومعاييره.
٦. العمل على إحداث تعديلات تشـــريعية على قوانين الرزمة القضائية لجهة تطوير إدارة الدعوى وتقصير أمد التقاضي.
٧. أهمية التقيـــد بقواعد الســـلوك القضائي خاصـــة في مـــا يتعلق بمواقـــع التواصل الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، أشار التقرير السنوي لمجلس القضاء الأعلى للعامـــين ٢٠١٣-٢٠١٤ [٢٢] إلى الجزء الخاص بتحديات دائرة التفتيش القضائي في العام ٢٠١٤ طارحاً عدداً من الإشـــكاليات التي تترك آثارها دون شـــك على فعالية وكفاءة النظام، ويشكل علاجها مدخلا لتطوير منظومة العدالة، ومن أبرزه هذه الإشكاليات:

- نقص عدد القضاة في دائرة التفتيش.
- قلة الخبـــرة في الإلمام بقواعد التفتيش بما يتطلـــب زيادة الخبرة العمليـــة لدى قضاة التفتيش.
- عـــدم وجود نصوص ناظمـــة للتخصصات المختلفـــة تجعل من كل قـــاض من قضاة التفتيـــش مختصاً بنوع محـــدد من أنواع القضايا المدنية والجزائية والتجارية والأمور المستعجلة.
- عدم وجود نظام إلكتروني خاص بالشكاوى والأرشفة.
- عـــدد الموظفـــين الإداريـــين الموجودين في الدائرة لا يناسب الحجم الكبير للعمل.
- الحاجة لتطوير مهارات الطاقم الإداري.
- عدم توفر وسائل النقل والمواصلات الخاصة

بالتفتيش القضائي بما يفي بالغرض.

ومما لا شك فيه أن الكثير من هذه الإشكاليات تعاني منها الأنظمة التنموية الأخرى في فلسطين رغم ضخامة الجهاز الحكومي وضخامة برامج التدريب وضخامة أسطول النقل الحكومي الخاص بالمؤسسات الحكومية، ويعود ذلك إلى أن الفكر التنموي الفلسطيني الحالي يعلي من شأن البيروقراطي على المهني والخدمي، فعلى الرغم من ضخامة الجهاز الحكومي لدرجة أنه يعاني في العديد من مناحيه من مظاهر الترهل والتضخم في البنية البريوثقراطية، إلا أن الأجزاء الخدمية والمهنية تعاني من شح شديد في المصادر البشرية الخدمية مثل معلمي المدارس وأطباء العيادات والمستشفيات وقضاة المحاكم، وغير ذلك من قطاعات مهنية خدمية إضافة إلى أن الأجزاء المهنية والخدمية عادة ما تعاني من فقر شديد في الموارد المادية على نحو غير موجود في الأجزاء البيروقراطية من المنظومة الحكومية. الأمر الذي يفرض إعادة توزيع للمصادر البشرية والمادية في البنية الحكومية بما يحقق مزيداً من الكفاءة والعدالة في توزيع المصادر.

٤- إشكاليات في واقع قطاع المحاماة

يشار في هذا المجال إلى أن واقع قطاع المحاماة ليس في حال جيدة، وهذا ما تلحظ جزء منه نقابة المحامين ذاتها، فهي في استراتيجيتها لحظت بعض المشاكل منها:

- عدم تفعيل نصوص الأنظمة واللجان كافة.
- عدم تنفيذ قرارات مجلس النقابة.
- عدم تجاوب الهيئة العامة مع توصيات مجلس النقابة.
- ضعف الاستجابة لاحتياجات المتدربين.
- ضعف استجابة المؤسسات التعليمية لمتطلبات التعليم القانوني.
- ضعف الاستجابة لدعوات العمل الوطني.
- ضعف الشعور بالانتماء عند الهيئة العامة.
- استنكاف المحامين عن العمل التطوعي.

تشير الإشكاليات التي تم اقتباسها في هذه الورقة إلى الصعوبة الكبيرة التي تواجه المحامين في أخذ الدور الريادي التقليدي لنقابات المحامين في مجالات التغيير والتطور السياسي والاجتماعي.

ثمة إشكاليات كبرى لم تتطرق إليها الاستراتيجية، ومنها غياب ضمانات النزاهة في العلاقة بين المحامي والمواطن، فالمواطن مهما بلغت ثقافته القانونية جاهل بالقانون مقارنةً بالمحامي، ويذهب إلى المحامي غالباً وهو يئن تحت ضغط مشكلة أفزعته، في ما لا يشعر المحامي بالضعف لأنه ليس لديه ما يخسره. ومن هنا كثيراً ما تكون العلاقة بين الطرفين غير صحية؛ ما يسمح بالكثير من الاستغلال.

لابد من ضمانات للمواطن الضعيف، بحيث تكون هناك نماذج عقود جاهزة، كل نموذج يصلح للتعاقد بشأن دعوى أو مجموعة دعاوى، يتضمن

العقـد إجراءات حمائية للمواطـن من إهمال و/ أو تغـول المحامي مثلاً. ويتضمن الحقوق المكفولة قانوناً للمواطن وكذلك واجباته تجاه المحامي حسب قوانين وأنظمة وقرارات ولوائح نقابة المحامين.

ولا بد، أيضاً، من منهجية معروفة لاحتسـاب الأتعـاب وتجزيئهـا لضمـان اهتمـام المحامي بالمواطن، وبيان مسـتحقات المحامي في اللحظة التـي يقرر فيها المواطـن اللجوء إلى محام آخر. فكما يحق للمحامي تغيير الأطباء الذين يعالجونه، يحـق للطبيب تغييـر المحامين الذيـن يعالجون مشـكلته. وإن كان هـذا الحق مكفولاً نظرياً إلا أنه في الواقع العملي مرتبط بحسن نوايا المحامي السابق ورغبته في أن يستغل أو لا يستغل المواطن قبل أن يسـطر كتاب التنـازل عن الدعوى أو أن يقبل إضافة محام آخر شـريك في الدعوى. كما ينبغـي أن يكون جزء من الأتعاب مرتبطاً بنجاح الدعوى. إن من شأن هذه الضمانات الارتقاء بمهنة المحاماة وزيادة ثقة المجتمع بها. علاوة على كونها استحقاقاً مرتبطاً بحقوق الإنسان.

ولا بـد، أيضاً، من وجـود قاعدة بيانات في نقابـة المحامين تسـاعد المواطن علـى اختيار المحامي المناسب له، تضم أساساً التاريخ المهني للمحامي والمجال الذي أثبت فيه تميزاً. وإحدى الآليات الضرورية هي حلول شـركات المحاماة التي تضم طواقم متخصصة في بعض ضروب القانون مكان مكاتب المحاماة، التي تضم محامياً غيـر مختص في مجال بعينه ومع ذلك يعمل في مختلف المجالات.

٥ - إشكالية تنفيذ الأحكام

هناك إشـكالية في تنفيذ قـرارات المحاكم عمومـاً، ولكن يمكن القـول إن هناك ظاهرة لها علاقة بامتناع السـلطة التنفيذية عن تنفيذ قـرارات المحاكم لا سـيما قـرارات المحكمة العليـا، وفي مقال للمحامي إبراهيم شـعبان بعنوان «عدم تنفيذ الأحكام القضائية يعصف بسـيادة القانون[٢٣]!!» يحلل هذه الإشـكالية بأبعاد متشـابكة ومتفاعلة فيقول إن «المشكلة أن السـلطة التنفيذيـة تزخـر بعناصر القوة المختلفة والمتعددة، فهي تملك الجيش والشرطة والمخابـرات والأجهزة الأمنية والمـال، بينما المواطن الضعيف لا يملك سلاحاً سوى القانون لمقارعة السـلطة إذا أصدرت قـراراً مخالفاً للقانـون. وبعد ذلك لا يجد ملاذاً يلجأ إليه إذا لم ينفذ الوزير أو المسـؤول قـرار المحكمة... لذا نرى المواطـن الضعيف عادةً ما يلجأ إلى الرئاسـة كملاذ أخير ليناشـدها تنفيذ قرار المحكمـة بأن تصدر أمـراً للوزير بتنفيذ قرار المحكمة القطعي والبات بعد أن فشلت جهوده الأخرى في التنفيذ. وعادة ما يؤشـر الرئيس إلى تنفيذ القرار عند علمه بالمناشدة، وما يلبث الأمر أن يدخل الحلقـة البيروقراطية الإدارية من جديد... وهكذا تضيـع العدالة الواضحة وضوح الشـمس والمتمثلة في أحكام قضائية تحتـاج للتنفيذ، وكلها تعبر عن مصالح حيوية للمواطن، ولـولا حاجة المواطن إليها لما وصل المحاكم ولما انتظر قراراتها.

تفقد العدالة بوصلتها في وسط الزحام، بين اللامبالاة وعدم الاكتراث وبين الحسابات الشخصية وتأجيلات القضايا. هذا الفقدان يحدث مع مواطن يعرف جميع خبايا الدولة، فما بالك بمواطن بسيط أمي يقول ويكرر إذا كان القاضي خصمك فلمن تشتكي ولا يلجأ للقضاء من أصله.

يجب أن تقوم رياضة روحية تؤمن بسيادة القانون، وأن المحاكم هي الجهة الوحيدة المؤهلة لتطبيق القانون عبر أحكامها عبر مبدأ الفصل بين السلطات التي لا يجوز أن تجتمع وإن اجتمعت أدى ذلك للاستبداد والطغيان. ولا تستطيع أي جهة مهما أوتيت من قوة أن تمتنع عن تنفيذ قرار قضائي قطعي مهما كانت الأسباب والمبررات حتى لو قرر حقوقيو البلاط ومداهنوه عكس ذلك، لأن ذلك يشكل جريمة جزائية ومدنية في آن واحد. فسيادة القانون قائمة على احترام تنفيذ الأحكام القضائية، تماماً كما أنه ليس في ميسور المرء أن يستخرج الدم من حجر..!!»

٦- إشكالية العلاقة بين الجمهور والقضاء

يوضح أحد التقارير الحقوقية المنشورة في العام ٢٠١٣ حول توجهات الجمهور للقضاء الفلسطيني عدداً من الانطباعات.

فحول انطباعات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية نحو القضاء والنزاهة، رأى ٥٧٪ فقط أن الدولة نجحت في صيانة استقلال القضاء، ورأى ٥٣٪ أن القضاء نزيه مقارنة بدول عربية أخرى، واعتقد ٥٣٪ أن الأحكام القضائية خاضعة لضغوط وتأثيرات، ورأى ٦٦٪ أنه نزيه وغير فاسد، وأكد ٨٤٪ أنه بطيء في البت بالقضايا. ورأى ٥٨٪ أن المحاكم تعامل الجميع على أساس المساواة.

وحول مدى ثقة المواطنين الفلسطينيين بأجهزة العدالة المختلفة، أكدت نسبة ٥٥٪ أنها لا تثق بالمحاكم النظامية. و٦١٪ لا تثق أو أن ثقتها ضعيفة بالقضاء العسكري، فيما عبرت نسبة ٣٢٪ فقط عن ثقتها بالمحاكم الشرعية، وأكدت نسبة ٤٢٪ عدم ثقتها بالقضاء العشائري، ومع ذلك فضلت نسبة ٦٥٪ اللجوء إلى القضاء العشائري، وأكدت نسبة ٥٦٪ ثقتها بالنيابة، ونسبة ٥١٪ ثقتها بالشرطة، ونسبة ٤٤٪ ثقتها بمؤسسات المجتمع المدني، ونسبة ٥٤٪ ثقتها بالحصول على قرار عادل من القضاء، ونسبة ٤٦٪ أن دوائر كاتب العدل غير شفافة.

وحول توجهات المواطنين للإقبال على المحاكم، اعتقدت نسبة ٥٩٪ أن التوجه للمحاكم هو الطريقة الأفضل لاسترجاع الحقوق، ورأت ٥٩٪ أن القضاء العشائري أقدر على حل النزاع من المحاكم، وأكدت نسبة ٦٨٪ أن الأحكام لا تنفذ بسرعة، ورأت نسبة ٧٠٪ أن تكلفة التقاضي لا تتناسب مع قدرات المواطنين المادية، وشددت نسبة ٤١٪ على أنها لن تحصل على محاكمة عادلة لو توجهت للمحكمة الرسمية.

٧- عدم تفعيل بعض القوانين

ومنها على سبيل المثال قانون حماية المستهلك رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٥م[٢٤] والذي يشكل أداة ممتازة لضمان حقوق المستهلك، وحسب المادة (٢) منه فهو يهدف إلى ما يلي:

- حماية وضمان حقوق المستهلك بما يكفل عدم تعرضه لأي مخاطر صحية أو غبن أو خسائر اقتصادية.
- توفير السلع والخدمات ومنع الاستغلال والتلاعب في الأسعار.
- حماية حقوق المستهلك في الحصول على سلع وخدمات تتفق مع التعليمات الفنية الإلزامية، وتأمين شفافية المعاملات الاقتصادية التي يكون المستهلك طرفاً فيها.
- ضمان المعاملات الاقتصادية على وجه السرعة والدقة بين المزود والمستهلك وما يكفله القانون من حماية.

يضع القانون أعلاه العديد من العقوبات الرادعة على ممارسي الغش والاستغلال كما في المواد ٢٧-٣١ منه. حيث ينص القانون في المادة ٢٧ على أنه «يعاقب من يرتكب المخالفات التالية بالآتي:

١. كل من عرض أو باع سلعاً تموينيةً فاسدةً أو تالفةً، أو تلاعب بتاريخ صلاحيتها، أو احتفظ بالموازين أو المكاييل غير المعتمدة من الآلات غير الصحيحة المعدة لوزن السلع أو كيلها في الأماكن المحددة في المادة (٨) من هذا القانون، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات أو بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين، مع إتلاف البضاعة الفاسدة، وضبط الموازين والمكاييل غير المعتمدة.
٢. كل من عرض أو باع منتجاً مخالفاً للتعليمات الفنية الإلزامية، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.
٣. كل من عرض أو باع منتجاً ينطوي على استعماله خطورة ما، دون أن يؤشر أو يرفق به تحذير يبين وجه الخطورة والطريقة المثلى للاستعمال أو الاستخدام، وكيفية العلاج في حال حدوث ضرر ناتج عن الاستخدام، أو خالف أحكام المواد (١١،١٩) من هذا القانون، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.
٤. كل من امتنع عن عرض أو بيع السلع التموينية أو أرغم المشتري على شراء كمية معينة منها أو سلعة أخرى معها، أو اشترط شراء خدمة بإسداء خدمة أخرى أو بشراء سلعة، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين.

٥. كل من امتنع عن وضع قوائم أسعار السلع أو الخدمات في أماكن ظاهرة أو خالف التسعيرة المعلنة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين.

٦. كل من صرف سلعاً تموينيةً أدخلت للبلد بطرق غير شرعية، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين.

٧. كل معلن لم يستعمل اللغة العربية في الإعلان عن السلعة أو الخدمة، أو خالف أحكام المواد (١٥، ٢١) من هذا القانون، يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

وتنص المادة (٢٨) على أن «يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا، أو بكلتا العقوبتين، كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية

١. حقيقة المنتجات أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر خطرة وبوجه عام العناصر الداخلة في تركيبها.

٢. عدد المنتجات أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها.

٣. نوع المنتجات أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي تعتبر فيها بموجب الاتفاق – هذه الأمور – سبب أساسياً في التعاقد.

وحسب المادة (٢٩) يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، أو بكلتا العقوبتين، كل من صنع أو باع أو عرض للبيع أو زرع أي مواد أو سلع أو معدات مما تستعمل في الغش مع علمه بذلك وكذلك التحريض على استعمالها بنشرات أو مطبوعات أو معلقات أو إعلانات أو تعليمات أخرى.

أما المادة (٣٠) فتنص على أن «تضاعف العقوبات المذكورة في المواد (٢٧، ٢٨، ٢٩) في حال العود. وأخيراً تطرح المادة (٣١) أنه:

١. تقوم المحكمة في جميع الأحوال السابقة بمصادرة المواد التالفة أو الخطرة أو المستخدمة للغش أو تأمر بإتلافها على نفقة المحكوم عليه، كما يجوز لها الحكم بإغلاق المحل التجاري بشكل مؤقت أو بشكل دائم وسحب رخصة أو وقف مزود الخدمة عن مزاولة عمله بشكل مؤقت أو بشكل دائم.

٢. تأمر المحكمة بنشر أي حكم تصدره في هذه الجرائم في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية وعلى نفقة المحكوم عليه.

إن هــذه الأحــكام رادعــة مقارنــة بمواد قانــون العقوبات القــديم، وهي كفيلة في حال تطبيقها بحدوث تقدم كبير في الوضع التنموي الفلسطيني.

٨. إشكالية مواءمة بعض القوانين مع المجتمع واحتياجاته

تتعالى الأصوات مــن مختلف الفئات في المجتمع الفلسطيني على ضرورة تعديل هذا القانون أو ذاك، وخاصة القوانين ذات الطابع الاجتماعي كقانــون العمل وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشــخصية. وهناك دعوات لتعديل بعض القوانين الحديثة التي نشــأت خلال فترة السلطة الفلسطينية. ويعود السبب إلى إشكالية في إدماج مختلف فئات المجتمع في عملية التشــريع، وتصل الأمور إلى مناخ خطير مثلاً فإن القوانين الفلســطينية تجعل تملك الأراضي والعقارت مرتبطاً بتســجيلها في سلطة الأراضي (الطابو) علماً أن الواقع هو أن معظم الأرض الفلسطينية وهي مناطق (ج) ولا يمكن تسجيلها في الطابو. مما يمكن لأي ســلطة حاكمة في المستقبل – وفلسطين فــي ظل احتلال– من عدم الاعتراف بملكية الأراضي بموجب حجج أراضي واتفاقيات. وفيما يتعلق بالشــقق فإن الدارج في الواقع الحالي هو شــراء الشــقق من غير وساطة البنــوك مما يجعل المواطن يســدد لصاحب العقار مبالغ ضخمة ولسنوات عديدة ويكون عرضــة لعدم تملكها فــي النهاية لعدم رغبة المالك في نقل ملكيتها إلا بعد تعريض المواطن للابتزاز. إن هذه الإشكاليات في عدم تلمس القانــون للواقــع على نحــو كاف تؤدي إلى إشــكاليات تنموية عديدة كمــا تضع أعباء إضافية على الجهاز القضائي.

خلاصة

ينبغــي للوصول إلى العدالة من وحي الواقع الفلســطيني إزالة الكثير من العوائق التي تقف أمــام المواطن وخاصــةً الفئات المهمشــة من الوصول إلى حقوقها، والتي يفترض أن تتعامل معها المؤسسة القضائية كأولويات ومنها النساء وذوو الإعاقة والفقراء:

١. الصور النمطية المشوهة

تشــير بعض الدراســات المحلية والدولية إلى أن العاملين في مؤسســات قطاع العدالة كثيــراً ما يحملــون بعض الصــور النمطية السائدة في المجتمع والتي تجعلهم يفترضون أن الأشخاص والفئات الاجتماعية الأقل حظاً أقل موثوقية وأكثر مدعاة للشك فيهم – فنسبة ٥٧٪ من المواطنين تعتقد أن القضاة يفرقون بين فرقاء الدعوى حســب وضعهم ومركزهم الاجتماعي.

٢. الخوف لأسباب ثقافية

فــي حالات عديــدة كثيراً ما يتــم الإحجام عــن اللجوء للقضاء نتيجة الخوف من التداعيات

الاجتماعية. مثل الاعتداءات الجنسية خوف افتضاح الأمر والنبذ المجتمعي، والمطالبة بالحقوق الإرثية حتى لا يقال في البيئة الاجتماعية إنها مادية تبيع إخوتها وينبغي أن يكون ذلك عبر وسطاء حتى لا تتعرض للسخرية من بيئتها الاجتماعية على أنها (مستجوزة) أي حريصة على الزواج، حيث إن حرص الرجال على الزواج أمر عادي أما حرص النساء فهو مدعاة للسخرية.

٣. الدونية الاجتماعية الاقتصادية

في بيئة الاعمال، يتخوف العمال في القطاع الخاص من التقاضي أمام المحكمة أو حتى المنظمات الحقوقية المساعدة، خوفاً من عقاب المشغل بالفصل، وفي القطاع الحكومي يتعرض من يشكون مسؤوليهم إلى ضغوط من خلال سوء استعمال السلطة والتحقير والذم والقدح.

٤. نقص الوعي القانوني

غالباً ما يجهل الأشخاص من الفئات المهمشة حقوقهم القانونية فلا يلجؤون للتقاضي أو حتى للشكوى.

٥. العوائق الجغرافية والفيزيائية

غالباً ما توجد مؤسسات العدالة في مراكز المدن الكبرى ومعظم الفقراء والمهمشين يعيشون في الريف، وكلما ازدادت مسافة السفر تزيد التكاليف سواء الناجمة عن أجرة السفر أو طول مدة التغيب عن العمل للعاملين والعاملات والتغيب عن الأطفال لربات البيوت، وفي بعض المناطق تكون المواصلات العامة غير متوافرة إلا في أوقات محددة من النهار.

وهناك إشكالية وجود المقرات في مناطق مكتظة أومناطق نائية تستدعي استعمال وسيلة المواصلات عدة مرات، إضافةًإلى أن المؤسسات عادة لا تكون موائمة لذوي الإعاقة.

٦. العوائق المالية

هناك نقص في مؤسسات المساعدة القانونية التي توفر التقاضي المجاني، وهناك ارتفاع كبير في تكاليف التقاضي خاصة أجور المحامين.

٧. العوائق المؤسسية

بسبب نقص الكوادر في مؤسسات العدالة وأحياناً بسبب نقص التأهيل، وأحياناً بسبب نقص الرقابة يتعامل بعض الطواقم بشكل يمس كرامة و/أو حقوق المواطنين؛ الأمر الذي لا يساعدهم على مواصلة مساعيهم للوصول للعدالة.

٨. الإجراءات

في كثير من الأحيان لا يكون من الضروري توكيل محام، ولكن لا تكون هناك طريقة بسيطة وسهلة ومعروفة للتعرف إلى الإجراءات الصحيحة بيسر.

إن التعاطي مع هذه الأمور ضرورة للتقدم في قطاع العدالة سواء بالمنظور الحقوقي أو التنموي أو النوع الاجتماعي.

الهوامش

١ منتدى محامون www.mohamoon-montada.com

2 Trubet ,David. The» Rule of Law»in Development Assistance.Past Present,and Future.

3 Barron,Gordon, The World Bank &Rule of Law Reform

4 Faundez,Julio,(editor)1997,Good Government and Law :Legal and international Reform in Developing Countries

5 T.Barlet,Katharine.Kenddedy,Rosanne,1991,Feminist Legal Theory:Reading in Law and Gender

6 Bowman,Cynthia. Schneider,Elizabeth,Fordham Law Review,(vol76)article2

7 Alkan,Yavus Selim. Ankara Law Review. , (vol 9), (2012) p 157-174

8 Doing Justice to Sustainable Development, IDLO,2014

9 www.odi.org.uk

10 http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/brochure/

11 Carmona,Magdalena Sepulvedo. Donald,Kate. (2014),Access to Justice for Persons Living in Poverty: a Human rights approach. Ministry for foreign affairs of finland

١٢ بريسنيو، روزا، ١٩٩٥، أدوات التقوية :شبكة الاتصالات والثقافة، المرأة والعدالة والقانون : نحو تقوية المرأة الفلسطينية، مؤسسة الحق

١٣ المحامي نبيل مشحور، ورقة غير منشورة بعنوان «غياب التهيئة في التشريعات الفلسطينية»، المؤتمر الفلسطيني الأول للتشريعات ٢٠٠٣ مؤسسة الحق

١٤ النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، مؤسسة أمان ط١، ٢٠٠٧، صفحات ١٧–٢٠

١٥ ، فكرة القانون، تعريب سليم صويص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت لويد، دينيس، ١٩٨١

١٦ قرش، محمد خضر. عبد الكريم، نصر، ٢٠٠٩، الدور المحتمل للمحاكم التجارية في تعزيز البيئة القانونية المحفزة للقطاع الخاص الفلسطيني ص ٢٩٧–٣٠٨

١٧ ، مركز مساواة حماد، محمود، ورقة بعنوان (رقابة القضاء الإداري وأثرها على المجتمع)، مؤتمر العدالة الفلسطيني الثاني ، ٢٠٠٧

18 http://www.palestinebar.ps/16/-/asset_publisher/4h7W6oBrxIhE/content

19 https://www.facebook.com/Palestinebar?fref=nf

20 http://samanews.com/ar/mobile.php?act=post&id=189126

21 http://www.atlasnews.ps/news.php?action=view&id=97646

22 www.courts.gov.ps

23 http://miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=14625&CategoryId=2

٢٤ منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – المقتفي http//:muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id15136=

أبعاد الملكية الوطنية في خطة إعادة إعمار قطاع غزة

زكريا السرهد*

أعدت الحكومة الفلسطينية خطةً تهدف إلى إعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي الذي أدى إلى استشهاد أكثر من ٢٢٠٠ مواطن، وإصابة حوالى ١١ ألفاً آخرين بجروح، وتدمير آلاف المنازل وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، بالإضافة إلى ما سببه هذا العدوان من تدمير للبيئة والقدرة المؤسساتية.

أعلنت الحكومة في هذه الخطة أن الهدف الأساس من إعادة إعمار غزة هو الانتقال من جهود الإغاثة إلى التنمية طويلة الأجل، عبر تقسيم هذا الاستهداف إلى أربعة قطاعات رئيسة وهي: القطاع الاجتماعي، قطاع البنية التحتية، القطاع الاقتصادي، قطاع الحوكمة.

واعتمدت الخطة في عملية التنفيذ على تقسيم هذه العملية إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة الإغاثة، مرحلة الإنعاش المبكر، مرحلة إعادة الإعمار. وقدمت رؤيةً بشأن التقسيم المرحلي، وهي البدء بالأولويات ولغايات احتساب التكاليف، على أن تبدأ عملية إعادة الإعمار برمتها في الوقت نفسه.

انطوى تنفيذ خطة إعادة إعمار غزة على أهمية رمزية ووطنية؛ كون إعادة الإعمار تصب في صلب ثقافة المقاومة التي تقاوم محاولات الاحتلال الإسرائيلي طمس هوية الشعب الفلسطيني ومحوه من الذاكرة العالمية.[1]

* باحث في السياسات العامة.

تكاليف الإنعاش وإعادة الإعمار

تضمنت الخطة تكاليف إعادة الإعمار لكل من القطاعات الأربعة المستهدفة استناداً إلى حجم الخسائر والأضرار التي سببها العدوان الإسرائيلي لهذه القطاعات، والتكاليف المطلوبة لتغطية كل مرحلة من المراحل.

ووفقاً لما جاء في الخطة، فإن تكاليف التدخلات في القطاع الاجتماعي – بشكل إجمالي – تصل إلى ٧٠١ مليون دولار، وتكاليف التدخل في إعادة إعمار البنية التحتية ١٩٩١ مليون دولار، فيما بلغت تكاليف التدخلات لإنعاش القطاع الاقتصادي ١٢٣٥ مليون دولار، وتكاليف التدخلات لقطاع الحوكمة ١٨٥ مليون دولار. ووصلت التقديرات الإجمالية لإعادة إعمار غزة إلى ٤٠٣٠ مليون دولار، وهو ما اقترحته الدول المانحة المشاركة في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة الذي عقد في القاهرة، إلا أن الإشكاليات التي تتعلق بهذه التكاليف المذكورة هي أن من القرارات التي نتجت عن أعمال المؤتمر تغطية نصف المبلغ الذي خصص لغرض إعمار غزة (٤,٥ مليار دولار) وهو يمثل ثلثي المبلغ الإجمالي المطلوب وفق ما جاء في الخطة.

كما أن المبلغ المطلوب الذي أعلن عنه في مؤتمر إعادة الإعمار هو عبارة عن تعهدات بتحويل هذه المبالغ المالية، والأمر يبقى أسير التنفيذ الفعلي لعملية تحويل هذه الأموال إلى الحكومة الفلسطينية للبدء في عملية تنفيذ مشاريع إعادة إعمار غزة.

تحديد الأولويات

قدمت الحكومة رؤيتها من خلال هذه الخطة للأولويات في إعادة إعمار غزة وذلك لتقدم التطمينات لهذه الدول حول البنية القانونية والمؤسساتية التي أصبحت مواتية للقيام بمهام إعادة الإعمار، بما في ذلك ما تم ذكره من معيقات تتعلق بسياسات إسرائيل كسبب رئيس في إعاقة عمليات إعادة الإعمار، وفق ما رسمته الخطة.

قدمت الحكومة رؤيتها للبنية الاقتصادية والمالية الموجودة حالياً في قطاع غزة، وحاجة هذه البنية للتعافي من آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وحددت متطلبات إزالة العراقيل التي قد تضعها إسرائيل أمام الجهود التي ستبذلها الحكومة لتعافي البنية الاقتصادية والمالية في قطاع غزة، ضمن رؤيتها المتكاملة الشاملة لعملية التنمية الاقتصادية التي تأتي عبر الوحدة الجغرافية والسياسية بين غزة والضفة الغربية كمكون للدولة الفلسطينية.

وأكدت دور القطاع الخاص الريادي في الاقتصاد، وإمكانية قيامه بالمساهمة الفاعلة والأساسية في إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، ودوره في عملية إعادة الإعمار، مطالبةً برفع القيود على حركة البضائع والأفراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين قطاع غزة والعالم الخارجي كشرط أساسي من أجل تحقيق هدف إعادة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

منهجية إعداد الخطة

قدمت الحكومة رؤيتها من خلال عملية إعداد مجلس الوزراء هذه الخطة بالشراكة مع القطاعات الأخرى والمنظمات الدولية والدول المانحة، استناداً إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية وهي:

١. ربط خطة إعادة الإعمار بالخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية.
٢. المشاركة في الإعداد والتنفيذ واسع النطاق.
٣. استهداف تنشيط الاقتصاد والقطاع الخاص.
٤. تطبيق معايير الكفاءة والمساءلة في عمليات التنفيذ.
٥. التركيز على استهداف الفئات الأكثر معاناة.

مراحل التنفيذ ومتطلباته

تضمنت الخطة تقسيم مراحل التنفيذ إلى ثلاث مراحل:

١. الإغاثة: والذي حدد بإطار زمني يستمر ستة شهور.
٢. مرحلة الإنعاش المبكر: وتهدف إلى تجهيز الأسس التي ستستند إليها عملية إعادة الإعمار والتي ستستمر من شهر إلى اثني عشر شهراً.
٣. إعادة الإعمار: تمتد من ستة أشهر فأكثر. وهي المرحلة التي سيتم من خلالها تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية إعادة الإعمار وصولاً إلى التنمية طويلة الأمد.

تضمنت الخطة المطالب الضرورية من أجل القيام بجهود إعادة الإعمار وهي:

- المطلب الأول: ذو صبغة سياسية ويتعلق بإسرائيل، وذلك بوضع ترتيب جديد للحركة، وهو ما قدم في مؤتمر إعادة الإعمار من أجل قيام جهود سياسية دولية للضغط على إسرائيل لتحقيق هذا المطلب.
- المطلب الثاني: يرتبط بالنطاق الدولي بتوفير المبالغ المالية الكافية لتنفيذ عمليات إعادة الإعمار. وهو يشكل الهدف الأساسي من عقد المؤتمر.
- المطلب الثالث: مطلب داخلي يتعلق بطمأنة المجتمع الدولي حول قدرة الحكومة على القيام بعملية التنسيق والقيادة الفاعلة لتنفيذ عمليات إعادة الإعمار، وتعهد الحكومة بالتنسيق مع الشركاء في عمليات إعادة الإعمار.

تقييم الأضرار

مرحلة تقييم الأضرار هي التي يتم خلالها الحصول على إحصائيات تفصيلية عن طبيعة الخسائر ومقدارها ومواقعها ودرجة الأضرار التي لحقت بالبيئة الفيزيائية والتحتية ونوعها.[٢] وهو ما تضمنته الخطة، حيث تم تقييم الأضرار البشرية والمادية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بمنهج علمي لتقييم الأضرار، ليس استناداً إلى الإحصائيات فقط، بل إلى إجراء عملية مقارنة بين

ما قبل العدوان وما بعده؛ من أجل رسم صورة أكثر دقة ومصداقية لقياس حجم هذه الأضرار في القطاعات كافة. وهذا المنهج الذي اتبعته الحكومة في خطتها يعتبر منهجاً ناجحاً وقادراً على إقناع الآخرين من خلال السياسات التي استخدمت لتقييم حجم الأضرار. فجمع المعلومات حول الخسائر والأضرار لمختلف القطاعات يساعد أيضاً في عملية تعديل مخططات تنفيذ برامج إعادة الإعمار، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، بمساعدة الخبراء في مختلف المجالات.[٣]

ترتيبات التنفيذ ومراحل الإعداد

قدمت الحكومة رؤيتها لترتيبات عملية التنفيذ وآليات المراقبة والأداء، وهي تشكل برنامج العمل والإطار التوجيهي الذي يتم من خلاله تنفيذ جهود الإغاثة والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

حددت الخطة الترتيبات اللازمة لعمليات التنفيذ وفق ما يلي:

١. تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة العليا بقيادة الحكومة، وتكون مسؤوليتها إشرافية على عملية تنفيذ الخطة، ويترأسها نائب رئيس الوزراء.
٢. التنسيق مع الشركاء: بناء على ما جاء في الخطة، فإن المسؤولية تقع على عاتق اللجنة الوزارية المشتركة العليا في عمليات الإشراف والتنفيذ. إلا أن الحكومة أعلنت نيتها التنسيق مع الشركاء الآخرين الذين حددوا على أنهم المانحون والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك عبر تأسيس مجلس استشاري يتم تمثيله من هؤلاء الشركاء يجتمع بشكل ربع سنوي.
٣. تشكيل وحدة تنفيذ: وفق ما جاء في الخطة سيتم تشكيل وحدة لتنفيذ جهود إعادة الإعمار، وتكون تابعة للجنة العليا المشتركة بين الوزارات. وسيتطلب ذلك قيام الوحدة بعمليات الدعم للوزارات والهيئات والبلديات في إطار تحديد الأولويات، ووضع الخطة التفصيلية وتحديد الأهداف والغايات.

التقييم

تتضمن الخطة إجراء عمليات التقييم ضمن برامج الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، حيث يجري هذا التقييم في اتجاهين: الأول يتعلق بإجراء تقييم مبدئي لأثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ثم الانتقال إلى إجراء تقييم تفصيلي لهذا الأثر عبر الوزارات والهيئات الحكومية، حيث يشكل الأساس لوضع خطة التدخل التفصيلية الخاصة بمرحلة الإنعاش المبكر. والثاني يتعلق بإجراء عمليات التقييم أثناء التنفيذ بعد اكتمال وضع الخطة التفصيلية، وذلك برصد النتائج على مستوى القطاعات المستهدفة في الخطة. ويكون لإدارة المتابعة والتقييم في وزارة التخطيط والتنمية الإدارية دور أساسي في تجميع البيانات على مستوى القطاعات وصياغتها في تقارير ربع سنوية.

متطلبات وآليات التمويل

تضمنت الخطة تقديم ملخص لتكاليف الإنعاش وإعادة الإعمار والمبالغ الإجمالية المطلوبة للقطاعات المستهدفة.

وتضمنت آليات التمويل المقترحة في الخطة كلاً من الآليات التي تعمل من خلالها وكالات الأمم المتحدة، والآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية، وآليات البنك الدولي.

بعد هذا الاستعراض انتقل لمناقشة مفهوم الملكية الوطنية من أجل مناقشة مدى تطابق الخطة الوطنية لإعادة إعمار غزة معه وهو هدف هذه الدراسة.

مفهوم الملكية الوطنية (المحلية)

تعرف الملكية الوطنية (المحلية) على أنها «العملية أو النتاج النهائي للانتقال التدريجي لشرعية تمثيل المجتمع المحلي، والقدرة على التقدير والتخطيط، والنجاعة في صناعة القرارات والإدارة التطبيقية والتنفيذية الكفؤة، وعملية التقييم والرقابة لجميع مراحل برامج بناء الدولة، إلى جانب استهداف بناء السلام الخارجي واستقطاب المساعدات في بناء الدولة».[٤] وهذا التعريف يستبعد أي غموض قد يكمن في المناظرات حول مفهوم الملكية الوطنية؛ فهو من جانب يفترض أن الممثلين الخارجيين يتوجب عليهم أن يراقبوا عمليات بناء السلام، ومن جانب آخر يتضمن الدعوة إلى ضم الممثلين المحليين للمساهمة في عمليات التقدير والمشاركة في مختلف مراحل التخطيط لبرامج المشاريع.

تشير الملكية الوطنية ليس فقط إلى تحقيق التنمية المستدامة والتأثير النهائي لها على المشاريع بهدف مكافحة الفقر وتعزيز التنمية، بل حتى الوصول إلى الأهداف كنقطة بداية وليس كنهاية لها. حيث إن البرامج التنموية المناطقية قد نجحت في بعض الأماكن لأنها أخذت بالمفهوم الشامل بناء على الملكية الوطنية وتعزيز القدرات. وأن الانتقاص من مستوى الملكية الوطنية ضمنياً يتسبب بتراجع في تنمية القدرات، وفي الوقت نفسه فإن التركيز على تعزيز الملكية الوطنية سوف يستجلب نماذج ناجحة ومهمة.[٥]

إن ملكية الدولة يمكن اعتبارها من المتطلبات الأساسية لمزيد من المساعدات التنموية الفاعلة. في ما أن غياب الملكية الوطنية سوف يجعلها أقل قدرة على تقديم تصور لإمكانية استدامة المشاريع وتوافرها، وتعد واحدة من الأسباب التي تجعل من الصعوبة تحقيق الاستدامة في المؤسسات المحلية بعد انسحاب المانحين.

إلا أن التساؤلات الأكثر إثارة هو ماذا تعني الملكية الوطنية بالنسبة للمانحين والمنظمات غير الحكومية؟ وما هي أهميتها بالنسبة لهم؟ وهل ستكون بالأهمية نفسها بالنسبة للفاعلين المحليين المتلقين للدعم الدولي من الدول المانحة؟ وهل هي هدف بحد ذاته أم أنها أداة لتحقيق الأهداف كما تراها الدول المانحة؟

برز مصطلح الملكية الوطنية في البدايات في ميدان التعاون التنموي، وأخذ يزداد أهمية في هذا السياق، وأصبح بعد ذلك جزءاً من الأدبيات

المباشرة للملكية الوطنية كمفهوم وأداة للتنفيذ. وبالتالي فإن العديد من المانحين والوكالات المختلفة أخذت تؤكد وتركز على الحاجة إلى تطبيق مبدأ الملكية الوطنية.[٦]

إن الملكية الوطنية منهج لتنفيذ المشاريع، وهي منهج لتنظيم عمليات اتخاذ القرار في تنفيذ المشاريع، وبالمقارنة، فإن النقاش الأكاديمي حول الملكية الوطنية يأخذ وصفاً شمولياً وينعكس في الجدل الواسع بين المفاهيم الاشتراكية والليبرالية، وتشكّل نظريات العلاقات الدولية وتطورها. فالنظرة الاشتراكية تركز على دور المجتمع المحلي، بحيث يتم تحقيق الفضاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال مفهوم السكان المحليين أنفسهم، وتنمية واستخدام الموارد الأساسية لبناء مجتمع آمن وعادل ومزدهر.[٧] وعلى العكس من ذلك، تركز النظرة الليبرالية على أهمية المعايير الدولية، وجزئياً على حقوق الإنسان والحكم الرشيد واقتصاد السوق الحر والتي يتوجب على البنية المحلية استيعابها،[٨] حيث إن مفهوم الملكية الوطنية هو القضية المحورية في مدى تباعد أو تقارب وجهات النظر هذه في عملية التدخل لتنفيذ المشاريع ما بعد النزاعات.[٩]

مفهوم المجتمع الدولي للملكية الوطنية

يستخدم مفهوم الملكية الوطنية أو الملكية المحلية بشكل واسع على نطاق المجتمع الدولي، ولكن من الصعب وضع تعريف لهذا المفهوم بشكل واضح يسمح باستخدامه بمنطق جزئي في نطاق المجتمع الدولي. ويبدو المفهوم وكأنه يشير عادة إلى العلاقة بين الدولة الوطنية والداعمين أو المانحين الخارجيين، ويحمل في طياته دلالات مضادة لعملية التدخل من ممثلي الدول المانحة. فعلى سبيل المثال، عندما يملي هؤلاء أنماطاً معينة من السياسات الاقتصادية من خلال المساعدات التنموية، فإن الحكومة المحلية – وتحت مبرر استعادة ملكيتها – تحتج على التأثيرات الخارجية. إن نوعية المواجهة مألوفة في المجتمع الدولي المعاصر، في ما أن التناقض في القوة الاقتصادية والسياسية بين الدول يبدو جلياً وواضحاً.[١٠]

تلجأ المنظمات الدولية – في بعض الأحيان – إلى تحديد متطلباتها الأساسية في عملية التدخل في برامج تنفيذ المشاريع، وبالتالي لا يكون للممثلين المحليين إمكانية لإحداث تغييرات في جوهر العملية نفسها، ولكن يمكنهم تبني بعض المخططات لتستجيب للمتطلبات والبيئة المحلية، وبما يتواءم مع تلك البيئة، إلا أن هذه المخططات تستند في أغلبها إلى قواعد أساسية عادة تكون غير قابلة للتفاوض، وهي قواعد تتعلق بالحكم الديمقراطي، حقوق الإنسان، سياسات الاقتصاد الحر وحكم القانون،[١١] الأمر الذي تضمنته خطة إعادة الإعمار، لضمان تجنيد التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع.

ولكن المشكلة تكمن في أن المانحين والخبراء الدوليين في بعض الأحيان يتبنون نموذجاً

«للهندسة الاجتماعية» التي ترى في المعرفة والخبرات المحلية والبنية المحلية معيقات أكثر من كونها نقاطاً ومداخل لعملية تنفيذ برامج إعادة الإعمار.[١٢] وهذا في السياق العملي قد يخلق مفاهيم معينة تؤثر على طبيعة العلاقة بين الشركاء الخارجيين والمحليين في عملية تنفيذ برامج إعادة الإعمار، وخاصة إذا كانت لدى الشركاء الخارجيين أحكام مسبقة يصعب التغلب عليها. حيث إن النظرة الليبرالية حول الملكية المحلية تسيطر على عملية التفاهم بين الشركاء على المستوى الإستراتيجي، وعلى عملية التطبيق التي تتبناها تلك الإستراتيجية التي تقوم على مبدأ التطبيق من أسفل إلى أعلى بزعم تعزيز الملكية الوطنية.[١٣] وعادة ما يتم اللجوء إلى عقد مزيد من ورش العمل في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع والتي يمكن أن تقود إلى مشاركة عادلة بين الشركاء المحليين والخارجيين، ومن أجل النجاح في ذلك يكون على الجانبين الالتزام بعمليات التعلم المتبادلة[١٤] التي تنجم عن هذه الشراكة. وفي بعض الحالات قام المانحون والمنظمات الدولية بوضع الأجندة وتقييم الوضع وتصميم البرامج قبل مدة دون أن أخذ رأي الشركاء المحليين في الاعتبار، وحتى أنها تقوم بوصف طريقة التنفيذ، ما يساهم في زيادة الفجوة في العلاقة اللا متماثلة بين الشركاء المحليين والخارجيين والتي تكون عائقاً أمام قيام سلطة ومسؤولية حقيقية للشركاء المحليين.[١٥] وعلى العكس من ذلك، فإن الاستخدام المفرط لمفهوم «الملكية الوطنية» من المانحين الدوليين قد يقود إلى توقعات غير مرنة للرقابة المحلية الكاملة بين الشركاء المحليين أنفسهم؛ وهو ما قد يتسبب بخيبة أمل. إذ قد تقود «الملكية الوطنية» الخبرات الخارجية إلى الاعتقاد بأن الشركاء المحليين قادرون على القيادة والتحكم في عمليات معقدة جداً على المستوى المحلي.[١٦]

يمكن وصف التوتر بين اللاعبين الأساسيين والمتعددين في المجتمع الدولي في سياق مفهوم الملكية الوطنية عندما تكون هناك غايات معينة تستهدف علاقات اللامساواة بين الطرفين؛ وبالتالي يستخدم مفهوم الملكية الوطنية في هذا السياق من خلال القوى المحلية كأداة للاحتجاج ضد القوى الدولية.

يكمن السبب وراء استخدام مفهوم الملكية الوطنية بهذه الطريقة غالباً في أن الدول الداعمة تدعي أن منبعها في ذلك منبع أخلاقي بحت تعتد به، في ما قد يبدو أن هناك العديد ممن يشكون في مدى صدقيتها وصلاحيتها وأهميتها كمدخل في التطبيق العملي. ولكن الدول المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية في أغلبها أصبحت تقر بضرورة تطبيق مبادئ الملكية الوطنية، بل وتسعى جاهدةً إلى أن تكون جزءاً وشرطاً ملازماً لعمليات التدخل في تمويل المشاريع التنموية المختلفة للدول النامية وتنفيذها.

فقد أقرت معظم الدول المانحة إعلان باريس والذي رعته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العام ٢٠٠٥، بشأن فعاليات المساعدات،

والتزمت الدول الموقعة من خلال هذا الإعلان باحترام مبدأ الملكية الوطنية في مجال مساعدات التنمية؛[١٧] ما يشير إلى أن مبدأ الملكية الوطنية، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، قد أصبح في صلب المشاريع الداعمة التي تقدمها هذه الدول.

معضلات الملكية الوطنية

تتضمن الملكية الوطنية مجموعة من الأنماط التي يتم تطبيقها في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار وفي عملية بناء السلام. في ما تشكلت في جوهرها بعض المعضلات الأساسية الشاملة وهي:[١٨]

١. معضلة التدخل: تميل سياسة التدخل وصناعة القرار من الشركاء الخارجيين بشكل عام إلى تنحية أصحاب المصالح المحليين جانباً، مما قد لا يسهم في تحقيق الاستقرار لدى المجتمعات التي خرجت من حالة الصراع والنزاع.
٢. معضلة الاعتمادية: إن إنشاء بيئة محلية وقدرات محلية يتطلب التزاماً خارجياً من المانحين طويل الأمد. ولكن التخوف يكمن في أن المشاركة الدولية والمساعدات الدولية طويلة الأمد قد تخلق حالة من الاعتماد المحلي على الدعم الخارجي.
٣. معضلة الانتقالية: إن الجهود الدولية ينبغي أن تتعاون مع الممثلين المحليين، وأن تستند إلى البنى الموجودة من البدايات الأولى لعملية تنفيذ المشاريع، إلا أن طبيعة البنى التقليدية وتركيبتها غالباً ما قد تؤدي إلى الإخفاق، وهذا يعزز ادعاء الشركاء المانحين الخارجيين بأنهم يواجهون مشكلة في عملية اختيار الشركاء المحليين؛ ولذا عليهم أن يكونوا حذرين في اعتمادهم على النخب التقليدية، وأن يحاولوا أن يغيروا من توجهاتهم وسلوكهم في هذا السياق.

تعد المعضلات المذكورة من الأسباب المهمة التي تشكل إطاراً تحليلياً لفهم الصعوبات المتعلقة بوضع مفهوم للملكية الوطنية وتلمسه على أرض الواقع. ولكن ما يطرح في بعض الأدبيات على أنه معضلات قد ينطوي على مبالغة، فهي أقرب ما تكون إلى المحاذير منها إلى المعضلات، وخاصة في ظل التطور الحاصل في التعاطي مع الملكية الوطنية كوسيلة وأداة من أجل الوصول إلى نتائج مرضية من عملية تدخل المانحين في دعم مشاريع إعادة الإعمار وتنفيذها.

أبعاد الملكية الوطنية (المحلية) في خطة إعادة إعمار غزة

قدمت الحكومة خطة إعادة إعمار غزة في مؤتمر القاهرة على أنها خطة شاملة ومتكاملة تتضمن جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرقابة، بالإضافة إلى إحصاءات الخسائر والتكاليف التي تحتاجها الحكومة من أجل القيام بتنفيذ الخطة. وقد استندت الخطة إلى استراتيجيات إعادة الإعمار التي تعرف على أنها مجموعة من العمليات والتي توضع من أجل مواجهة الكوارث

والاستعداد لها، ومن ثم تلبية الحاجة الملحة أثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل الكارثة بعد وقوعها سواء أكان ذلك على المستوى قصير الأمد أم طويل الأمد، بحيث تكون هذه السياسات شاملة لكل نواحي الحياة، وتهتم بإعادة بناء ما تضرر خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية)، وهي تختلف بطبيعتها عن تلك التي توضع في الظروف العادية؛ لأنها تعني تلبية الاحتياجات في ظروف غير طبيعية وغير مستقرة.[١٩]

تضمنت الخطة الإشارة إلى الملكية الوطنية كأحد مبدأين محوريين تسترشد بهما الحكومة في عمليات تمويل مشروع إعادة إعمار غزة، إلى جانب مبدأ التنفيذ السريع. حيث ترى ضرورة أن تصب جميع الأموال المقدمة من المانحين في حساب الخزينة الموحد لغايات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

كما أن عناصر الملكية الوطنية كمتطلب متوافرة في مختلف تفاصيل الخطة. وهو المفهوم الذي يقدمه المجتمع الدولي في إطاره الليبرالي، حيث إن ممثلي المجتمع الدولي المشاركين في مشروع إعادة إعمار غزة ينطلقون في ذلك من خلال الأجندة الدولية التي تنفذ في السياق المحلي، بما في ذلك اختيار البرامج والأولويات، وفي الوقت نفسه يتطلب ذلك أن تقوم الحكومة الوطنية بالبحث عن إستراتيجيات للتكيف مع السياسات المصممة دولياً والتي على البنية المحلية أن تستوعبها وتقوم بتنفيذها في النهاية.[٢٠] ومن هنا يبرز الجدل حول ما إذا كانت الملكية الوطنية هي النهاية أو أنها الوسائل المتبعة لبناء السلام للمجتمعات التي خرجت من النزاعات. ولكن في الوضع الحالي تسود المفاهيم المتعلقة بالتركيز على الأهداف السياسية والإستراتيجية للمجتمع الدولي والتي تنطلق من منح الممثلين المحليين بشكل كاف إدارة المدخلات في عملية تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، بما في ذلك عمليات صنع القرار ذات الصلة.[٢١]

أخذت الحكومة بالاعتبار في خطتها متطلبات المجتمع الدولي في هذا السياق، وخاصة ما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة من خلال عملية إعادة الإعمار نفسها، وبرزت في الأهداف التي تضمنتها الخطة. وتعتبر الملكية الوطنية من المتطلبات الأساسية التي يروج لها المجتمع الدولي في أي مشاريع لإعادة الإعمار استناداً إلى مبدأ الشراكة، ومنح الحكومة الوطنية الأولوية في تحديد متطلباتها وأهدافها وآليات تنفيذ المشاريع المقترحة، وخاصة في مجال حكم القانون وإدارة الانتخابات. وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ذلك في تقريره المقدم إلى لجنة بناء السلام بقوله: «راكمت الأمم المتحدة قائمة طويلة من الخبرات، وتعلمنا العديد من الدروس من خلال دعم عشرات الدول التي تأثرت بالنزا ع، أولاً وقبل كل شيء نحن نعلم أن بناء السلام هو تحد ومسؤولية دولية. إن الفاعل الوطني هو عنوان احتياجات المجتمع وأهدافه بشكل مستدام».[٢٢]

أولاً: إعداد الخطة

١. دور الحكومة في إعداد الخطة: كان للحكومة الفلسطينية الدور الأساس في إعداد هذه الخطة وذلك بإشراف اللجنة الوزارية العليا، والتي أشركت فيها معظم الوزارات والمؤسسات الحكومية. وقد حظيت هذه الحكومة «كحكومة توافق» بترحيب من الرباعية الدولية: الولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي،[٢٣] ما يعني أنها ستكون مقبولة على مستوى المجتمع الدولي، وستلقى الدعم في قيادتها لعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة. فالدولة ممثلة بالحكومة يقع على عاتقها الدور الأساس في إعداد خطط إعادة الإعمار، وضمان المسائل الكافية لإتمام عمليات إعداد الخطط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.[٢٤]

٢. دور الشركاء المحليين والخارجيين: تضمنت الخطة إشراك المؤسسات الأهلية والأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومكتب ممثل الرباعية الدولي في عملية إعداد الخطة، وخاصة ما يتعلق بجمع البيانات الأولية حول الأضرار والخسائر وتقدير التكاليف، وهذا ما تضمنته الخطة في مقدمتها والتي تمت فيها الإشارة إلى دور هؤلاء الشركاء في وضع الخطة، وإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات، كالبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة التي ساهمت في إجراء عمليات تقييم أولية للاحتياجات وخطط الاستجابة.

حددت خطة إعادة إعمار غزة الشركاء المحليين الذين سيساهمون في مراحل تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ففي المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الخطة، أشارت الحكومة إلى أن أحد هذه المبادئ هو المشاركة في الإعداد والتنفيذ واسع النطاق. حيث إن اختيار الشركاء المحليين في الميدان كان مجالاً للعديد من البحوث والدراسات الأكاديمية، وأن الجمهور يتوجب أن يؤخذ بالاعتبار كشريك محلي يؤدي رسالة. بالإضافة إلى الرغبات الدولية للعمل باتجاه الملكية الوطنية والتي تركز أكثر على النخبة والمؤسسات الحكومية.[٢٥]

٣. المبادئ التوجيهية: تضمنت الخطة مجموعة من المبادئ التوجيهية وهي:

- ربط خطط الإنعاش بخطة التنمية الوطنية: وهو تأكيد من الحكومة على الملكية الوطنية للخطة، بحيث تتساوق أهداف خطط الإنعاش مع أهداف خطة التنمية الوطنية، وتأكيد رؤية الحكومة لأهداف خطط الإنعاش من خلال عملية الربط هذه.
- قيادة الحكومة مع مشاركة واسعة النطاق: إن تأكيد مسؤولية الحكومة الرئيسة في عملية إعادة الإعمار، وضمان المشاركة لكافة الفئات

وأصحاب المصالح، بما في ذلك الشركاء الخارجيين، هو مؤشر على تأكيد الملكية الوطنية التي تقوم على المشاركة واسعة النطاق.[٢٦]

- تنشيط الاقتصاد والقطاع الخاص: حيث إن الأخذ بكافة الأبعاد والأهداف لخطة إعادة الإعمار يعبر عن رؤية وطنية شاملة تهدف إلى إحداث تنمية في كافة القطاعات، استناداً إلى سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتبر من معززات مبدأ الملكية الوطنية.[٢٧]
- المساءلة والكفاءة في عملية تنفيذ الخطة: تعتبر مبادئ المساءلة والكفاءة من العناصر التي تقدم للجهات المانحة كتطمينات لها بالالتزام بهذه المبادئ، والتي تعتبر من الجوانب المهمة في تعزيز الملكية الوطنية وفق رؤية الجهات المانحة. فهم كشركاء خارجيين معنيون في أن تكون هناك مساءلة ورقابة وشفافية في عملية إدارة الأموال التي يقدمونها كدعم للمشاريع والجهود التنموية. ويعتبرون أنفسهم أيضاً شركاء في المسؤولية حول كيفية إدارة هذه الأموال، ويطالبون في هذا السياق أن تكون هناك آليات وطنية ومحلية قادرة على المحاسبة والرقابة وضمان العمل بشفافية.[٢٨]

ثانياً: تحديد الأولويات

أ. حكم القانون: تضمنت الخطة رؤية الحكومة حول توحيد البنية المؤسسية والقانونية عبر توحيد المنظومة السياسية والقانونية لدولة فلسطين، وتقوية مؤسسات الدولة من خلال تنفيذ اتفاق المصالحة، بهدف وجود حكومة فلسطينية قوية تحكم كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يتساوق مع ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عام ٢٠٠٤ حول حكم القانون والعدالة الانتقالية وأهمية إعادة احترام القانون، وضرورة الوصول إلى الملكية الوطنية في هذا السياق.[٢٩]

وعلى المدى القصير، تبنت الحكومة رؤية لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية بما فيها توحيد قوة الشرطة، ووضع الترتيبات بشكل سريع لإدارة المعابر الحدودية. وعلى المدى المتوسط والطويل، ترى الحكومة في إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات كهدف قائم ضمن خطة إعادة الإعمار. بالإضافة إلى إعادة تفعيل نظام العدالة الموحد في فلسطين، والعمل ضمن قوانين موحدة وإعادة توحيد نظام المحاكم. وإجمالاً أبرزت الحكومة رؤيتها حول مفهوم سيادة القانون، وهو واحد من الشروط الرئيسة لتحقيق الملكية المحلية الخاصة بتحديد الأولويات، والتي تلتقي مع رغبة الشركاء الخارجيين[٣٠] وهي الدول المانحة والمنظمات الدولية المختلفة بما فيها الأمم المتحدة.

ب. حقوق الإنسان: ضمن رؤيتها للمنظومة القانونية والسياسية، أبرزت الحكومة في الخطة قضية احترام حقوق الإنسان، والتي تأتي ضمن أولويات الشركاء الخارجيين والمحليين في عملية التدخل لتنفيذ برامج إعادة الإعمار.[١٣] وقد تمت الإشارة في الخطة إلى ما سببه العدوان الإسرائيلي من تدمير لمنظومة حكم القانون بما فيها قطاع العدالة، وما له من تأثير سلبي على رزمة حقوق الإنسان الأساسية والثانوية. كما أن الأهداف التي تضمنتها الخطة من عملية التدخل في عملية الإغاثة والإنعاش المبكر وإعادة الإعمار تركز على ترميم القطاعات المختلفة في قطاع غزة، التي لها علاقة مباشرة بطبيعة الخدمات التي تقدم للسكان، وهي من صلب حقوق الإنسان الأساسية كالمسكن والصحة والتعليم والحق في العمل وغيرها من الحقوق، وهو ما يشكل نقطة التقاء مع أهداف المانحين كشركاء خارجيين والذين يولون أهمية كبرى لقضايا حقوق الإنسان في عملية التدخل لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع التنموية، ويسعون إلى جعلها جزءاً مهماً من عناصر الملكية الوطنية وتعزيزها كقيم محلية؛[٢٣] وذلك من خلال مشاريع تنموية ملحقة بمشاريع إعادة الإعمار.

ج. الأجندة الاقتصادية والمالية: تضمنت الخطة الإشارة إلى الوضع الاقتصادي والمالي الذي يعيشه السكان في قطاع غزة؛ نتيجة للعدوان العسكري الإسرائيلي الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، وتسبب في انحدار معدل النمو الاقتصادي. كما تضمنت أيضاً الإشارة إلى الوضع المالي الفلسطيني الذي ما زال بحاجة إلى مساندة من المانحين بسبب شل قدرة الاقتصاد في قطاع غزة، مقابل النفقات الحكومية التي يحتاجها القطاع والتي تصل إلى ٣٤٪ من مجمل الموازنة العامة، وتحويله إلى مجتمع غير منتج.

د. القطاع الخاص: تضمنت الخطة إبراز دور القطاع في عملية تنشيط الاقتصاد الفلسطيني، وما يمتلكه من إمكانيات واعدة، مع التركيز على الدور الذي توليه الحكومة للقطاع الخاص في تنفيذ برامج إعادة الإعمار، وتنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص خلال عملية إعادة الإعمار، ما يساهم في تنشيط الاقتصاد الفلسطيني، هذا على المدى القريب. أما على المدى البعيد، قدمت الحكومة رؤيتها حول تحسين وضع القطاع الخاص من خلال تحسين القوانين ذات الشأن الاقتصادي والمالي؛ وذلك من أجل خلق بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار. فالقطاع الخاص يملك من القدرات والعمالة والمصادر القدر الكافي من المرونة والتكيف مع الظروف[٢٣] ما يؤهله ليكون شريكاً أساسياً في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

ثالثاً: الشمولية

ترتكز إستراتيجية إعادة الإعمار إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، وتعتبر الشمولية واحدة من هذه المبادئ بحيث تعالج الآثار الناتجة عن الكارثة على مختلف المستويات والعناصر بالتوازي، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو بيئية.[٣٤] وهو ما انعكس في خطة إعادة إعمار غزة، حيث تتسم بشمولية الرؤية حول عملية التدخل لتنفيذ ما تضمنته الخطة، وهذه الشمولية تسير في اتجاهين: الأول يتعلق بالشمولية في الأخذ بالمراحلية في عملية تنفيذ الخطة عبر الإغاثة، ثم الإنعاش المبكر، ومن ثم تنفيذ برامج إعادة الإعمار. وقد تم تحديد إطار زمني لكل مرحلة، ولكن هذا لا يتعارض مع إمكانية التنفيذ المتزامن للمرحلة الثانية (الإنعاش المبكر) مع البدء بتنفيذ المرحلة الثالثة (إعادة الإعمار). أما الاتجاه الثاني فهو يتعلق بشمولية تنفيذ برامج إعادة الإعمار للقطاعات كافة، سعياً لتحقيق نتائج مستدامة على المدى الطويل، وعدم التأثر سلباً عند انسحاب المانحين من هذا البرنامج،[٣٥] وهو الأمر الذي يتم التركيز عليه في نطاق مفهوم الملكية الوطنية، إذ إن من المبادئ الأساسية لتطبيق الملكية الوطنية النجاح في الحفاظ على استدامة النتائج من عملية التدخل في إعادة الإعمار.

رابعاً: الشركاء

تضمنت الخطة تحديد الشركاء الخارجيين والمحليين في عملية إعداد خطة إعادة إعمار غزة وتنفيذها، وذلك في مقدمة الخطة. إذ إن تنفيذ برامج إعادة الإعمار على أساس الشراكة يصب في تعزيز الملكية الوطنية، وخاصة ما يتعلق بعملية اختيار الشركاء المحليين. ومن هنا يبرز الجدل حول دور الشركاء الخارجيين، أين يبدأ وأين ينتهي.[٣٦] حيث إن الوكالات الدولية قد بدأت بتنفيذ برامج الإغاثة حتى قبل تقديم هذه الخطة والتي تضمنت الإشارة إلى هذا الدور، وأن الحكومة ستقوم بالتنسيق من أجل استكمال هذه الجهود في مرحلة الإغاثة والإنعاش المبكر. وقد اعتبرت الحكومة أن التنسيق مع الشركاء هو واحد من أهم متطلبات تنفيذ برامج إعادة الإعمار لضمان كفاءة أفضل في النتائج. ورحبت الحكومة بقرار الأمم المتحدة القاضي بتسهيل دخول الواردات إلى قطاع غزة لتنفيذ المشاريع الخاصة والحكومية.[٣٧]

كما أن الخطة تضمنت دعوة المانحين إلى الاستفادة من المؤسسات الوطنية للوصول إلى فعالية أكبر للتنمية، معتبرةً أن ذلك يزيد من المصداقية الوطنية المحلية في عملية إعادة الإعمار. وهو ما ينادي به الشركاء الخارجيون الذين يدعمون جهود إعادة الإعمار والتنمية، إذ إنهم ينظرون إلى هذه القضية باتجاهين: الأول يتعلق بالاستفادة الفعلية من القدرات المحلية، والثاني يتعلق بتنفيذ برامج بناء قدرات من أجل المساهمة في تعزيز الملكية الوطنية.[٣٨] وفي سبيل تحقيق ذلك ترى الحكومة أن المسؤولية الأولى تقع على كاهلها في تنفيذ برامج إعادة الإعمار،

ولكنها ستتعاون مع من أسمتهم الشركاء في هذه العملية، سواء المؤسسات المحلية أو الدولية أو مؤسسات القطاع الخاص.

وفي مسار التنفيذ، تضمنت الخطة تأسيس مجلس استشاري سيضم ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين الرئيسيين، بحيث يجتمع هذا المجلس مع اللجنة الوزارية العليا بشكل ربع سنوي لتبادل الأفكار واستراتيجيات تنفيذ البرامج. فعادة تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتخفيف العبء عن كاهل المؤسسات الرسمية، وتزداد أهمية دورها في الظروف غير المستقرة، وتقوم بدور أكبر في جميع المجالات وسد الثغرات التي قد تظهر في ظروف الكوارث،[٣٩] وفي مرحلة الإغاثة.

خامساً: الاستدامة

يعتبر إحداث تنمية مستدامة لنتائج التدخل في عمليات إعادة الإعمار من عناصر ومكونات مفهوم الملكية الوطنية. حيث يتم التركيز ليس فقط على النتائج الآنية، وإنما يتم النظر إلى النتائج على المدى المتوسط والطويل، وصولاً إلى تجدد مستمر للنتائج حتى بعد الانتهاء من تنفيذ برامج إعادة الإعمار. أي أن تكون الخطة تهدف إلى تحقيق الاستدامة، وتكون قادرة على إعادة إدارة شؤون الحياة واستمراريتها الذاتية، وتعمل على تقوية مكونات المجتمع المحلي.[٤٠]

ازداد استخدام المفاهيم المتعلقة بالملكية الوطنية مؤخراً في دائرة المساعدات الدولية ومنذ أكثر من ستة عقود. ورصد هذا الزخم في الحديث حول التنمية وما يتعلق بالملكية المحلية في تقرير لجنة المساعدات التنموية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). وجاء تحت عنوان «تشكل القرن الواحد والعشرين: مساهمات التعاون التنموية». وهناك حددت لجنة المساعدات التنموية (DAC) أن التنمية المستدامة يجب أن تكون مملوكة محلياً؛ وذلك بهدف الوصول إلى تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والتي أخذت طابعاً فردياً من خلال احترام الملكية الوطنية للعملية التنموية. وكذلك أشار التقرير إلى التركيز على أن الشراكة التنموية يجب أن تكون للشركاء جميعاً؛ وذلك بأن يكون المنفذون المحليون هم من يتولون عملياً الدور القيادي، حيث إن الممولين الخارجيين يضعون جهودهم من باب المسؤولية في تمويل المشاريع، وتحقيق الأهداف التنموية طويلة الأمد.[٤١]

وقد تم التركيز في خطة إعادة الإعمار على التنمية المستدامة كأحد أهم الأهداف التي تتطلع إليها الحكومة على المدى الطويل. فقد تضمنت الخطة في مقدمتها ضرورة إعادة ربط أجزاء فلسطين مع العالم الخارجي من جديد، وضمان حرية حركة الأفراد والبضائع للمساهمة في إحداث استدامة اجتماعية واقتصادية. كما أشارت إلى أن هذه الخطة الوطنية للإنعاش المبكر واعادة الإعمار تهدف إلى الخروج من الأزمة الإنسانية الحالية، وصولاً إلى تحقيق التنمية طويلة الأمد في مختلف القطاعات. مع

الإشارة التطمينية إلى الدول المانحة بأن التكلفة الباهظة لإعادة إعمار وبناء قطاع غزة على المدى القصير والمتوسط سوف تؤتي ثمارها بتحقيق استدامة واكتفاء ذاتي للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، ليصبح مكملاً للاقتصاد الفلسطيني ككل وليس عبئاً عليه. إلا أن هذا الأمر مرتبط بضمان استقرار الوضع في قطاع غزة، وعدم عودة الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية، بحيث تخلق أجواء قادرة على تحقيق نتائج نحو مسار النمو الاقتصادي المستدام.

سادساً: التكاليف وآليات التمويل

قدمت هذه الخطة إلى مؤتمر المانحين من أجل تغطية نفقات وتكاليف برامج الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزة؛ وذلك بهدف تجنيد المبالغ المالية اللازمة لذلك. إلا أنه ولغاية كتابة هذا التقرير تبقى عمليات التمويل محدودة؛ ما يشكل عائقاً أمام تنفيذ الخطة ضمن إطارها الزمني المحدد، ومما قد يزيد من تكاليف إعادة الإعمار إذا لم يتم التسريع في تحويل التعهدات بالتمويل إلى حقائق على أرض الواقع.

تعتبر عمليات التمويل من أكثر القضايا حساسية في مدى تحقق الملكية الوطنية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، أو أي مشاريع تنموية أخرى. إذ إنها تكون عادة مرتبطة بأجندة سياسية للممولين الخارجيين، ويهدفون من خلالها إلى تحقيق مجموعة من النتائج. ولكن تقارب الرؤى بين الشركاء الخارجيين والمحليين يساهم بشكل كبير في الوصول إلى رؤية مشتركة تضمن التوافق على عمليات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، وما يتعلق بالنتائج التي يرتئيها كل منهما. وهذا يرتبط إلى حد كبير بمدى وضوح الرؤية التي تقدمها عادة الحكومات الوطنية للمجتمعات المستهدفة في عمليات إعادة الإعمار؛ لإيجاد مصادر تمويل لتغطية تكاليف ونفقات تنفيذ المشاريع.

قدمت الحكومة ضمن خطتها بنوداً تفصيلية للاحتياجات المالية المطلوبة لتغطية مختلف برامج إعادة الإعمار في مختلف القطاعات، والتي استندت في جزء منها إلى ما قدمه البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى شاركت الحكومة في التعرف إلى الاحتياجات والتكاليف المطلوبة لتغطيتها.

أشارت الحكومة في خطتها إلى أن لديها النية للمشاركة في تغطية تكاليف تنفيذ برامج إعادة الإعمار، إلا أنها في الوقت نفسه أعربت عن عدم قدرتها على ذلك، ولذا فهي تتوجه إلى الشركاء الخارجيين والمحليين من أجل تجنيد المبالغ المالية المطلوبة لذلك.

وحول آليات التمويل، اقترحت الحكومة ضمن الخطة أن تكون عبر قنواتها الرسمية وحسابها الموحد، وقدمت للمانحين آليات التمويل المعتمدة حالياً في الأراضي الفلسطينية على أنها قنوات كافية، وتحظى بشرعية دولية وترحيب من الشركاء الخارجيين، وهي:

أ. وكالات الأمم المتحدة: بحيث يمكن تقديم

التمويل بشكل مباشر إلى أي من هذه الوكالات التي تعمل في الميدان في قطاع غزة مثل «الأونروا»، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ب. الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية: وذلك بالتحويلات النقدية عبر البرنامج لتقديم الدعم عبر هذه الآلية لدفع الرواتب وإدارة الخدمات وتقديم المساعدة المالية لشركات القطاع الخاص.

ج. البنك الدولي: بحيث يمكن من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين تقديم الدعم المالي لمساندة الموازنة العامة، والدعم المالي لتنمية البنية التحتية.

د. البنك الإسلامي للتنمية: والذي يمكن من خلاله أن تقوم الدول العربية بتقديم الدعم المالي عبر الآليات التي يتبعها.

ويلاحظ أن الخطة تضمنت الإشارة إلى ضرورة تجنب أي تأثير لآليات التمويل المذكورة على دور الحكومة الرئيس في إدارة هذا التمويل ضمن برامج إعادة الإعمار، ما قد ينتقص من ملكيتها الوطنية في الإشراف والتنفيذ لهذه المشاريع.

على الرغم من التقارب في الرؤى بين الحكومة والمجتمع الدولي حول تعزيز الملكية الوطنية في تنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، فإن آليات التمويل المتبعة حالياً قد تضعف من قدرة الحكومة على التحكم في عملية تنفيذ المشاريع كافة، وتضعف من قدرتها على الرقابة على تنفيذ جزء من هذه المشاريع عندما يكون التمويل والتنفيذ لهذه المشاريع عن طريق تلك الآليات. وهذا يعني ضرورة أن تكون الآلية واضحة وخاصة ما يتعلق بدور الحكومة سواء على صعيد تحديد الأولويات أو الإشراف على التنفيذ والرقابة، وتجنب – بقدر الإمكان – تحويل التنفيذ لطرف ثالث دون المرور عبر آليات الحكومة نفسها، كما يحدث وفق رؤى بعض المانحين.[٤٢]

كما أن تلكؤ الدول المانحة في الإيفاء بتعهداتها المالية لتمويل مشاريع إعادة الاعمار يمكن أن يساهم في مزيد من إضعاف الملكية الوطنية، والتي بدورها ستساهم في إضعاف الحكومة ودورها في عملية تنفيذ تلك المشاريع. إذ إن الإخلال بالبرنامج الزمني سوف يؤدي إلى إضعاف درجة ثقة المواطنين بالحكومة؛ الأمر الذي يتعارض مع هدف تعزيز الحكومة الوطنية وتمكينها، ضمن رزمة الأهداف المكونة لمبدأ الملكية الوطنية. حيث إنه ولغاية الآن لم تبدأ فعلياً عمليات التمويل لمشاريع إعادة الإعمار. ففي لقاء لرئيس مجلس الوزراء الفلسطيني مع مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون خدمات المشاريع، أشار إلى ضرورة قيام الأمم المتحدة بالضغط على الدول المانحة للإيفاء بتعهداتها المالية؛[٤٣] الأمر الذي يشير إلى أن قضايا التمويل ما زالت تشكل عائقاً أمام البدء بتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار لغاية الآن، وهو ما يتعارض مع تبني تلك الدول مبدأ تعزيز الملكية الوطنية.

إلا أن هذه المخاوف ليست وحدها التي تهدد

الملكية الوطنية لخطة إعادة إعمار قطاع غزة، فالإجراءات الإسرائيلية تعتبر المهدد الأكبر لها. إن الحصار المستمر والشروط التي تضعها إسرائيل لمرور المواد اللازمة لإعادة الإعمار، وتحكمها في البرنامج الزمني سوف يتسبب في إضعاف دور الحكومة والشركاء المحليين الآخرين في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار؛[٤٤] ما قد ينعكس بشكل سلبي على النتائج النهائية. وكان الأولى بالمجتمع الدولي أن يساهم في إزالة العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام تنفيذ خطة إعادة الإعمار؛ لضمان العمل بمبدأ الملكية الوطنية؛ وضمان نجاح هذه المشاريع واستدامة نتائجها.

وهذا يقود إلى مسار آخر في التحليل عند الخوض في مدى استجابة الخطة لمبدأ الملكية الوطنية لمشاريع إعادة الإعمار، حيث يشكل الوضع في إعادة الإعمار نموذجاً مغايراً لكل النماذج السابقة والمعروفة والتي تم تطبيقها في مختلف مناطق النزاعات في العالم. ففي تلك المناطق كانت أغلب العوامل التي تهدد الملكية الوطنية هي عوامل داخلية، ذلك أن حالة النزاع وأسبابها لم تعد موجودة، وبالتالي تصبح السيطرة والتحكم في العوامل الأخرى الداخلية أسهل ضمن الاستراتيجيات المتبعة في إعادة الإعمار. إلا أنه في الوضع الفلسطيني، ما زالت إسرائيل، الطرف الآخر في النزاع، هي المتسبب في إمكانية اشتعاله من جديد، وهي المعرقل الأول لعمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة، حيث إنها ما زالت تقوم بحصار قطاع غزة، وتمنع دخول المواد اللازمة للبدء بتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار؛ ما يرجح صحة الاتجاه القائم على أن وجود الاحتلال وإجراءاته تتعارض كلياً مع أي برامج لإعادة الإعمار،[٤٥] وأن هذه يمكن أن تكون متواضعة النتائج ودرجة الشك في جدواها ستكون عالية. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يسعى جدياً للضغط باتجاه إنهاء الاحتلال أولاً وقبل كل شيء، وفي الوقت نفسه يتم البدء بتنفيذ استراتيجيات إعادة الإعمار ضمن الرؤية التي تقوم على تعزيز الملكية الوطنية، وذلك لضمان نتائج مستدامة لهذه الاستراتيجيات.

الهوامش

١ عكاشه، عالية. عمارة ما بعد الحرب، حالة دراسية – مدينة نابلس، رسالة ماجستير، القاهرة، ٢٠٠٤

2 Macdonald, Roxanna. Introduction to Natural and Man-Made Disasters. Architectural Press. UK. V1. 2003, p:12

٣ الدبيك، جلال. إدارة الكوارث وإسناد الطوارئ، مركز علوم الأرض وهندسة الزلازل، ط١، جامعة النجاح، ٢٠٠٧، ص ١٢٢

4 Ambro, Geir. Defining Local Ownership, A Ground Theory Approach, Economic and Resource Management, AS, Norway, 2006. P:3

5 Edomwony, Oghogho. «The Importance of Local Ownership of the Post Conflict Reconstructive Process of Dispute». Vol. 4,p:47

6 Saxyby J. Local Ownership and Development cooperation, the Role of Northern Civil Society. Canadian Council for International Cooperation Resources Document, Ontario. 2003

7 K.Bush.»Beyond Bangee Cord Humanitarianism: Towards Developmental Agenda for Peace building». Canadian Journal of Development Studies. Special issue. P 86

8 T. Donais. «Empowerment or Imposition? Dilemmas of Local Ownership in Post Conflict Peace building Processes». In peace and change. (2009). P:6

9 Ibid, p:23

10 Reich, Hannah. «local Ownership» in Conflict Transformation Projects. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, D-14195, Berlin, 2006. P:9

11 O.J. Sending.»Why Peacebuiling Fail to Secure Ownership and Sensitive to Context» NUPI working Paper 755. 2009. P:8

12 Ibid, p:8

13 H.Reich. «Local Ownership in Conflict Transformation Projects: Partnership, Participation or Patronage?» Berghot of Occasional Paper Issue 27, Berlin:2006. P: 23-25

14 Ibid, p 26

15 Ibid, p: 8

16 T.Pietz and L.von Calowitz. Local Ownership in Peacebuilding Processes in Tailed States. ZIF Report, 2007. P: 8

١٧ الموقع الإلكتروني: www.OECD.org

18 A.Hansen and S. Wiharta. The Transition to a Just Order after Conflict, Policy Report draft, 2006.

19 Badran, Berna> «Analysis of the Post Disaster Reconstruction Process». Izmir Institute of Technology. Turkey, 2004

20 Ibid, p:23

21 S.Chesteman. You, the People. The United Nations. Transitional Administration, the State Building. 2003. P:4

٢٢ الموقع الإلكتروني: www.un.org

٢٣ الموقع الإلكتروني: www.wafa.org

٢٤ الدبيك، مصدر سابق، ص ٤٥

25 A. Hansen. Local Ownership in Peace Operations in Local Ownership and Security Sector Reform. DCAF Yearbook 6, 2008. P:43-45

26 Ownership and Accountability, Summary of Recommendations and Terrain of Debate, OECD, 2011, p:2

27 Loyne, Christopher, Pellillo, Adam. Economic Reconstruction Amidst Conflict. Department of Economics, George Masson University, VA, USA, 2001, p: 628

28 Ownership and Accountability, Summary of Recommendations and Terrain of Debate, OECD, 2011, p:3

29 S. Chestman. «Ownership in Theory and in Practice: Transfer and Statebuilding Operations». Journal of Intervention and Statebuilding. 1(2007). P:7

30 Saxby, above

31 Human Rights and Aid Effectiveness: Key Message on Local Ownership, OECD, www.OECD.org

32 GIZ,ZFD,DIMR, Connecting Human Rights and Conflict Transformation, Guidance for Development Practitioners, 2011. P:30

33 Barakat, Sultan. Housing Reconstruction After Conflict and Disaster. Published by Humanitarian Practice Network at ODI, UK, 2003

34 UNHABITAT, Post Conflict and Administration of Peacebuilding, 2007

35 Reich, Hannah. «local Ownership» in Conflict Transformation Projects. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, D-14195, Berlin, 2006. P:6

36 Reich, Hannah. «local Ownership» in Conflict Transformation Projects. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, D-14195, Berlin, 2006. P:19

٣٧ جريدة القدس، ٢٠١٤/١٠/١٤

38 Gordon, Eleanor. Local Ownership and community engagement, University of Leicester, UK, 2014. P: 9

٣٩ الدبيك، مصدر سابق، ص ٤٦

40 UNHABITAT, above.

41 DAC in Dates. The History of OECD's Development Assistance Committee, 2006. P:8

42 Reich, Hannah. «local Ownership» in Conflict Transformation Projects. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, D-14195, Berlin, 2006. P:7

٤٣ جريدة القدس، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨

44 'Gaza Left Out of Its Own Reconstruction'. www.alternativenews.org

45 Sen, Amartha, Development as Freedom, New York Oxford University Press, 1999

السياسة الأميركية تجاه ليبيا - الثورة: سطو أم مهمة إنسانية؟

نضال صلاح *

أعلن أوباما في آذار ٢٠١١ مشاركة الولايات المتحدة الأميركية حلـفَ «الناتو» في العمليات العسـكرية ضد ليبيا في مهمة إنسـانية لإنقاذ الشـعب الليبي من الطاغيـة القذافي، ولكن ما بين الأماني المعلنة من «الناتو» والنتائج والنوايا والسـلوك على أرض الواقع تم إسـقاط نظام القذافي ولم يتحقق الهدف المعلن.

وعلى العكس تماماً، فإن إسقاط الدولة الليبية جر ليبيا إلى حرب أهلية تتنافس فيها مليشيات متعددة الانتماء والولاءات سواء للغرب أو الدول العربية.

تهدف هذه الدراسـة إلـى إلقاء الضوء على مبررات التدخل الأميركي في ليبيا، ولتحقيق هذا على الباحث أن يتعرف إلى تطور علاقة أميركا مع ليبيا، من خلال فهم تطور الاستراتيجية الأميركية في إطـار المتغيرات في السـلوك السياسـي الأميركي تجاه الملفات الخارجية.

يعتبر السلوك الأميركي تجاه ليبيا في إطار المتغيرات عبر التاريخ جديراً بالدراسـة؛ بسبب شـكل العلاقة الذي تراوح بين العداء والتحالف فـي أكثر من محطة. وبناءً على ذلك فإن ظروف التدخـل الأميركي في ليبيا ٢٠١١ وحتى يومنا هذا تعطي المراقب إحساساً متناقضاً.

إن ما آلت إليه الأوضـاع الداخلية في ليبيا يطرح الكثير من الأسـئلة حول الأسـباب التي حولت شعار إسقاط الطاغية إلى إسقاط النظام السياسي كله.

* باحث في الشؤون الدولية.

يدفعنا هذا السؤال إلى التساؤل عن حقيقة الدور الأميركي في ليبيا وهل المهمة الإنسانية التي أعلنها أوباما كانت صادقةً أم كانت غطاءً لنوايا أنانية مرتبطة بالمصالح الأميركية؟. وذلك في ظل تعدد التحليلات للسلوك السياسي الأميركي في ليبيا ما بين الحقيقة والأمل والخداع.

تقوم الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة على أن هناك علاقةً تربط بين فشل النظام السياسي الليبي في التعافي بعد القذافي، وبين السياسة الأميركية الخارجية في التدخل في ليبيا منذ ٢٠١١.

تقوم هذه الدراسة على المنهاج التحليلي الوصفي والنقدي، انطلاقاً من النظرية السلوكية التي نشطت في أميركا منذ الخمسينيات. وتقوم هذه النظرية على دراسة النظم السياسية بمعزل عن الدولة كون هذه النظم عبارةً عن مجموع النشاطات التي تقوم به مؤسسات الدولة جميعها، وليس فقط الحكومة، والتي تشمل جماعات المصالح والبرلمان والأحزاب من خلال البحث في عملية صنع القرار من منظور تحليلي.

ومن وجهة نظر ديفيد إيستون، فإن هذه النظرية تشكل المنهاج الذي يساعد على فهم أي بحث وربطه في مجال النظريات السياسية.

وتعتبر المقالة الشهيرة لديفيد إيستون (تدهور النظرية السياسية الحديثة)، في العام ١٩٥١، بمثابة دعوة من السلوكيين إلى تحرير علم السياسة من كل ما يتعلق بالقيم، بحيث تشكل انطلاقةً في التعمق في النظم والسلوك السياسي بعيداً عن السلوك المعياري (Normative) وحتى التاريخي.[١]

اعتبرت هذه النظرية بمثابة تطبيق عملي على النظم الديمقراطية الغربية، التي عززت دور النظام السياسي على حساب الدولة أو الحكومة (التي لم تعد أساس النظام السياسي كما عرفها اليونانيون الأوائل)، ولكن الفريد في الأمر أن الأنظمة وخاصةً في الشرق الأوسط، ومن بينها الثرية بالنفط، ما زالت فيها الدولة قوية على الرغم من الكثير من الانقلابات فيها، وخاصة منذ الستينيات حتى الثمانينيات لأن الدولة تركز كل مؤسساتها في منطقة الوسط.

فتح الربيع العربي، منذ ٢٠١٠، أبواب النظرية السلوكية تجاه دراسة هذه الثورات من خلال فهم سلوك تلك النظم التي نجمت عنها تلك المتغيرات. لا تشكل المتغيرات في ليبيا بطبيعة الحال استثناءً بل على العكس، فإن النظرية السلوكية تشتمل على أفضل منهج يمكن من خلاله فهم المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي سواء في ليبيا أو أميركا، وبالتالي شكلت المعايير التي من خلالها يمكن لنا أن نحكم على طبيعة العلاقة بين البلدين.

لم يستقر التاريخ اليوم على حكم نهائي للدور الأميركي في ليبيا، وبالتالي فقد تراوحت الدراسات بين داعم ومدافع عن الدور الأميركي في ليبيا، خاصةً في قيادة التحالف الغربي لإسقاط النظام القذافي، وبين مشكك في

مقــدرة أميــركا وحلفائها على ضبــط الأمور وتحقيق الهدف المعلن وهو حماية الثورة الليبية ومكتســباتها من أجل ضمان مســتقبل أفضل للشعب الليبي والمستثمر الأجنبي. وهناك أيضاً الكثير ممن تحدث عن نظرية المؤامرة التي قادتها أميركا ضد ليبيا من أجل السطو على الاقتصاد الليبي تحقيقاً لأهداف الشركات العالمية وخاصة الأميركية والإيطالية والفرنسية.

ويعتقد أصحاب هذه النظرية بأن الولايات المتحدة تحالفت مع مليشــيات المتشددين في ليبيا تحقيقاً لتلك المصالح. وبينت الدراسة أن الدور الأميركي فــي ليبيا لم يحقق الأهداف التــي أعلنها أوباما، كما أثبتــت أن أميركا غيرت مــن مواقفها مع اللاعبين في ليبيا من أجل تحقيــق أهدافها المرتبطــة بمصالحها الاقتصادية بأقل التكاليف.

تاريخ متوتر

مرت العلاقات الأميركيــة الليبية بالكثير من المحطــات، تراوحت بين الجيــدة والتي وصلت مرحلة التنسيق وخاصةً في عهد الملك السنوسي فــي الســتينيات. وهــذه العلاقات انعكســت، أيضاً، على المســتوى الاقتصادي وخاصة في الاستثمارات النفطية.

شــكلت ثورة ١٩٦٩ انتكاسةً ومرحلةً مختلفةً من العلاقــات بين البلدين بعد الثورة، حيث قام معمر القذافــي رئيس الجمهورية بطرد القواعد العسكرية البريطانية والأميركية وأتبع ذلك بتأميم الشركات النفطية، وإعلان الاشتراكية والتحالف مع الاتحاد السوفيتي.

صنفت أميــركا ليبيا في عهد القذافي – أي منذ السبعينيات (في عهد كارتر ١٩٧٩) – على أساس أنها متمردة rouge))، وأصبح القذافي يشــكل مشــكلةً من خلال تبنيه لــكل الحركات العالميــة التي تواجه أميــركا وحلفاءها خاصةً الجيــش الجمهوري الإيرلندي ضــد بريطانيا، فكان لزاماً على أميركا احتواء القذافي استناداً إلى سياســاتها القائمة على السيطرة والتحكم بدول الشرق الأوسط كونها مصدراً نفطياً بالغ الأهمية للأمن الاستراتيجي الأميركي، ناهيك عن الموقع الاستراتيجي لليبيا القريب من أوروبا، ما جعلها ذات أهمية أمنية واقتصادية أيضاً لأوروبا وتحديداً فرنسا وإيطاليا.

سجل العام ٢٠٠٣ نقطة فارقة في تاريخ ليبيا والقذافي، إذ تنازل القذافي عن مشروعه النووي وســلّم أسلحة الدمار الشامل. لقد أظهرت ليبيا مرونةً مــع الولايات المتحــدة وحلفائها لم تكن متوقعــةً، إذ قدمت أيضاً معلومات عن صفقات الأســلحة جميعها، واعتبــر الكثير من المحللين السياســيين أن الانصيــا ع الليبــي كان نتيجة النمــوذج الذي أظهرته أميــركا في التعامل مع العراق بعد إسقاط صدام،[٢] إذ إن شعور القذافي بالخوف على عرشه جعله يرسل رسائل سياسية إيجابيــة تكللت بزيارة كوندليزا رايس إلى ليبيا في العــام ٢٠٠٨ والتي فتحت باباً من التعاون الأميركي الليبي.

لخصت كونداليزا رايس السياسة الأميركية تجاه ليبيا – في سياق زيارتها طرابلس الغرب – بجملة واحدة حيث قالت «هذا يدل على أنه لا يوجد في المنظور الأميركي أعداء دائمون».[٣]

يلاحظ المتتبع للعلاقات الليبية الأميركية أن القذافي أبدى المرونة منذ أن تسلم كلينتون الحكم في العام ١٩٩٢، أي بعد حرب الخليج الأولى. واستمرت المفاوضات في عهد بوش إلى أن أصبحت التقارير الاستخبارية الغربية تؤكد أن ليبيا لم تعد تدعم الإرهاب منذ العام ٢٠٠٤.

والواضح أن السبب الحقيقي لهذه التقديرات الأمنية هو أن القذافي لم يعد يشكل أي تحد أو تهديد استراتيجي للدور الأميركي في المنطقة؛ لأن القذافي عملياً لم يغير من سياساته مع باقي الملفات، وقد سجلت الخلافات الإفريقية الكثير من التدخلات الليبية إلا أنها ليست في ميزان الاهتمام الأميركي أو الأوروبي، وفي هذا السياق ترأست بريطانيا مشروع طلب رفع العقوبات عن ليبيا في العام ١٩٩٩ بعد أن سلم القذافي المتهمين الليبيين بإسقاط طائرة «لوكوربي» وبعد أن توقف القذافي عن دعم الجيش الإيرلندي الجمهوري.

بدأ القذافي يشعر بأن الأمور، أيضاً، لم تكن تجري لصالحه على المستوى المحلي أيضاً، إذ إن المعارضة الداخلية بدأت تقوى وخاصةً بعد محاولة اغتياله الفاشلة في العام ١٩٩٧، ولجوء تحالف من المعارضين إلى بريطانيا، وكذلك لشعوره بأن اليد الطويلة الأميركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ستطوله، وبدلاً من أن يغير الاستراتيجية الليبية تجاه تطوير النظام السياسي الليبي قرر أن يدفع بالتنازلات إلى الغرب.

سأقوم في الأبواب التالية بإلقاء الضوء على السياسة الأميركية تجاه ليبيا منذ العام ٢٠١١ حتى يومنا هذا، في إطار المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي للخارجية الأميركية منذ أن أعلن «الناتو» النجاح في تخليص ليبيا من القذافي وحتى منتصف العام ٢٠١٤ عندما وصفت ليبيا بأنها «جنة الإرهابيين الآمنة»[٤] وذلك لأن الصراع بين المليشيات والسياسيين في بنغازي وطرابلس احتدم على خلفيات سياسية واقتصادية وتنافسية كان السبب فيها دول التحالف وخاصة أميركا.

الاستراتيجية الأميركية: إعادة ترتيب الأوراق

ظن الكثير أن انهيار الاتحاد السوفيتي سيدفع المحافظين – الذين يدعون إلى عدم تدخل أميركا بالشؤون الخارجية – إلى إحياء استراتيجيتهم، ولكن الرأي الآخر المتمثل باستغلال كم الأسلحة والإمكانيات الأميركية في الدفاع عن مبدأ الحريات ونشر المبادئ الأميركية الديمقراطية كان هو الأقوى، لذلك توالت الحروب الأميركية منذ حرب الخليج ١٩٩١ تحت هذا الشعار وحتى يومنا هذا.

توالــت التدخلات الأميركيــة في الصومال والبلقان ويوغســلافيا، ومن ثم دعوات للتدخل في الســودان من خلال فــرض منطقة عازلة ٢٠٠٧ (دعوات من بايدن عضو في الكونغرس الأميركي)، وصولاً للدور الأميركي في الربيع العربي.

قال الرئيــس أوباما في مجريات الدفاع عن التدخل في ليبيا بعد العمليات بحوالى شهر إن أميركا وإن كانت لم تتعرض لتهديد مباشــر إلا أنها تتدخل لتحمي مبادئها ومصالحها.[٥]

أصدر «البنتاغون»، فــي العام ٢٠١٢، دليل عمل يوضح سياســة أميركا العسكرية ويعتمد على إعادة نشر القوة العسكرية، وعمل اقتطاعات فــي ميزانيات بعض المناطق التــي توجد فيها القــوات الأميركيــة خاصةً فــي أوروبا لصالح آســيا التي ترى أميركا أن دورها فيها يجب أن يكون أكبر (تقدر هذه الاقتطاعات بحوالى ٤٨٩ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، ولكن دون أن تشــمل مســاهماتها في «الناتو»)،[٦] ما أثار قلق «الناتو» علــى الرغم من الدور الفاعل لأميركا في مســاعدة «الناتو» في ليبيا، فبعض الدول شعرت بأنه في المستقبل ربما يأتي اليوم الــذي تترك فيها أميــركا أوروبا للعمل وحدها. ولكن من وجهة النظر الاســتراتيجية الأميركية مــا زال دور «الناتو» مهماً لأســباب كثيرة (في الوقت الحالي على الأقل) كونه يوفر قواعد قريبة للجيش الأميركي كما ظهر هذا الدور في حرب أفغانستان والعراق.

يــرى الكثيرون أن أوبامــا حالياً يحاول أن يعود إلى سياسة بوش قبل ٢٠٠١ والمتمثلة في تموضع القوات فــي أماكن تحافظ من خلالها علــى المصالح الأميركية بشــكل فعــال، وهذه السياســة لا تعتمد علــى إدارة أكثر من حرب في الوقت نفســه، بل تقوم على أساس التعامل مع الطوارئ أو التهديدات بشــكل طويل الأمد. الفرق بين أميركا ٢٠٠١ ومتطلبات السياســة الخارجيــة الأميركية في العام ٢٠١٢ يعود إلى أن الاقتصــاد العالمــي توجه من الشــرق إلى الغرب وكذلك حجم الإنفاق العسكري، وبحسب (المعهد العالمي للدراســات الاستراتيجية) فإن آسيا ســتتجاوز إنفاق أوروبا العسكري للمرة الأولى، وتطرق التقرير بالأســاس إلى الصين. مع الأخذ بعين الاعتبــار أن الوجود الأميركي في آســيا ليس بالجديد، ولكن ضمن المعطيات الجديــدة وخاصة في تايــوان وكوريا والربيع العربــي، فإن الأمر يتعلق بإعادة الأوراق، علماً أن مصلحــة أوروبا أيضا تقتضي قيام أميركا بحماية الحدود المائية المفتوحة لحدودها مع آسيا كــون ما يقارب ٣٢٪ من تجارة أوروبا مرتبطة بهذه الحــدود، لذلك فإن الكثيــر من المفكرين الاستراتيجيين يرون أنه على الأوروبيين التفكير مــن منظور آخر بعيد عن دور الولايات المتحدة في حلــف «الناتو» ليقوموا بمواجهة التهديدات التي يمكن أن تحصل دون التدخل المباشر من الولايــات المتحدة التي بالتأكيد لن تترك الحلف وحده في المنظور القريب.

الاستراتيجية الأميركية مساعدة الدول على البناء !!!

قـال أوباما في مقابلـة: «إن تدخل الولايات المتحدة في ليبيا جاء مناسـباً جداً ولولا تدخلها لكانـت هناك سـورية أخـرى، القذافي انتهى، والجميع الآن يشـكر أميركا، ولكن كيف علينا أن نساعد هؤلاء، من لم يكن لهم أي حكم مدني في السـابق». وفي المقابلة نفسها قال إنه: «في الوقت الذي قدمت فيه أميركا نموذجاً جيداً في تدخلها إلا أن المجتمع الدولي لم يقدم أي شيء لاحقاً لإيقاف انهيار النظام السياسي وتبعاته».[٧]

جـاءت مشـاركة الولايات المتحـدة في هذه الحرب بشكل لا يتماشى وسياساتها المعلنة تجاه ليبيـا، منذ أن أعلن القذافي تخليه عن أسـلحة الدمار الشـامل، علماً أنـه دون هذا التخلي لم يكن من السهولة مهاجمة طرابلس، وتعاونه مع أميـركا في كثير من الملفات خاصة في مواجهة التطرف الإسلامي، فلم يكن القذافي يشكل أي تهديـد لأميركا، وبالتالي جـاء رد أميركا على أحداث ليبيا سريعاً.

يقول البعض إنه رد للجميل، فقد اسـتطاعت فرنسـا وبريطانيا جر الولايات المتحدة وثماني دول مـن حلف «الناتو» لضرب ليبيا، في المقابل فـإن أميركا جـرت دول «الناتـو» المترددة إلى أفغانستان والعراق.

جـاء التدخل المعلن بحجـة حماية المدنيين الليبيين من الإبادة التي يمارسـها النظام ضد المدنيين المحتجـين. والحقيقة أن القذافي خلال شهر قبل تدخل «الناتو» لم يقتل مدنيين، في ما تقول بعض الأرقـام إن أكثر من ١٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ ليبي قتلوا بسبب القصف الذي قامت به «الناتو».

أضـاف الدمار في البنية التحتية الناجم عن القصف الأميركي أعبـاء على المجلس الوطني الانتقالي الذي عليه أن يتعامل مع السـلطة في ليبيا دون مسـاعدة «الناتـو» على الأرض بعد انتهـاء نظام القذافـي دون أن يكون هناك أي تاريخ للممارسة الديمقراطية في هذا البلد الذي يضم ١٤٠ طائفة. ومن السخرية فإنه بعد انهيار الدولة الطاغية تلاشى النظام السياسي كله بحيث ظهر نظام تشكل حديثاً من مؤسسات لا يربطها أي تاريخ، تضم من حاربوا أميركا سابقاً ومنهم جهاديون ورجال القذافي، وبالتالي فإن شـعار مساعدة ليبيا على التخلص من الطاغية وحماية الشـعب الليبي شعار بلا معنى، خاصةً أن ليبيا تركت فريسة للحرب والمليشيات العسكرية.

يوجـد الآن فـي ليبيا – بعـد أكثر من ثلاث سـنوات من إعـلان «الناتو» انتهـاء العمليات الحربيـة – حوالـى ١٧٠٠ مجموعة مسـلحة (ميليشـيات) تضم حوالـى ٢٥٠٠٠٠ مقاتل، وجميع السـفارات الغربيـة تم إخلاؤها وتُرك الملايين من الليبيين ليواجهوا مصيرهم المجهول. حدثـت تداعيات من انتشـار هذه المليشـيات المختلفـة والمسـلحة جيداً والمدعومـة من أكثر من جهة سـواء من قطر أو السعودية أو تركيا (حلفاء أميركا و«الناتو» السـابقين)، اليوم قطر

تدعم المليشيات الليبية التي تقاتل الجنرال حفتر، الرجل الذي تدعمه أميركا، ما يعكس انهيار التحالف الدولي[٨] وانكشاف النوايا المتضاربة للأطراف في دخولها الحرب ضد القذافي في الداخل الليبي. أما في الخارج فقد نقلت هذه المليشيات حمى المعارك من طرابلس وبنغازي إلى القاهرة وسيناء وغزة وصولاً إلى سورية والموصل في العراق، لذلك نجد اليوم ممولي الحرب ضد القذافي في نقاش حقيقي حول مصير فلسطين وإفريقيا وحتى الجزيرة العربية وحدودها.

التدخل الأميركي في ليبيا: التغير السريع

شهدت العلاقات الأميركية الليبية تغيراً سريعاً أكثر من مرة، فقد أعلنت ليبيا وقوفها الكامل إلى جانب أميركا في الحرب على الإرهاب بعد هجمات ٢٠٠١، وقاد هذا إلى التنسيق الأمني عالي المستوى الذي تجاوز التوقعات كلها، وقامت أجهزة الاستخبارات في البلدين بتبادل المعلومات السرية بخصوص القاعدة، واستجوبت ليبيا الكثير من الإسلاميين لصالح الاستخبارات الأميركية، وفي العام ٢٠٠٤ قامت الولايات المتحدة بفتح مكتب للاتصال في طرابلس، وفي العام ٢٠٠٧ استعادت ليبيا العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع أميركا.

على المستوى الاقتصادي، قام القذافي بتمييز شركات النفط الأميركية للاستثمار في ليبيا، وفي العام ٢٠١٠ قامت أميركا والغرب ببيع أسلحة لليبيا تقدر بالمليارات.[٩] بعد كل هذا فإن الغرب أدار ظهره لممارسات القذافي داخل بلاده ضد المعارضين السياسيين وقامت العواصم الأوروبية باستقباله خاصةً في فرنسا وبريطانيا وكأن شيئاً لم يكن. أما بالنسبة للقذافي، فأميركا والغرب لم يعودا دولاً إمبريالية استعمارية في إشارة إلى مدى التحول السريع في سياسة النظام.

كان لهذا التحول السريع تجاه الغرب على المستوى الاقتصادي والسياسي أثر سيئ على القذافي بعكس توقعاته؛ إذ إن الانفتاح الاقتصادي مع الغرب زاد الفجوة الاقتصادية بين الأقلية المستفيدة في مقابل الأغلبية الفقيرة في المجتمع؛ ما زرع بذور الثورة التي اشتعلت في شباط ٢٠١١ في بنغازي، ونظراً لعدم وجود قيادة أو استراتيجية منظمة للشباب المنتفضين، فإن النخبة من المعارضين والمؤيدين لأميركا تولوا المشهد السياسي.

أظهر التغير الأميركي السريع في الموقف من الصراع في ليبيا، الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي تقوم على احتواء المشاكل قبل انتشارها. البعض أسماها القدم الخفيفة (light-footprint) وإن لم يكن منصوصاً عليها في العقيدة العسكرية الأميركية فإنها تقوم على أساس التدخل بإمكانات قليلة وتعتمد على مساعدة الآخرين، وهي سياسة طويلة المدى تقوم على منع المشاكل الأمنية أو احتوائها، وليس حلها بشكل جذري.[١٠]

كان التدخل الأميركي في ليبيا أول خروج واضح عما سمي (مذهب أوباما) الذي دعا إليه منذ تولية الرئاسة وهو عدم استخدام السلاح، واللجوء في المقابل إلى الحلول السلمية باستخدام السياسة الناعمة، والتي حدد عناصرها في خطاب القاهرة.[11]

لا شك في أن هذا التغير في الموقف الأميركي كان له أثر سلبي على المجتمع الأميركي الذي أصبح ينظر إلى أوباما نظرة لا تختلف عن سابقيه في استنزاف الميزانيات من أجل الحروب غير الضرورية لأمن أميركا، إذ إن النظام الليبي لم يكن يشكل تهديداً لأميركا ومصالحها. بل على العكس فإن المجلس الانتقالي الليبي فيه إسلاميون لا يخفون العداوة للغرب.

تجاوز أوباما الدستور الأميركي بادعائه أنه لم يتجاوز نصوصه التي تفرض على الرئيس استخدام الجيش عبر الكونغرس بقوله إن التدخل في ليبيا لم يكن عدائياً.

ورث أوباما من سابقه بوش عهداً من الحروب الطويلة التي استدعت تمركز الجيوش الأميركية على أراضي الغير، وأعلن أوباما عن اتباع سياسته الخارجية الناعمة، وذلك كجزء من الحملة الانتخابية التي ركزت على معالجة القضايا الداخلية بدلاً من الذهاب بالقرار السياسي والعسكري إلى الخارج بشكل منفرد، وبالتالي دفع الفاتورة. إن قرار الذهاب إلى ليبيا الذي أعلنه أوباما كان في ٢٦ شباط، أي بعد أقل من أسبوعين من بدء الحرب الأهلية في ليبيا، وبعدها بأقل من شهر صدر قرار الأمم المتحدة بإعلان منطقة حظر جوية على ليبيا، ما يعتبر بمثابة إعلان حرب أميركية ضد ليبيا. وفي ظل العداء لأميركا من الشعوب العربية الناتج عن الوجود الأميركي في المنطقة العربية فإن أوباما أراد هذه المرة أن يعالج بتدخله الرأي العربي من خلال واقع جديد، بأنه جاء بناءً على طلب الثوار الليبيين، ومن خلال قرار الأمم المتحدة ليقود «الناتو» الذي تشجع بعد أن تدخلت أميركا التي قادت العمليات الجوية. في الشارع الأميركي أيضاً كان هناك رضا عن طريقة التدخل بفضل الشعار الذي أعلنه أوباما وهو القضاء على الطاغية وحماية المدنيين، بعكس شعارات الحروب السابقة التي ارتبطت بحماية المصالح النفطية أو حماية إسرائيل أو الحرب ضد الإرهاب التي لم تأت إلا بالمصائب للمنطقة العربية وانعكست سلباً على الاقتصاد الأميركي.

يقول مؤيدو التدخل إن ما يجعل أميركا في موقف البراءة هو أن ليبيا لا تعتبر ذات أهمية اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى فإن ليبيا تنتج فقط ٢٪ من البترول العالمي.

تشكل هذه الدعاية للتدخل في ليبيا بشكل خاص تحولاً سريعاً في الموقف السياسي الأميركي، وذلك من خلال الرسائل الإنسانية المقنعة للداخل الأميركي الذي بارك التدخل، وبالدرجة ثانية من خلال إرسال رسائل إيجابية للشارع العربي فحواها أن أميركا لن تتدخل في الشأن الليبي أو غيره دون مراعاة وتقديم المصالح الوطنية لذلك البلد.

شعار الديمقراطية قبل الأنظمة

مـــن الدروس التي أراد أوباما أن يقدمها في تدخله بليبيا إزالة الفهم لدى العرب القائم على أن أميركا تقف مع أمن الأنظمة الديكتاتورية العربية حرصاً على مصالحها المرتبطة ببقاء تلك الأنظمة.

شـــهدت العلاقة الأميركية العربية بشكل عام الشـــكل النمطي مـــن الأحكام المســـبقة، فبعد ٢٠٠٣ رأت جميع الشعوب العربية أميركا دولة تقف على رأس الدول الاستعمارية، فهي لم تعد تشجع الأنظمة الديكتاتورية القمعية أو تتحالف مع المستعمر الإســـرائيلي فقط. أما هذه المرة فأميـــركا التزمـــت بقرار مجلـــس الأمن ١٩٧٣ وامتنعت عن إبقاء أي قوات أجنبية على الأراضي الليبية، وكذلك سعت إلى تجاهل الأنظمة العربية الرسمية وقامت بالمساعدة والتنسيق مباشرة مع الثوار على الأرض وساعدتهم بالسلاح والمعدات والتدريـــب. أظهـــرت أميركا من خـــلال دعمها اللوجستي للمعارضة على الأرض أنها هي القوة الفاعلة على الأرض وصاحبة التغيير في ما يتعلق بالنظـــام، وأنها هي من يقرر في المســـتقبل في ليبيا من خلال المجلس الوطني الانتقالي. أرسلت أميركا رسالةً للشعوب والأنظمة على السواء أنها ستقوم بمساعدة أي شعوب تريد التحرر حتى لو قررت هذه الشـــعوب استخدام العنف للرد على الأنظمة كما هو الحال في ليبيا، ولولا ذلك لكان الوضع في ليبيا كما هو في سورية حالياً التي لم تستطع أميركا والتحالف الدولي التدخل مباشرة فيها بمساعدة الثوار، فلولا تدخل أميركا المباشر في ليبيا لكان القذافي ما زال على رأس الحكم.[١٢]

إلا أن هذا المبرر، عليه الكثير من الملاحظات، فكثيـــر من الأســـباب موجودة في هذا الشـــأن تســـتدعي التدخل الأميركي في سورية وغيرها لـــو كان توافـــرت الرغبة الحقيقية. لقد شـــكك الكثيرون في أســـباب الثورة الليبية ومجرياتها وخاصـــة أنها أتت خاطفة. لقـــد تحدثت الكثير من التقارير عن الصفقة الليبية الفرنســـية التي تمنح بموجبها ليبيا ثلث نفطها لفرنسا من خلال موافقة المجلس الوطني الليبي مقابل مســـاعدة ســـاركوزي للثوار. كما أن التدخل العســـكري للناتو كان معروف النتائج، إذ إن بوادر الصراع بين المليشيات غير المدربة كان واضح المعالم منذ البداية، فهم خسروا ثقة القبائل، كما أن قبولهم السريع بتدويل القضية الليبية سهل على العالم نهب ليبيا واستخدامها من بعض زعماء أوروبا كورقة لتعزيز شعبيتهم في بلادهم.[١٣]

ليـــس الموقف الأميركي وحده غير مبرر تجاه القذافـــي، بل هناك الكثير مـــن مكونات النظام الليبـــي كانت قـــد أعلنت في الســـابق تأييدها المصالحة الوطنية التي باشـــر فيها النظام تجاه قوى المعارضة الليبية في مشـــروع «ليبيا الغد» الذي أعلنه سيف الإسلام في العام ٢٠٠٦، وفي هذا السياق، أعلن الشيخ علي الصلابي وهو من قيادات ومفكري الإخوان المســـلمين أن الحركة تؤيد وتبارك الخطوات التي قام بها سيف الدولة القذافي من مصالحة سياســـية وتطوير للنظام

السياســـي تحت مسمى (مشروع ليبيا الغد).[١٤] وقد أظهر حزب الإخوان المســلمين ارتياحاً من الإصلاحات التي تحدث عنها سيف الإسلام في العام ٢٠٠٩ أكثر من غيره من الأحزاب المعارضة الأخرى للنظام؛ ما أدى إلى أن تطلق المعارضة في الخارج بياناً تعلن فيه قناعتها بأن ما يقوم به النظام هو الالتفاف على المشاكل الحقيقية للنظام السياســـي. ولكن المهم من هــذا كله إظهار أن النظام كانت له محاولات لاقت استحسان بعض القوى المكونة للمجتمــع الليبي بعكس الصورة التي رسمتها أميركا عن النظام الذي كانت تغازله قبل التدخل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هناك وجهة نظر يمثلها أصحاب نظرية المؤامرة ممن يعتبرون أن أي ثورة شــعبية مسلحة تقوم بدعمها أميركا لا يمكن أن تكون ثورة وطنية، بل جهة تقاتل لصالح أميركا بالوكالة.

يعتقــد أحد الكتــاب أن تهافت ســاركوزي للتدخل في العراق كان اســتمراراً لسلوك بوش النيوكولنيالي الذي بدأه في العام ٢٠٠٣ وســط صمت وتشــجيع عربي (بتحويل ملف ليبيا إلى مجلس الأمن وإعطائهم الغطاء).

ويعتبــر ما حــدث عملية ســطو دولي على ليبيــا[١٥] قادته أميركا مــن الخلف، بحيث كانت تقــرر الأهداف وتضــرب دون الرجوع إلى أي جهة. ووفق ذلك فإن هذه الفاشية الجديدة التي طبقتها أميركا بشكل علني في العراق سابقاً من تدمير للدولة بمؤسساتها وزعيمها أصبح سلوكاً طبيعياً يمكن أن تمارسه في أي وقت، ولكن من الخلف كما حصل في ليبيا.

مــا لا يعرفه الكثير مــن الجمهور الأميركي بالتحديد هو الدور المشبوه الذي تقوم به الشركات الأميركيــة الاســتثمارية وغيرها مــن أمثال: Goldman Sachs, Tradition Financial Services of Switzerland, French bank Société Générale SA, hedge-fund firm Och-Ziff Capital Management Group and private-equity firm Blackstone Group، مع أصحاب السلطات الاستثمارية في ليبيا، ومن خلال الفحص الدقيق لعلاقة شــركة «ساكس جولدمان» بالسلطة الاستثمارية الليبية يمكن الكشــف عن الانتهاكات لقوانين مكافحة الفساد الأميركية من خلال تسليط الضوء على الكثير من عوامل الضغط التي دفعت إلى الحرب في ليبيا في ٢٠١١.[١٦]

في السياق نفسه، ونظراً للدعاية القائمة على أســاس أن التدخل في ليبيا تم لأسباب إنسانية، يبقــى المواطن الغربي بعيــداً عن الفضائح التي تربط وكالة الاســتخبارات الأميركية بالشركات الأميركية التي رشــت المتنفذين في ليبيا لتحقيق أكبــر نصيب من الثروة الليبيــة. قام الكونغرس الأميركي بتشويش المعلومات عن العلاقة بين وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) والميليشيات الأكثر تطرفاً مثل عضو الكونغرس داريل عيسى من ولاية كاليفورنيا الذي خلق عمداً الارتباك لإخفاء تواطؤ الجيش الأميركي وجهاز المخابرات في تعاملهما مع الميليشيات الأكثر تطرفاً في ليبيا.[١٧]

صفقات مشبوهة

يعتقــد الكثيرون أن القوات الأميركية وحلف «الناتــو» لم يهاجما قــوات القذافي إلا بعد أن عقدت تلــك الدول صفقات مــع الثوار لتضمن عدم تكرار الأخطاء في العراق، وللجم الحركات الجهاديــة قبــل أن تباشــر بدعمهــا من خلال الوسطاء العرب ومنها كما نعلم قطر والسعودية منذ البداية، والهدف الأهم كان ضمان المصالح الأجنبية في ليبيا وخاصة الأميركية والبريطانية، لذلك قام وزير الخارجية البريطاني ويليام هيج في حزيران ٢٠١١ بزيارة بنغازي وأجرى نقاشات مع الثوار لبحث سيناريو ما بعد القذافي.

حــددت هــذه الوثيقة التي تمــت مع المجلس الانتقالي الليبي الدور الاقتصادي لدول التحالف بعد القذافي وضمنت المحافظة على التنسيق مع النظام الســابق بعد تنحي القذافي لتجنب إحداث الدمار والحفاظ على المصالح الغربية، ولكن رفض القذافي التفاوض مع الثوار والتنحي من جهة ورفضها من قبل القوى الإسلامية في الشرق صاحبة السيطرة على الأرض والمدعومة من بعض الدول العربية أفشل الوثيقة، لأنها رفضت دمج مؤسسات النظام السابق في أي تسوية مستقبلية.

فــرض هذا الموقف علــى الأرض على الدول الغربية تغيير موقفها تجاه الخطة بناء على رغبة المتشــددين. وبدأت تلك الــدول وخاصة أميركا تعقد اتفاقات فرعية مع الثوار على الأرض بحيث نشــطت أجهزتها الاستخبارية في تجنيد عملاء وما شابه من خروق متكررة للسيادة الليبية.

انتشرت المليشيات الهجينة المتشددة التي كان من نتائجها استهداف سفارات غربية سقط على أثرها السفير الأميركي في بنغازي.[١٨]

يحــرف الإعلام الأميركي من وقت لآخر الرأي العام عن الحرب الدائرة في ليبيا من خلال عمليات نوعيــة يقــوم بها في حــدود ليبيــا ومنها القبض على «أبو ختاله» عــام ٢٠١٤ المتهم بقتل الموظفين الأميركيين في بنغازي عام ٢٠١١ ومن بينهم السفير الأميركي، بمساعدة الجنرال حفتر، والجنرال حفتر يعتبر الحليف الأميركي في ليبيا مع حلفائه الآخرين من مليشيات الزنتان الذين حاولوا الانقلاب الفاشل على مليشيات مصراته عام ٢٠١٤ المدعومة من قطر. ليــس هذا فقط بل إن الجنرال حفتر يقوم بمحاربة أنصار الشــريعة في بنغــازي علماً أنهم كانوا في السابق حلفاء أميركا ضد القذافي.

الجنــرال حفتر المنشــق والمعارض الســابق للقذافي منذ ١٩٨١، معلوم أنه أقام في أميركا منذ ١٩٩٨ ولم يظهر إلا في ٢٠١١ في ليبيا ليتحالف مع المجاهدين الليبيين في شــرق ليبيا ضد نظام القذافــي في البداية بزعامــة بلحاجي، وبعد أن تمكن بلحاجي من السيطرة على طرابلس، تحالف الجنرال حفتر ضده مع مليشيات الزنتان. من جهة أخرى، فإن أصابع الاتهام تشير إلى دور حفتر في مقتل اللواء عبد الفتاح يونس المنشق عن القذافي والمعارض للتدخل الأميركي في ليبيا. وقد حاولت الكثير من وسائل الإعلام العالمية والمحلية تسويق حفتر على أنه السيسي الخاص بليبيا وذلك لمنحه الشرعية والسلطة.

المقصـــود من كل ما ذكـــر هو الدلالة على أن السياسة الأميركية الخارجية تجاه ليبيا كانت منذ البداية تسعى لاحتواء المتشددين الإسلاميين من خـــلال التحالف معهم، خاصة إذا كانوا الطرف الأقوى. (بلحاج) على سبيل المثال والذي يسيطر على معظم المدن في ليبيا حالياً (قائد ميليشيات فجر ليبيا) كان قد اختطف من وكالة الاستخبارات العسكرية من تايلند بتهمة الانتماء للقاعدة. أعلن في مقابلة أنه يريد مصلحة ليبيا فقط وأنه نسي الماضي وهو ولا يريد الحديث عن اعتقاله، إلا أنه لن ينســـى أن من اعتقله لم يرسله إلى الولايات المتحدة لاســـتجوابه بل ســـلمه إلى القذافي،[١٩] ويمكننا الملاحظة هنا أنه يعرض صداقته مقابل الحصول على الشرعية الأميركية. وهناك الكثير من الأمثلة التي نســـتطيع تتبعها والتي تؤكد أن التدخل الأميركي لم يـــأت إلا تحقيقاً لمصالحها المشتركة مع بعض دول حلف «الناتو» حتى وإن كان ذلك من خلال استخدام أعداء الأمس ليكونوا حلفاء اليوم عند الضرورة، لذلك فإن الشـــعارات العاطفية مثل الدفاع عن الثورات أو المدنيين العزل لا مكان لها في السياسة الأميركية الخارجية.

خلاصات

- أظهرت الدراســـة أن سياسة أميركا تجاه ليبيا مرتبطة بالمتغيرات الداخلية والخارجية.
- تؤكد الدراسة أن سياسة أميركا الخارجية الاســـتراتيجية تجاه ليبيـــا مرتبطة بإعادة ترتيب الدور الأميركي في المنطقة.
- تظهر الدراســـة أن السلوك الأميركي تجاه الثورة الليبية تحكمه المصالح الأميركية أولاً وليس شعارات الحرية.
- أميـــركا ودول التحالف تدعم وتتحالف مع المليشـــيات داخـــل ليبيا تحقيقـــاً لأهداف اقتصادية تخص هذه الدول.
- تؤكـــد الدراســـة أنه لا يوجـــد في قاموس السياســـة الأميركية الخارجية عدو دائم أو صديق دائم بل مصالح دائمة.
- تؤكد الدراسة أن أميركا ما زالت تلعب دوراً رئيساً في مستقبل ليبيا والمنطقة، حتى وإن لم تستخدم الجيش الأميركي بشكل مباشر.

التوصيات

١. مـــن مصلحة الدول العربية مســـاعدة ليبيا علـــى فرض حالة النظام داخلياً وذلك للحد من الدور الأميركي.
٢. ضرورة الاتفاق على حل المليشيات العسكرية المتصارعة في ليبيا وضمها إلى جيش وطني واحد للخروج من الحرب الأهلية.
٣. ســـيبقى من الصعـــب إقناع المليشـــيات والقبائل الداعمة لها بإلقاء السلاح والدخول فـــي مصالحـــة دون التأكيد علـــى العدالة الاقتصادية من خلال إعادة النظر في آليات توزيع العائدات والثروات.
٤. نشر الوعي الديمقراطي والمشاركة السياسية فـــي المجتمع الليبي من خـــلال مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.

المصادر والمراجع

محمد أحمد النابلسي. ٢٠١١. ثورات ملهوفة – قراءة مستقبلية للتحولات الشعبية العربية. بيروت: مؤسسة ديمو للطباعة والتجاهر.

هالة مصطفى. السياســة الدولية: **الدولة ومرحلة جديدة في علم السياسة.**

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219933&eid=1894

يوسف محمد جمعة الصواني. ٢٠١٣ . ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

Amanpour 102014/ . CNN : Controversial Former Militia Leader Puts Himself Himself Forward As Libyan Savior . http://amanpour.blogs.cnn.com/201401/10//controversial-former-militia-leader-puts-himself-forward-as-libyas-savior/

Christopher M. Blanchard , 2014 ,Congressional Research Service ;*Libya ; Transition and USA Polic- y* http://fas.org/sgp/crs/row/RL33142.pdf

John B. Altman : 2006: The Middle East Forum : *Lybia And US : The Unique Libyan Case* .

http://www.meforum.org/886/libya-and-the-us-the-unique-libyan-case

Banjamin A. Valantino . 2011:Foriegen Affairs : The True Cost Of Human Intervention .

http://www.foreignaffairs.com/articles/136542/benjamin-a-valentino/the-true- أعلــى النمــوذج costs-of-humanitarian- intervention

Daneil Keohan . (2012)FRIDE :Does NATO matter for US foreign Policy? . http://fride.org/download/PB_129_NATO.pdf

Igor Bobic :((March 201526-03-)Huff Post Politics :,Obama Reveals His Biggest Foreign Policy Mistake .

http://www.huffingtonpost.com/201409/08//obama-libya-mistake_n_5664552.html

Horace ,G ,Campbell .2014.US NATO And Destruction Of Libya : The Western Front Of Widening War .

http://www.towardfreedom.com/30-archives/africa/3632-us-nato-and-the-destruction-of-libya-the-western-front-of-a-widening-war

Hafizallah Imadi : 2012 . GLOBAL DIALOGUE : Libya: The Road to Regime Change . http://www.worlddialogue.org/content.php?id=541

-Fernando M. lugan . 2013 Light footprints : . Center For American Security ; the Future of American Intervention . USA http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_LightFootprint_VoicesFromTheField_Lujan.pdf

«President Obama's Speech in Cairo: A New Beginning,» White House, https://www.whitehouse.gov/blog/newbeginning/transcripts/.

Randa Slim . (2011)The World Post : U.S. Intervention In Libya : Shifting The Narrative in U.S.- Arab Relations

http://www.huffingtonpost.com/randa-slim/us-intervention-in-libya-_b_839581.html.

Tim Butcher . 2008. The Telegraph : Condoleezza Rice's visit opens new era in US-Libya relations . http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/2689360/Condoleezza-Rices-visit-opens-new-era-in-US-Libya-relations.html

الهوامش

١. هالة مصطفى . السياسة الدولية : الدولة ومرحلة جديدة في علم السياسة .
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219933&eid=1894

2 John B. Altman : 2006: The Middle East Forum : Lybia And US : The Unique Libyan Case .
http://www.meforum.org/886/libya-and-the-us-the-unique-libyan-case

3 Tim Butcher . 2008. The Telegraph : Condoleezza Rice's visit opens new era in US-Libya relations . http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/2689360/Condoleezza-Rices-visit-opens-new-era-in-US-Libya-relations.html

4 Christopher M. Blanchard , 2014 ,Congressional Research Service ;Libya ; Transition and USA Policy
http://fas.org/sgp/crs/row/RL33142.pdf

5 Banjamin A. Valantino . 2011:Foriegen Affairs : The True Cost Of Human Intervention .
http://www.foreignaffairs.com/articles/136542/benjamin-a-valentino/the-true-costs-of-humanitarian-intervention أعلى النموذج

6 Daneil Keohan . (2012)FRIDE :Does NATO matter for US foreign Policy? . http://fride.org/download/PB_129_NATO.pdf

7 Igor Bobic :((March 2015-03-26)Huff Post Politics :,Obama Reveals His Biggest Foreign Policy Mistake.
http://www.huffingtonpost.com/2014/08/09/obama-libya-mistake_n_5664552.html

8 Horace ,G ,Campbell .2014.US NATO And Destruction Of Libya : The Western Front Of Widening War .
http://www.towardfreedom.com/30-archives/africa/3632-us-nato-and-the-destruction-of-libya the-western-front-of-a-widening-war

9 Hafizallah Imadi : 2012 . GLOBAL DIALOGUE : Libya: The Road to Regime Change . http://www.worlddialogue.org/content.php?id=541

10 Fernando M. lugan . 2013 Light footprints : . Center For American Security ; the Future of American Intervention . USA http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_LightFootprint_VoicesFromTheField_Lujan.pdf

11 «President Obama's Speech in Cairo: A New Beginning,» White House, https://www.whitehouse.gov/blog/newbeginning/transcripts/. .

12 Randa Slim . (2011)The World Post : U.S. Intervention In Libya : Shifting The Narrative in U.S.- Arab Relations
http://www.huffingtonpost.com/randa-slim/us-intervention-in-libya-_b_839581.html

١٣ محمد أحمد النابلسي . ٢٠١١ . ثورات ملهوفة – قراءة مستقبلية للتحولات الشعبية العربية . بيروت : مؤسسة ديمو للطباعة والتجارة ص ٢٥٧

١٤ يوسف محمد جمعة الصواني .٢٠١٣ . ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة .لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية . ص ٧٦

١٥ محمد أحمد النابلسي . مصدر سابق , ص ٢٦٠ .

١٦ مصدر سابق انظر
http://www.towardfreedom.com/30-archives/africa/3632-us-nato-and-the-destruction-of-libya-the-western-front-of-a-widening-war

١٧ نفس المصدر

١٨ يوسف الصواني . ٢٠١٣ . انظر ص ٢١٦ – ص ٢٢٣.

19 Amanpour 10/2014 . CNN : Controversial Former Militia Leader Puts Himself Himself Forward As Libyan Savior . http://amanpour.blogs.cnn.com/2014/10/01/controversial-former-militia-leader-puts-himself-forward-as-libyas-savior/

مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين

عرض سياسات

الكاتب: الدكتور جمال أحمد المحيسن

مكان النشر: القدس

تاريخ النشر: ٢٠١٥

يقدم الدكتور جمال المحيسن في مؤلفة الجديد قراءةً بانوراميةً شاملةً لتطور مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، وينجح بتقديم استعراض واف وشامل لتاريخ تشكيل الاتحاد عبر مسيرته الطويلة خارج الوطن وداخله، مرفوداً بمئات الوثائق والمراسلات والبيانات والتصريحات الصحافية التي توضح المراحل المختلفة لنشأة الاتحاد وتشكله في الساحات المختلفة التي وجد فيها المعلم الفلسطيني.

وإذا كانت كل شعوب الأرض تقيم اتحاداتها في وطنها وبالتالي تتشكل وفق خارطة الوطن وتوزيعاته الجغرافية، فإن الاتحاد الفلسطيني تشكل وفق توزيع المعلمين الفلسطينيين في دول الشتات، فكانت فروعه حيث وجد المعلم الفلسطيني.

ومثل أي شيء في الحياة الفلسطينية، فإن للجغرافيا رائحةً خاصةً في الحياة الفلسطينية مثل رائحة البُن بكلمات شاعر فلسطين العظيم محمود درويش.

كان المعلم الفلسطيني أول معلم عربي يخرج خارج حدود بلاده ليعلم الآخرين وذلك في البلدان العربية، ويعود تاريخ أول بعثة معلمين فلسطينية وصلت دولة عربية أخرى من أجل التعليم فيها إلى العام ١٩٣٦، حين وصلت مجموعة من المعلمين الفلسطينيين إلى الكويت. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ تواصل توافد المعلمين الفلسطينيين إلى بلدان الخليج العربي والمغرب العربي قبل النكبة.

جعلت نكبة شعب فلسطين في العام ١٩٤٨ من وصول المعلمين الفلسطينيين إلى البلدان العربية المختلفة أمراً محتماً، إذ بعد اللجوء مباشرةً تقاطر المعلمون الفلسطينيون إلى شتى الدول العربية ينشرون العلم الذي حرموا من نشره في بلادهم؛ بسبب الهجمة الاستعمارية الإحلالية البشعة التي مورست ومازالت تمارس بحقهم. من المؤكد أن شعباً يقوم بإيفاد معلمين إلى دول أخرى قبل النكبة هو شعب يمتلك جهازاً تعليمياً متقدماً ومتطوراً مقارنةً بالدول العربية الأخرى، كما أن له تجربة متقدمة في مجال التعليم ولديه فائض من الشبان المتعلمين.

بات عمل المعلمين بعد النكبة حاجةً اقتصاديةً، حيث يقوم المعلم الفلسطيني بإعالة عائلته في المخيم أو مكان اللجوء.

انتشر عشرات الآلاف من المعلمين والمعلمات الفلسطينيين مباشرةً عقب النكبة من المغرب إلى الخليج العربي وبعضهم وصل بعض الدول العربية ليؤسس جهاز التعليم فيها، حيث لم تكن بعض هذه البلدان تمتلك مثل هذا الجهاز.

تشكلت جاليات فلسطينية في بعض الدول التي لم يوجد فيها لجوء فلسطيني، سنة بعد أخرى، بفضل وجود أعداد هائلة من المعلمين الفلسطينيين في تلك البلدان إلى جانب بعض العاملين الآخرين في قطاعات أخرى. فمثلاً وصل تعداد الجالية الفلسطينية في الكويت – قبل الحملة التي تعرضت لها عقب الغزو العراقي – إلى أقل من نصف مليون بقليل.

يلاحـــظ، أيضاً، أن تشـــكل الحركة الوطنية الثورية بعد النكبة ظهر في أوساط هؤلاء المعلمين في تلك البلدان، حيث عمل خليل الوزير وصلاح خلف وسليم الزعنون ومحمود عباس معلمين قبل أن يتفرغوا للثورة الفلسطينية. وربما ما لم يقله الدكتور المحيسن أنه يصعب قراءة تطور الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة دون الإشارة إلى مثل هذه الحقائق وما تضمنته من مد وعون للثورة ونموها، حيث إن المعلم الفلســطيني الذي يقف خلف السبورة يعلم الأطفال القراءة والكتابة سواء في تيزي وزو في الجزائر أو في الدوحة والكويت وغيرهما، يقوم أيضاً بنقل رســالة فلسطين إلى هؤلاء الأطفال لتصبح بالنسبة إليهم مثل أحرف الأبجدية، وتصير جزءاً من تكوينهم، إلى جانب أن دور المعلم البارز في حياة بعض الدول التي كانت قيد التكوين ساهمت في مضاعفة التأييد الذي ستحظى به الثورة الفلسطينية في الأوساط الرسمية لتلك البلدان من باب رد الجميل للمعلم الفلسطيني ومساعدته في مهمته الثورية.

يقــع الكتاب – بعد المقدمة – في ثلاثة أجزاء تتوزع على فصول مختلفة. حيث يخصص الكاتب الجزء الأول لمناقشة تأسيس الاتحاد وفروعه في الداخل والخارج والوضع النقابي قبل تأســيس الاتحاد.. الفصل الأول من هذا الجزء مخصص لـ «تأســيس الاتحاد ما بين الشتات والوطن»، حيــث يمهد الكاتــب بتقديم لحالــة التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني حتى ما بعد النكبة ثم سمات النظام التعليمي الفلسطيني بعد النكبة وما نجم عن التشــتت الفلسطيني من خضوع المعلمين الفلسطينيين لأنظمة اجتماعية وسياسية متباينة ساهمت في ظهور خبرات نقابية مختلفة. (ص.٣٧).

يشير الكاتب إلى أن المبادرات النقابية ظهرت مبكراً في فلسطين، إذ تم تشكيل رابطة للمعلمين برئاســة فتحي البلعاوي وعضوية آخرين ومن بينهم الشاعر معين بسيسو، كما صدر بيان في العام ١٩٦٧ باسم اتحاد معلمي الضفة الغربية يدعو إلى مقاطعة المدارس إذا ما تم إحداث أي تغيير في المناهج الدراسية.

يتعرض الكاتب بالتفصيل في الفصل الثاني مــن هذا الجزء إلى مرحلة ما قبل التأســيس ونشــأة الاتحاد. ويســجل الكاتــب أن العام ١٩٦٩ شهد تأســيس الاتحاد العام للمعلمين الفلســطينيين، حيث تشــكلت في الأردن في آب من العام نفســه لجنــة من ٣٥ عضواً من قبل فاروق القدومي رئيس التنظيم الشــعبي فــي منظمة التحرير. قامت هذه اللجنة بقيادة الإضراب في مواجهة وكالة الغوث. وكان جميل شحادة – الذي سيصبح الأمين العام للاتحاد بعد ذلك – عضواً فيها. وتزامن تشكيل اللجنة مع انعقاد المؤتمر السادس للمعلمين العرب في الإسكندرية، حيث سيحضر الوفد الفلسطيني الذي سيتشــكل من كل أماكن اللجوء ليصبح اتحاد المعلمين الفلسطينيين عضواً في الاتحاد العربــي. وكما يقول الكاتب صحيح أن القرار كان سياسياً، لكنه انطلق في البداية من غايات

نقابيـــة. ويعدد الكاتـــب بعض ما رافق مرحلة التأسيس من سمات ومنها:

١. غلبة الطابع الثوري والسياســـي على مهمة الاتحاد.
٢. التنافس بين الاتحاد والمؤسســـات النقابية للمعلمين الأردنيين في الضفة الغربية.
٣. دور الاتحاد في تعزيز الهوية الوطنية.
٤. بدايـــات تكويـــن الجهاز الوظيفـــي المهني النقابي والتفرغ للعمل في الاتحاد.
٥. زيادة الخبـــرات النقابية مـــن خلال قيادة الإضرابات والنضال المطلبي.
٦. رفد الثورة بالعديد من المقاتلين من أوساط المعلمين.

ويخصص الكاتـــب الفصل الثالث من الجزء الأول لمناقشـــة دور الاتحاد العـــام في الأرض المحتلة، حيث تم الإعلان عن تشكل الاتحاد في الأرض المحتلـــة خلال اجتمـــاع عقد في الفندق الوطنـــي في القدس في شـــهر كانون الأول من العام ١٩٩٠، وتم تكليف محمد صوان رئاســـة الاتحاد إلى حين استكمال تشكيل اللجان الفرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد ذلك تم عقد المؤتمـــر العام الطارئ في كليـــة الآداب للبنات بجامعة القدس في أيلول من العام ١٩٩٢ حيث تحدث فيصل الحسيني.

ويعرج الكاتب في الفصل الرابع على أوضاع المعلمـــين والتعليـــم العالي في فلســـطين. وبعد اســـتعراض هذه الأوضاع يشرح الكاتب كيفية تشكيل التنظيم النقابي في الجامعات، حيث يقول إن أول نقابة للعاملين في الجامعات تم تشكيلها فـــي جامعة بيت لحم في العام ١٩٨١. وبعد ذلك فـــي بيرزيت في العام ١٩٨٤ ثم توالى تشـــكيل النقابات في الجامعات المختلفة.

ويتعـــرض الكاتـــب بالتحليل لآليـــات العمل النقابـــي فـــي الجامعـــات، حيث يقـــول إن ثمة مدرستين في العمل النقابي، واحدة تعتبر الاتحاد نقابة سياسية على حساب العمل النقابي؛ فيما تعتبر الثانية أن من الأفضل التركيز على الجانب النقابي وعدم تغليب السياقات السياسية. وعلى أي حال فقد ظلـــت علاقة نقابات الجامعات مع الاتحاد العام علاقة تنسيق ولم يتم دمجها ضمن الاتحاد (ص.١٣٧).

يتعرض الكتاب بالتفصيل في الجزء الثاني منه إلى قضايا الاتحاد الداخلية، فيخصص الفصل الأول من الجزء الثاني لتقديم شرح موسع حول فروع الاتحاد. حيث كان للاتحاد ١٤ فرعاً تتوزع على الدول التي يعمل فيها معلمون فلسطينيون.

يقـــوم الكاتب بتقديم شـــرح مفصل حول كل فرع وظروف تشكله.

فرع الأردن: يصل تعداد المعلمين الفلسطينيين هناك إلى أكثر من ٣٠ ألف معلم بســـبب وجود مـــدارس وكالة الغوث هنـــاك. ويقول الكاتب إن فـــرع الأردن حظي بأهمية خاصة بوصفه فرعاً مؤسساً للاتحاد.

فرع سورية: يبلغ تعداد المعلمين الفلسطينيين هنـــاك ١٠ آلاف معلـــم. حيث شـــهدت بدايات الســـتينيات محاولات تشكيل جمعيات للمعلمين

الفلســطينيين. ويســرد الكاتب إنجازات الفرع السوري على أكثر من صعيد اجتماعي وإعلامي ونقابي.

فرع لبنان: شكل رافداً مركزياً للثورة خلال وجود قواعدها فــي لبنان حتى العام ١٩٨٢. وعلــى الرغم من التدهور الذي شــهده الفرع بعد الخروج من بيروت فإن العام ٢٠٠٠ شهد عودة فاعلة له.

فرع العراق: تشكل من اللاجئين الفلسطينيين الــذي عادوا مع الجيش العراقي الذي شــارك في حروب فلســطين. وتشــكل الفرع هناك في العــام ١٩٧٠ على اثر تشــكيل رابطة المعلمين الفلســطينيين التي تحولت في العام ١٩٧٢ إلى فرع الاتحاد هناك.

فرع الكويت: مثل قرابة ٤٠٠ ألف فلسطيني من بينهــم ١٠ آلاف معلم. وبســبب الوجود الكبيــر للفلســطينيين هنــاك وبفضل وجود الكثير من القيادات المؤسسة للحركة الوطنية المعاصرة والثورة في الكويت فقد حظي الفرع بالكثير من الاهتمام وقام بدور كبير في نشأة الاتحاد. وفي الحقيقة فــإن الكاتب يفرد من الصفحــات لفرع الكويت أضعــاف ما يفرد لغيره من الفروع.

ويواصل الكاتب تقديم تاريخ تشــكل الفروع فــي قطر وتونــس والمغرب والإمــارات واليمن شــارحاً الظروف السياسية التي رافقت تشكل كل فرع منها.

يعــرض الكاتب في الفصل الثاني من الجزء الثانــي لدور الاتحاد في مجالات مختلفة، فمثلاً شملت إنجازات الاتحاد في المجال التربوي:

(١) تحمل المسؤولية مع المؤسسات الأخرى في الدفاع وتنظيم القضايا التربوية.

(٢) فضــح سياســات التمييــز العنصــري الإسرائيلية.

أما في المجال النقابي، فقد شــملت إنجازات الاتحاد الدفاع عن حقوق المعلمين سواء في وجه وكالة الغوث أو في وجه الســلطات السياســية المســؤولة عنه، وتحسين ظروف عملهم، وتطوير شروط تعاقدهم (ص.٢٣٤).

أمــا في المجال الاجتماعي النقابي والثوري، فقد كان الاتحاد قاعدةً أساسيةً من قواعد الثورة الفلسطينية، وساهم في مراحل النضال الوطني المختلفة.

أما في المجال الرياضي، فقد أسس الاتحاد العديــد من الفرق الرياضيــة، ورفد المنتخب الفلســطيني بالعديد من أهــم لاعبيه خاصةً مســاهمة مدرسي التربية الرياضية، كما قام الاتحــاد بالكثير من الإنجــازات على صعيد ترتيب أوضاعــه الداخلية وتشــكيل الفروع ومتابعتها. إلى جانب كل ذلك فقد قام الاتحاد بالكثير من النشــاطات الإعلامية التي شملت ضمن أشــياء أخرى إصدار نشــرة خاصة بالاتحاد.

أما الفصل الثالث من الجزء الثاني، فخصص لشــرح مؤتمرات الاتحاد بدءاً من المؤتمر العام الأول المنعقــد في آب ١٩٧٢ في دمشــق حتى

المؤتمر العام ٢٠١٣ في رام الله.

ويسرد الكاتب بالتفصيل عقد هذه المؤتمرات.

- المؤتمر العام الأول المنعقد في آب ١٩٧٢ في دمشق.
- المؤتمر العام الثاني المنعقد في تموز من العام ١٩٧٥ في تونس.
- المؤتمر العام الثالث المنعقد في تموز من العام ١٩٧٥ في دمشق.
- المؤتمر العام الرابع المنعقد في تموز من العام ١٩٨٣ في عدن.
- المؤتمر العام الخامس في تموز ١٩٨٧ في تونس (تأخر عاماً بسبب أحداث الانشقاق).

تعطلت عملية عقد المؤتمرات – بعد اتفاق أوسلو – بسبب انتقال مركز السلطة السياسي إلى داخل أرض الوطن وعمل الكثير من كوادره في المهام الحكومية وتفرغهم لعملهم الجديد والحاجة لدمج أعضاء اللجنة التأسيسية في الداخل ضمن أطر وهياكل الاتحاد بعد العودة لأرض الوطن، وهي أزمة واجهت الاتحادات الشعبية كلها. عُقد مؤتمر الاتحاد لأول مرة على أرض الوطن في نهاية المطاف في كانون الثاني من العام ٢٠١٣. واللافت أن الكاتب يجعل من هذا الفصل مرجعاً مهماً لعمل الاتحاد بوضعه قوائم بأسماء أعضاء مؤتمرات الاتحاد الذين يربو تعدادهم مثلاً في مؤتمر العام ٢٠١٣ على ٢٥٠ عضواً (ص.٣٥٣). ويقدم كل التقارير الداخلية التي تم تقديمها كما هي واللجان وأعضاءها والبرقيات التي كانت تتلى في المؤتمر والبيانات السياسية الصادرة عنه وكشوفاً بأسماء من اعتذر ومن حضر ليعزز أهمية الكتاب كمصدر أوليّ لبحوث كثيرة في المستقبل.

يخصص الكاتب الجزء الثالث من الكتاب لمناقشة علاقات الاتحاد الخارجية ونشاطاته بعد قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤. ويناقش في الفصل الأول من هذا الجزء علاقات الاتحاد مع اتحاد المعلمين العرب، ويعرض بالتفصيل لتشكيل اتحاد المعلمين العرب في العام ١٩٦١ في بيروت وأهداف الاتحاد المختلفة ولتشكيلات الاتحاد ومكوناته. ثم يعرض بالتفصيل لانضمام الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين للاتحاد العام للمعلمين العرب في العام ١٩٦٩ ومشاركة الاتحاد الفلسطيني في فعاليات الاتحاد العربي والندوات والمؤتمرات العلمية التي نظمها الاتحاد العربي، وكان للاتحاد الفلسطيني دور فيها إلى جانب المؤتمرات النقابية المختلفة لمقررات الاتحاد العربي بشأن فلسطين والتعليم في فلسطين. ويضم الفصل دراسةً مقدمةً من الأمانة العامة للاتحاد الفلسطيني إلى المؤتمر الثاني عشر لاتحاد المعلمين العرب حول تجربة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين والحركة النقابية (ص. ٤٨٤-٣٩٢). يحفل الفصل بالكثير من الأخبار والتغطيات والتقارير حول فعاليات الاتحاد الفلسطيني ضمن الاتحاد العربي ومداخلات الأمانة العامة وتوصيات الاتحاد العربي في دوراته المختلفة.

ويخصص الفصل الثاني من هذا الجزء لمناقشة علاقات الاتحاد العربية، ويعرض الكاتب لعلاقات الاتحاد مع الاتحادات القطرية العربية المختلفة ومشاركة الاتحاد الفلسطيني لهذه الاتحادات في نشاطاتها المختلفة من لقاءات ثنائية إلى ندوات إلى تنسيق في المواقف إلى مشاركات في الأعياد والاحتفالات.

ويقدم الكاتب في هذا الفصل الاتحاد الفلسطيني كجزء فاعل من الاتحادات العربية، مبيناً تفاعله مع الاتحادات العربية. ويضم الفصل كلمات قام بإلقائها ممثلو الاتحاد في مؤتمرات الاتحادات العربية وأخباراً عن حضور أعضاء الأمانة العامة الفلسطينيين مؤتمرات ونشاطات للمؤتمرات العربية وبيانات مشتركة صدرت بين الاتحاد الفلسطيني واتحادات بعض الدول العربية والكثير من النشاطات الأخرى.

في المقابل، فإن الفصل الثالث من هذا الجزء يتحدث عن علاقات الاتحاد مع المؤسسات الدولية المختلفة العاملة في قطاع التعليم وتحديداً الاتحاد الدولي.

ويعرض الكاتب بالتحليل للنقابات والمؤسسات الدولية التي تعني بالمعلم والمدارس ونشاطات كل نقابة منها وعلاقة الاتحاد الفلسطيني في كل منها، والتي تضم الاتحاد العالمي لنقابات المعلمين «الفيزا»، والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين الحرة، والاتحاد العالمي للمدرسين. وبالطبع فإن مسيرة التاريخ وطبيعة العلاقات الدولية التي حكمت المشهد الدولي حتى انهيار جدار برلين في العام ١٩٨٩ جعلت علاقات الاتحاد الفلسطيني تتركز على «الفيزا» الذي يضم نقابات الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث وبعض النقابات التقدمية في أوروبا الغربية. كما يكشف الكاتب عن علاقات الاتحاد الفلسطيني مع النقابات الإقليمية مثل نقابة العاملين في الجامعات في أميركا الوسطى واتحاد عموم منظمات المعلمين في إفريقيا وغيرهما.

ويضم هذا الفصل، أيضاً، الكثير من الأخبار والتقارير والتغطيات الصحافية والتصريحات وبيانات التضامن والبيانات واللقاءات الثنائية التي تكشف عن فعالية الاتحاد وتفاعله مع الاتحادات الدولية والإقليمية.

يخصص الكاتب الفصل الرابع من الجزء الثالث – وهو آخر فصول الكتاب – للحديث عن نشاطات الاتحاد بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية خاصة بعد قرار الرئيس الراحل «أبو عمار» في تشرين الأول من العام ١٩٩٩ ضم الكثير من الكوادر العاملة في اتحاد الوطن إلى الاتحاد العام، والتحولات التي طرأت على بنية الاتحاد وهيكليته وفعاليته، وإجراء انتخابات الفروع داخل الوطن وإنجازات الاتحاد النقابية ودفاعه عن حقوق المعلمين. وبشكل عام فإن هذا الفصل هو أصغر فصول الكتاب وربما كان الأجدر أن يسمى خاتمة لأنه يعرض لواقع الاتحاد اليوم بعد أن قدم الكاتب لنشوء الاتحاد وتطور مسيرته خلال أكثر من أربعين عاماً.

يضم الكتاب، ختاماً، مجموعةً من الصور

النادرة التي تؤرخ بصرياً لمسيرة الاتحاد.

تكمن أهمية الكتاب في:

- **أولاً** – شموليته، حيث يتميز الكتاب بتقديمه الواسع لنشوء مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين وتطورها دون أن يغفل شاردة أو واردة سواء على صعيد التطور التاريخي الذي يبدأ فيه الكاتب بتسليط الضوء على مسيرة التعليم في فلسطين قبل النكبة وبعدها ويمر بتفصيل واف على مرحلة الشتات وظهور الاتحاد من تجمعات سابقة للمعلمين سواء داخل ما تبقى من أرض الوطن بعد النكبة، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو في الخارج وصولاً إلى انتقال مركز الاتحاد إلى داخل الوطن بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد العام ١٩٩٤ وعقد المؤتمر العام للاتحاد في مدينة رام الله في العام ٢٠١٣. أو من خلال التركيز على التنوع المكاني والجغرافي عبر التركيز على الفروع المختلفة للاتحاد وطريقة تشكلها ونموها وتطور مسيرتها بالكثير من التفصيل.

  تساهم هذه الشمولية التي تغطي التطور التاريخي والتنوع الجغرافي في تقديم قراءة متكاملة لمسيرة المعلم الفلسطيني ونضاله النقابي والثوري في أماكن وجوده المختلفة.

- **ثانياً** – تنوعه ومساهمته في تقديم قراءة أوسع لنشوء الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على الدور المهم الذي تقوم به الاتحادات الشعبية في النظام السياسي الفلسطيني، فالكتاب على الرغم من أنه سرد تفصيلي وتوثيق محكم لتطور الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، فإنه يساعد في فهم جانب مهم من جوانب النظام السياسي الفلسطيني وميكانزمات عمله خلال فترة الثورة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الكتاب لا يشير كثيراً إلى نظام المحاصصة الحزبية الذي كان سائداً، بل إنه ربما يتعمد عدم ذكره لصالح التركيز على العملية الديمقراطية التي كانت تسود عمل الاتحاد وعقد مؤتمراته، فإن ثمة إشارات واضحة إلى الدور الفاعل للحياة السياسية في عمل الاتحاد وارتباط الاتحاد بالعمل السياسي الفلسطيني. فمثلاً ثمة إشارات إلى عمليات التعبئة الثورية التي كانت يقوم بها الاتحاد لصالح مد الثورة بالمقاتلين أو زيادة الوعي بالقيم الثورية. هذا إلى جانب النضال في المؤسسات التعليمية الدولية من أجل تسليط الضوء على السياسات العنصرية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق التعليم الفلسطيني.

- ثالثاً، يشكل الكتاب إضافةً نوعيةً للمكتبة الفلسطينية لجهة تقديمه لتجربة مهمة من تجارب النضال الفلسطيني من خلال التركيز على دور الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. على الرغم من وجود القليل من الكتابات الفلسطينية عن دور الاتحاد الشعبية، وربما

بعض الإصدارات على شكل مقالات أو دراسات في مجالات حول الاتحاد المختلفة، فإن الكثير من تلك المقالات والدراسات كانت تأريخيةً ومبتورةً ولم تكن شاملةً ووافيةً وتحليليةً. في هذا الكتاب يقدم الدكتور المحيسن ربما أول تجربة شاملة لتسجيل مسيرة أحد الاتحادات الشعبية ودورها النضالي والنقابي. وبالتالي فهو يعد تجربة جديدة في الكتابة البحثية الفلسطينية، خاصة أنه يأتي من رجل سياسي ونقابي كان له دور كبير في تطور الاتحاد وتقدم مسيرته. وربما بالقدر الذي يعتمد فيه الكاتب على البيانات والتصريحات والوثائق التي توفرت له بحكم تجربته الطويلة كأمين عام مساعد أو نائب للأمين العام في الاتحاد، فإن الكثير من الأحداث المفصلية يرويها الكاتب كما خبرها وعاشها.

- **رابعاً**، يرتبط بالسابق أن الكتاب يشكل ما يعرف بالمادة الخام التي توفر للباحثين الكثير من الفرص للغوص في موضوعات بحثية كثيرة تتعلق بالاتحاد العام للمعلمين والنقابات والاتحادات الشعبية، حيث إن الوثائق المتعددة التي يستند إليها الكاتب ويضعها كما هي في متن الكتاب توفر مادةً أوليةً غنيةً من شأنها أن تشجع الباحثين على إعمال أدواتهم البحثية وأسئلتهم المعرفية لتسليط المزيد من الضوء على الكثير من المناطق غير المبحوثة فلسطينياً.

على الرغم من ذلك وجب التنويه إلى مجموعة من الملاحظات التي تتعلق أكثر بعملية تحرير الكتاب. فالكتاب على ما يضم من معلومات قيمة وثمينة وكثير منها يعرض للمرة الأولى فإنه يعاني من علة بحثية منهجية، فعلى الرغم من ورود الكثير من البيانات والأرقام والإحصائيات، فإن الكاتب لا يقوم بتوثيق المراجع التي استند إليها وأخذ منها هذه البيانات والأرقام. ولأن الأرقام ليست معلومات تحليلية بل هي مسوغ للوصول إلى النتائج وقراءة الواقع ولأنها قد تكون مثار خلاف حول دقتها بسبب تباين مصادرها والغايات من نشرها، فإن الكاتب كان بحاجة إلى أن يقوم بتثبيت مصادره بشكل دقيق.

الأمر الآخر المرتبط بالسابق، حقيقة غياب أي تثبيت للمراجع خلال الكتابة. فباستثناء الإشارة لمرجع في الصفحة «٢٩» والإشارة إليه في الصفحة التالية بـ«مرجع سابق»، فلا يوجد في الكتاب تثبيت للمراجع ولا توجد فيه هوامش. ويكتفي الكاتب بتثبيت قائمة بالمصادر والمراجع في آخر الكتاب تحتوي إلى جانب الكتب المختلفة تقارير من الواضح أن أصحابها كتبوها لصالح الكتاب، حيث إن ثمة الكثير منها كتبها رؤساء الفروع حول التجارب المختلفة لفروعهم، وهي طريقة علمية معتمدة في البحث العلمي. لكن وجب الإشارة داخل متن الكتاب إلى المواضع التي اعتمد فيها الكاتب على هذه التقارير حتى تكتسب المعلومات المدرجة في التحليل مصداقية ورصانة. إلى جانب تثبيت الكثير من المصادر الأولية من تقارير داخلية للاتحاد ونشرات خاصة

ومداخلات في مؤتمرات وجلسات. وهي مصادر أولية ذات أهمية كبرى تساهم كثيراً في تعزيز قوة البحث لو تمت الإشارة إليها في متن الكتاب لا أن يتم الاكتفاء بسردها في نهاية الكتاب.

تتعلق الملاحظة الثالثة، بوجود بعض المشاكل التحريرية في الكتاب، حيث يمكن ملاحظة أن الكتاب تطلب جهداً كبيراً في تجميع المادة الأولية ومعالجتها بغية الوصول إلى شكله النهائي، وهي مادة كما أشرنا كبيرة وكثيرة ومتنوعة المصادر والاتجاهات. لكن وجدت بعض الأخطاء التي كان يمكن تفاديها بجهد أقل والتي نتجت كما هو واضح من الضغط الذي وقع تحته الكاتب في محاولة إنجاز كتابه المهم، فمثلاً يرد في الصفحة «٢٧»: «خلال العهد العثماني، مرت العملية التعليمية بمرحلتين، تميزت الأولى، التي بدأت في مطلع القرن العشرين وامتدت حتى منتصفه...». بالطبع لابد أن الإشارة للقرن التاسع عشر وليست للقرن العشرين، حيث إن الفترة العثمانية انتهت في فلسطين باحتلال بريطانيا لفلسطين عام ١٩١٧. والقول في الصفحة «٦٠»: «وفي ١٩٩١/١٢/١٤ احتفل المعلمون بالذكرى الأولى لانتفاضتهم الباسلة». والمؤكد أن الانتفاضة الأولى انطلقت في العام ١٩٨٧، وبالتالي فإن الذكرى الأولى هي في العام ١٩٨٨ أو أن يكون الاحتفال في الذكرى الرابعة. لنلاحظ مثلاً الهفوة التحريرية في الصفحة «٦٤» حيث يترك الكاتب تعليقه خلال عملية الكتابة (مطلوب تاريخ إصدار الأمر) في متن الكتاب دون أن يحذفه ودون أن يثبت تاريخ إصدار الأمر العسكري رقم ٨٥٤ المتعلق بالتربية والتعليم في الضفة الغربية. إلى جانب الكثير من الأخطاء الأخرى التي كان يمكن تجاوزها والتي لا بد من تجاوزها في الطبعات اللاحقة للكتاب.

يقوم الكاتب في بعض المواضع بالحديث عن نفسه بصيغة الأنا مثل القول «قمت» أو «زرت»، وفي مرات أخرى بصيغة الضمير الغائب «قام دكتور جمال المحيسن». وهذه أخطاء واردة الوقوع في مثل تجربة الكاتب التي يمتزج فيها البعد الشخصي والخبرات الذاتية مع البحث العلمي.

بقي أن نشير إلى أن الكتاب كان بحاجة ربما لتبويب آخر يتم فيه فصل تجربة النقابات في الأرض المحتلة خلال فترة الاحتلال بطريقة أكثر وضوحاً، وربما إعطاء تجربة قطاع غزة المزيد من المساحة والبحث حيث بالكاد يعرض الكاتب لتجربة القطاع في ما يتم التركيز على تجربة المعلمين في الضفة الغربية على قلة هذا الحديث.

على الرغم من ذلك، فإن الكتاب يشكل وثيقةً مهمةً وبحثاً جاداً وربما اقتراحاً لتسليط الضوء على جوانب مغفلة في البحث السياسي الفلسطيني تتعلق بدور المنظمات الشعبية في النظام السياسي. وهو لذلك يستحق القراءة لما يقدمه من إضافة نوعية على صعيد المعرفة والبحث الفلسطيني والعربي.

الدكتور جمال المحيسن يحمل دكتوراه في فلسفة التربية من براغ وكان شغل عضوية الأمانة العامة لاتحاد المعلمين الفلسطينيين فترةً طويلة ونائباً للأمين العام. إلى جانب أنه عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض الأقاليم الخارجية فيها.

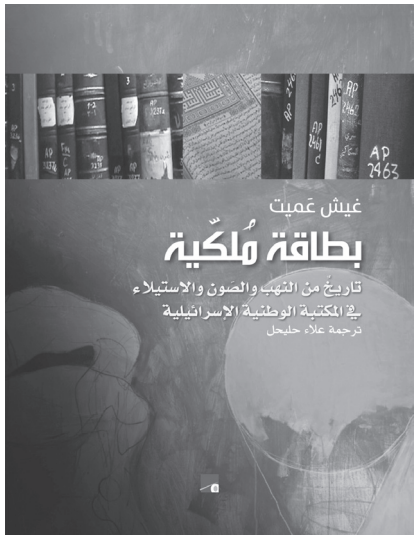

الكتاب: «بطاقة ملكيّة»: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية

الكاتب: غيش عميت

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

ترجمة: علاء حليحل

تاريخ النشر: ٢٠١٥

مكان النشر: رام الله

صــدر حديثــاً عــن المركز الفلســطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، كتاب بعنوان: «بطاقــة ملكيّــة: تاريخ من النهــب والصون والاســتيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية»، من تأليف غيش عميت، يتركز في جزء منه على كشف ملابسات نهب عشرات آلاف الكتب من المكتبات الفلسطينيّة في القدس بعد احتلالها في العام ١٩٤٨، مشــفوعاً بوثائق وشهادات واعترافات صريحة.

ويكشف الكتاب، الذي ترجمه عن العبرية علاء حليحل، الكثير من المعلومات والحيثيّات التي رافقت «عمليّات» نهب كبيــرة أخرى ضلعت فيها المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة، من أجل زيادة مخزونها من الكتــب وترقية مكانتها العلميّــة والبحثيّة، تمثلت بجلب أكبر كميّة ممكنة من الكنوز الثقافيّة اليهوديّة التــي خلّفها يهــود أوروبا المقتولــين في المحرقة النازيّة؛ والاســتيلاء بطرق ملتويــة وجنائيّة على الكنــوز الثقافيّة والدينيّة التــي جلبها معهم يهود اليمن في هجرتهم إلى إسرائيل الفتيّة.

وتكشــف حيثيــات الكتــاب على نحــو جلي إســتراتيجيات النهــب وآليات إخفائــه وكبته بل وتمويهه وتقديمه كعمل جليل منحاز للمعرفة، وتفكك هذه الإستراتيجيات عبر الكشف عن مصائر الثروة الثقافية المنهوبة، وتعرية ما تخفيه ذرائع النهب من استعلاء استشــراقي فجّ يتجاهل الضحية ويقلل مــن جدارتها بمــا تمتلكه، مع إلقــاء الضوء على الصراعات الداخليّة والخارجيّة التي رافقت عمليات النهب هذه، وهي صراعات تشهد بقوّة على تداخل البحث الأكاديميّ بالسياسة والحرب والقوّة.

يثير الكتاب قضايا شائكة في تاريخ المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة وتاريخ أكاديميّيها وباحثيها المؤسّسين، حتى قبل قيام إسرائيل، وهو يفعل ذلك بمهنيّة عاليّة ودراسة بحثيّة معمّقة، ما يجعل قــراءة هذا الكتاب أمــراً ضرورياً لكلّ دارس ومهتمّ بتاريخ الصراع السياسيّ والثقافيّ بين إسرائيل والفلسطينيّين من جهة، ولكلّ دارس ومهتمّ بتاريخ تجذّر الصهيونيّة في فلســطين، على اختلاف توجّهاتها.

وجاء في مقدمة عميت لكتابه:

«يســتعرض الكتاب تاريخ المؤسسة المتأرجح بين النظــام ونقيضه، بين ممارســة الرغبة لبناء وعيّ قوميّ متماثل وبين إحباطها، وتكشف الكتب المجتمعة في المكتبة الوطنية في القدس عن علاقة الصهيونية مع الاستشراق الأوروبيّ واستخدامها للخيــال الكولونياليّ بغية إدراك ذاتها وتأســيس هُويتها، إلا أنّ هذه الكتب تُذكّرنا ثانية بعملية المحو والنسيان التي فرضتها الصهيونية على مُريديها ورعاياها، وتحثّ هــذه الكتب صمت الصهيونية علــى الكلام وتكشــف عن أسســها المتصارعة، ولذلك فهي تنتمي أيضًا إلى فضاءات الاستئناف والرفض والتفتيت: منتمون وغرباء، أصحاب البيت ومعدموه، جــزء من الثقافة المهيمنــة ومن القوة والمعرفة الخاصة بدولة القومية وفي الوقت نفســه موقع من المقاومة والتاريخ البديل.

إنّ العلاقات التبادليّة المركّبة بين مصطلحات النهب والمصــادرة والتجميــع والإنقاذ تتموقع أيضاً في لُبّ هذا الكتاب، فعلى مرّ سنوات طويلة صاغ الخطاب الإســرائيليّ الرسميّ جمع كتب الفلسطينيين إبان حرب ١٩٤٨، عبر مصطلحي الرأفة والإنقاذ.

وكذا الأمر بالنسبة لجمع مخطوطات يهود اليمن، الذي تغذى – كما ســنوضح لاحقــاً– على الوعي الصهيونــيّ الذي نظر إلى اليمنيّــين كيهود قدماء يحملون الثقافة القديمة ويحافظون عليها، وباعتبارهم وضيعين من الناحية الثقافية والدينية والقومية.

وجمع كتب ضحايا المحرقة في القدس لا يخلو من مميّزات جدليّة: فغرشوم شالوم وشموئيل هوغو برغمَن وزملاؤهم في الجامعة العبرية رأوا في هذا عملية إنقاذا لثقافة ترزح تحت خطر الإفناء، وجزءًا لا يتجزّأ من النضــال على حقّ اليهود للاعتراف الجمعــيّ بهم كأصحاب الممتلــكات الثقافية التي نهبها النازيون في ظلّ غياب الدولة القومية؛ فيما اشتبه قياديون يهود في أوروبا أنّ الصهاينة ينوون الاستيلاء على الملكيّات الإنسانية من بين مخلّفات المجتمعــات اليهودية من دون توفير الدعم اللازم لإعادة ترميمها؛ وهناك حتى من شكّكوا في الادّعاء القائل: إنّ الحركة الصهيونيّة هي الممثل الطبيعيّ والحصريّ للشعب اليهوديّ.»

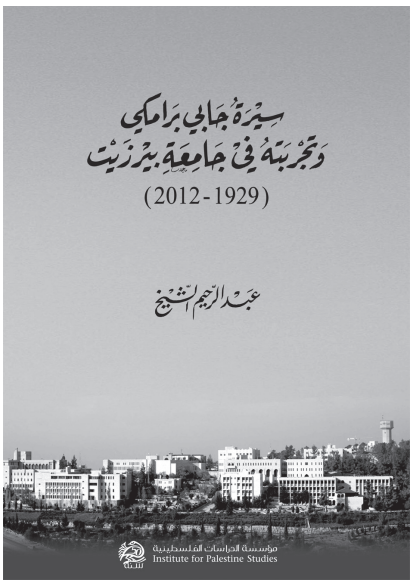

الكتاب: سيرة جابي برامكي
وتجربته في جامعة بيرزيت (١٩٢٩-٢٠١٢)
الكاتب: عبد الرحيم الشيخ
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
تاريخ النشر: ٢٠١٥
مكان النشر: بيروت

صدر كتاب «سيرة جابي برامكي وتجربته في جامعة بيرزيت (١٩٢٩-٢٠١٢)» للدكتور عبد الرحيم الشيخ (أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافة والعربية) حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، والتي كتبت بالاعتماد المباشر على المقابلات التي أجريت مع الراحل ، وعلى مذكراته بالإنكليزية.

والكتاب كما جاء في تعريف الناشر: «سيرةُ ذاتية برسم الغير، تسردُ تاريخ المؤسسة التي نابت عائلة فلسطينية، آل ناصر، بإنشائها، عن الحركة الوطنية الفلسطينية في تدشين رافعة أكاديمية وثقافية وسياسية للمشروع الوطني الذي أظهرَته إلى الوجود منظمة التحرير الفلسطينية: جامعة بيرزيت. تسرد هذه السيرة التي يجمع عنوانها ومتنها بين «جابي برامكي» و«جامعة بيرزيت» حكاية سدانة المشروع الثقافي الفلسطيني وتوجيهه في أبرز مراكزه التنويرية، عاكسةً فرادة تجربته الفردية، وفرادة التجربة الجمعية التي تسردها-تجربة تدشين جامعة بيرزيت كمؤسسة وطنية فلسطينية في ظل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين: أكاديمياً، وبحثياً، ومجتمعياً.»

ويأتي في التقديم: ونظراً لكون برامكي (١٩٢٩-٢٠١٢) قد عاصر الفترات الأربع لتخلُّق هذه الجامعة (في ظل الانتداب الاستعماري البريطاني، والحكم الأردني، والاستعمار الصهيوني، والسلطة الفلسطينية)، فإن هذه السيرة تعدُّ إسهاماً يندر نظيره في مدوَّنات التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي الفلسطيني، إذ هي مفردٌ بصيغة الجمع، ذلك أن الكتاب ليس سيرة لبرامكي وحسب، ولا لبيرزيت بوصفها جامعة، ولا لبلدة بيرزيت وتاريخها الاجتماعي بين القدس ورام الله وشمال فلسطين... بل هو تاريخ لفلسطين وحكاية التعليم العالي فيها، وقصة مقاومتها للاستعمار الاستيطاني الصهيوني والاحتلال العسكري الإسرائيلي على امتداد أربعة حقب تاريخية في تاريخ الشعب الفلسطيني. أما برامكي، فقد عمل، على امتداد سبعة عقود، أستاذاً، ومديراً للمدرسة، وعميداً للكلية المتوسطة، ومحاضراً حين تحوُّلها إلى جامعة، ورئيساً بالوكالة، وعضواً في مجلس الأمناء، وعضواً مؤسساً لمجلس التعليم العالي، وفاعلاً نبيلاً في الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل أكاديمياً وثقافياً التي تخلَّقت في جامعة بيرزيت. وقد كانت هذه كلها منابر لم يدافع برامكي من عليها عن هوية جامعة بيرزيت الوطنية فحسب في ظل السلطات السياسية المتعاقبة، بل ساهم، كذلك، في تدشين هويتها التعددية والديمقراطية العصية على الارتهان لتيارات السياسة والفكر المتباينة التي لم تزد جامعة بيرزيت إلا غنى وتميزاً».

كتبت سيرة برامكي بالاعتماد المباشر على المقابلات التي أجريت مع الراحل ، وعلى مذكراته بالإنكليزية، بالإضافة إلى طيف متعدد من الأدبيات والوثائق ذات العلاقة.

الكتاب: تركيا والقضية الفلسطينية: سياسات ومواقف

الكاتب: سامي الأخرس

الناشر: معهد بيت الحكمة

عدد الصفحات ٣٤٦

تاريخ النشر: ٢٠١٥

مكان النشر: غزة

يتناول كتاب الدكتور سامي الأخرس مواقف تركيا من القضية الفلسطينية خلال فترة حكم الإسلام السياسي لتركيا، والتي بدأت بشكل فعلي خلال صعود أردوغان لسدة رئاسة الوزارة ومن ثم الرئاسة، ليكون أول رئيس تركي منتخب بشكل مباشر من الشعب.

وينوه الكاتب إلى حقيقة عادةً ما تغيب عن النقاش تتعلق بحقيقة وجود الإسلام السياسي في الحكم في أنقرة، إذ إن صعود العدالة والتنمية لم يكن صعوداً مفاجئاً، ذلك أن هناك إرثاً من النجاح الكبير الذي حققه الإسلام السياسي قبل أردوغان وذلك تحت زعامة نجم الدين أربيكان الذي وصل إلى رئاسة الوزارة. لكن ما يناقشه الأخرس هو الكيفية التي استطاع فيها أردوغان التأقلم مع نظام الجمهورية العلماني وكيف نجح في تحويل سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وصولاً إلى حالة من التصادم في بعض المواقف مع الحليف الإسرائيلي، الذي لم يعد حليفاً.

يتوزع الكتاب على عشرة فصول. يناقش الأول الموقف العثماني من المسألة الفلسطينية من عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى بداية العهد الأتاتوركي. في ما يناقش الفصل الثاني المتغيرات السياسية التي طرأت على الموقف التركي خلال حكم أتاتورك. ويستكمل الفصل الثالث مناقشة السياسة التركية في الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠. ثم يعرض الفصل الرابع لسياسات الحكومة التركية منذ ذلك الوقت حتى العام ٢٠٠١. أما الفصل الخامس فيخصص لنشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره. ويعود الفصل السادس لمناقشة مرحلة عملية السلام ومواقف حزب العدالة والتنمية، في ما ينتقل الفصل السابع لقراءة تأثير الأحزاب السياسية في الموقف الشعبي التركي تجاه القضية الفلسطينية.

بعد ذلك ينظر الفصل الثامن في دور حصار غزة في تنامي التعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية. ويخصص الكاتب الفصل

التاسع وقبل الأخير لمناقشة التحديات والعقبات التي تواجه السياسة التركية في ما يتعلق بفلسطين. أما الفصل العاشر والأخير فيقرأ سيناريوهات مستقبل السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية.

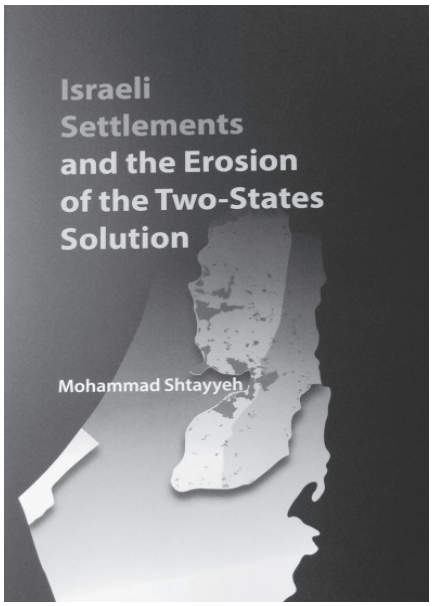

الكتاب: The Israeli Settlement and the erosion of the two states solution

الكاتب: Mohammad Shtayya

الناشر: The Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction – PECDAR

تاريخ النشر: ٢٠١٥

يتوزع الكتاب على عدة فصول تعالج تفشي الاستيطان في الأراضي الفلسطينية منذ بداية استعمار الضفة الغربية في العام ١٩٦٧ وحتى اليوم.

يناقش الفصل الأول رؤية حزب العمل الاستيطانية والتي تمثلت في مشروع «ألون» الهادف إلى استعمار الأغوار الفلسطينية مع إبقاء ممر مفتوح مع الأردن في منطقة أريحا من أجل تقسيم وظيفي مع الأردن. ويتطرق الكتاب أيضاً إلى تركز الاستيطان في الأغوار في عهد حزب العمل (١٩٧٦–١٩٧٧) وحول القدس أيضاً.

ويركز الفصل الثاني على التغير الدراماتيكي عند فوز حزب الليكود بالحكم في العام ١٩٧٧، ليتم نقل الاستيطان من الأغوار إلى قلب المناطق المأهولة بالسكان بين المدن الكبرى وحولها وفي داخلها كما حدث في الخليل.

تركز جهد الليكود الاستيطاني، كما جاء في الكتاب، على أسس مشاريع استيطانية كان أهمها مشروع «دوبلز» ومشروع «شارون ووايزمان» ومشروع الوكالة اليهودية، وجميعها مشاريع ترمي إلى تعزيز الاستيطان وتكثيفه في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

يقول الكاتب: إن الحكومة الإسرائيلية قدمت كل الدعم من أجل تسريع وتيرة الاستيطان بما يشمل الحوافز المالية والقروض الميسرة والإعفاء من الضرائب واعتبار مناطق الاستيطان ذات أفضلية تطويرية. حيث قامت بتجهيز البنى التحتية من طرق وشبكات مياه وكهرباء ومجاري وغيرها.

وتنفق إسرائيل حوالى ٢,٣ مليار شيكل سنوياً لتطوير البنى التحتية الاستيطانية،

ويقدر مجموع ما أنفق على الاستيطان بحوالى ٥٠ مليار شيكل، هذا عدا عما أنفقته الشركات الخاصة والأفراد والمؤسسات الصهيونية الداعمة للاستيطان في مختلف أنحاء العالم. وكما يذكر الكتاب، فإن إسرائيل مارست كل الحيل من أجل مصادرة الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني، فأعلنت عن مناطق مغلقة ومناطق أمنية ومناطق ممنوع الدخول إليها ومناطق للاستخدام العام وزورت شراء بعض الأراضي، بهدف مصادرة أكبر مساحة ممكنة لتكون في خدمة البرنامج الاستيطاني.

ويعرج الكتاب على الوضع القانوني لهذه المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية وفق قرارات الأمم المتحدة، وسياسات الإدارات الأميركية نحوها على الرغم من تباين رؤية بعضها لهذه المستوطنات، وكذلك موقف الاتحاد الأوروبي والذي يعتبرها منذ اليوم الأول غير شرعية وغير قانونية. ويلقي الكتاب الضوء على عنف المستوطنين وما يمارسونه من قتل وتخريب ممتلكات وقطع أشجار ومصادرة ممتلكات ومنع المواشي من الوصول إلى المراعي وكل ذلك تحت بصر الجيش الإسرائيلي وسمعه، وعلى تأسيس المستوطنين تنظيماً إرهابياً للتضييق على الفلسطينيين تحت ما يسمى «دفع الثمن».

أما الفصل الأخير فعالج وضع المستوطنات ضمن إطار عملية السلام، مؤكداً أن هذه المستوطنات يجب تفكيكها في نهاية المطاف، ولا بد خلال أي مسار سياسي من أن يتم وقف الاستيطان كلياً في كل أنحاء الضفة الغربية بما في ذلك القدس وعدم قبول أي حجج كالوقف المؤقت والوقف ما عدا الزيادة الطبيعية للسكان والوقف ما عدا في الكتل، إذ إن هذه الحجج هي لذر الرماد في العيون.

وخلص الكتاب للقول إن حكومة إسرائيل تستطيع اتخاذ إجراءات من أجل وقف الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستوطنين، داعياً العالم إلى أن يشترط في مساعداته وعلاقته بإسرائيل الالتزام بالقانون الدولي، وألا تشمل الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين إسرائيل والعالم المستوطنات، وإنهاء كل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون.

وأوصى الكاتب بمقاطعة بضائع الاستيطان ومنع المستوطنين من دخول أوروبا وأميركا وذلك كخطوة نحو منع المستوطنين من حملة الجنسيات الأوروبية والأميركية من العيش في المستوطنات وهم يحملون جنسيات تلك الدول الأوروبية، وطالبت الدراسة بسحب تلك الجنسيات منهم. وفي الختام كما يقول الكتاب فإن عدد المستوطنين بلغ في بداية العام ٢٠١٥ حوالى ٦٥١ ألف مستوطن يعيشون في ١٨٥ مستوطنة بالإضافة الى ٢٢٠ عشوائية، ويشكلون ٢١٪ من مجمل سكان الضفة الغربية والقدس.

وبين الكتاب أنه في بداية العام ٢٠١٥ فإن عدد اليهود في فلسطين التاريخية قد أصبح ٦,١ مليون يهودي، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في العام نفسه ٦,١ مليون فلسطيني أيضاً،

وأنه في العام ٢٠٢٠ سيكون ٥٣٪ من سكان فلسطين التاريخية من الفلسطينيين، وعليه فإن على إسرائيل أن تختار إما حل الدولتين الآن أو أن يتلاشى حل الدولتين وتنزلق إسرائيل إلى حالة دولة واحدة تكون عنصرية بالأمر الواقع والقانون، وهنا تتغير ديناميكية الصراع وديناميكية الحل.

يعمل الدكتور إشتية رئيساً للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار، إلى جانب كونه عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح.

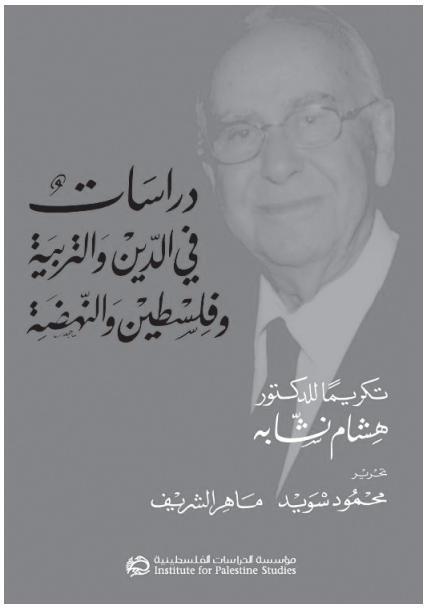

الكتاب: دراسات في الدين والتربية وفلسطين والنهضة

الكاتب: محمد سويد وماهر الشريف (محرران)

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٢٣٩

أصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية هذا الكتاب تكريماً للدكتور هشام نشابه، أحد أعلام الفكر والتربية والتعليم في لبنان والعالم العربي، ورئيس مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية طوال ثمانية وعشرين عاماً، في مرحلة صعبة عانى لبنان خلالها، ومعه المؤسسة، ويلات الحرب والغزو الإسرائيلي وأكثرها قسوة احتلال بيروت، عاصمة العواصم العربية وأشدها التحاماً بفلسطين وشعبها وقضيتها.

يتضمن هذا الكتاب عدداً من الدراسات تعالج جملة قضايا كانت في مركز اهتمام هشام نشابه، أعدها باحثون وعلماء عرب، بعضهم أصدقاء له، وبعضهم الآخر زملاء تعاونوا معه أو شاركوه الهم التربوي نفسه.

وتضم قائمة المساهمين في هذا الكتاب السيد محمد حسن الأمين؛ طارق عبد الفتاح البشري؛ سليم تماري؛ بيان نويهض الحوت؛ عصام خليفة؛ سليم دكاش اليسوعي؛ محمود سويد؛ رضوان السيد؛ ماهر الشريف؛ حسن عبد الكريم؛ سام عبد الكريم عمار؛ ريتا عوض؛ محمد مصطفى القباج؛ محمد المجذوب.

يعمل محمود سويد محرر الكتاب بالمشاركة مدير عام مؤسسة الدراسات الفلسطينية ورئيس تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية»، في ما ماهر الشريف، المحرر الثاني للكتاب، مؤرخ فلسطيني، وباحث متفرغ في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.